# أحكام الحبس الاحتياطي والصالح الجنائي

فىقانون الآجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٤٠ لسنة ٢٠٠٧ و القانون ٧٤ لسنة ٢٠٠٧



رئيس المحكمة الدكتور أحمد إبراهيم عطيه دكتوراه القانون-جامعة القاهرة

دار الراضي

للنشر و التوزيع

# أحكـــام الحبــس الاحتياطـــى والصلـح الجنائي

NEED!

فى قانسون الإجسراءات الجنائيسة المعدل بالقوانين ١٤٥ لسنسة ٢٠٠٦

والقانون ٧٤ لسنسة ٢٠٠٧ والقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧

الحيس الاحتياطي وتكييفه - شروط وضماتات الحبس الاحتياطي - الشعروط الشعكلية والموضوعية لاحبس الاحتياطي - بدائل المحسب لاحتياطي - المسافق المحسب الإحتياطي - المسافق المحتياطي - بدائل المحسب الإحتياطي - بدائل المحسب الإحتياطي - بدائل المحسب الإحتياطي المحتياطي بالقانون الإجراءات الجنائية المحتيات الفرنيعات الفرنيعات الفرنيعات المحتياطي بالقانون المحتياطي المحتياطية المحتياط المحتياطية المحتياط المحتياط المحتياط المحتي

رئيس الحكمة الدكتور أحمـــد إبراهيــم عطيــه دكتوراه القانون ــ جامعة القاهرة

الطبعــة الثانية

والمالية المالية المال

T-1.

دار الفكر والقانوار قم التسجيل

# اهداء اهداء الى روح أبى وأمى و أخى

رحمهم الله

إلى زوجتى وأولادي ،،

رنيس الحكمة الدكتور أحمـد إبراهيــم عطيــة ت / ۱۲۳۴۷۰۲۱۰

#### مقدمسة الطبعة الثانية

بعد أن نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب والذى لاقى نجاحا بـاهرا لم أكن أتوقعه ونظرا لاهتمام السادة الزملاء المقتمين بأحكام الحبس الاحتيـاطى والصلح الجنائى لذا وجب أن أقدم الطبعة الثانية نظراً لنفاذ الطبعـة الأولى مىن هذا الكتاب مع إجراء التعديلات اللازمـة وأحكام محكمـة الـنقض حتـى تـاريخ الطبع ، وأرجو من الله عز وجل أن يوفقنى لإخراج هذا العمـل علـى أكمـل وجـه وأن ينال رضا السادة الزملاء

#### أهميسة الموضوع :-

يعتبر الحبس الاحتياطى أحد الإجراءات الهامــة التــى يبـرز فيهــا موضوع التناقض بين مقتضيات احترام حرية الفرد وسلطة الدولــة فــى العقاب (') ، وهو إجراء بغيض لأن المتهم برئ حتى تثبت إدائته بحكم بات ، ومن حقه أن ينعم بحريته حتى يصدر هذا الحكم . ولكن المصلحة العامــة في الدعوى الجنائية قد تتطلب المساس بهذه الحرية عــن طريــق الحــبس الاحتياطي .

ونظرا إلى خطورة هذا الإجراء على حرية المتهم ، فإن مشروعيته 
تتوقف على الضمانات التى يحيطه بها القانون لتأكيد قرينة حريته التسى 
يتمتع بها المتهم . فالحبس الاحتياطى له ماض مجحف وقد الجأ استخدامه 
في كثير من الدول وخاصة في النظم التسلطية التي تتفوق فيها السلطة . 
فمقتضى هذا الإجراء يودع المتهم في السجن خلال فترة التحقيق كلها أو 
بعضها إلى أن تنتهى محاكمته ، ولذلك فإن هذا الإجراء يحدث لدى المستهم 
أذى بليغا وصدمة عنيفة في الحق في الحرية ، ويلقى عليه ظلالا من الشك 
ويقربه من المحكوم عليه . مما يؤذيه في شخصه ، وفي مصالحه ، وفس

GARRAUD: Traite theorique et pratique dinstruction criminelle et procedure Penale, T. 3, 1912, P. 128.

شرفه وسمعته ، وفي أسرته ، إنه يعزله عن المحيط الخارجي ويعطله عن إعداد دفاعه : أنه يحدث بينه وبين المتهم المفرج عنه فجوة واسعة وعدم مساواة كبيرة رغم افتراض البراءة في كل منهما . ولهذا فإن الضرر السذي يعود على المحبوس لا يمكن تعويضه على الإطلاق .

وقد استخلص البعض من عديد من الدراسات أن الحبس الاحتياطى يستخدم بوجه خاص تجاه الأشخاص الذين ليس لهم مقر إقامة أو لا عمل لهم ، وأمام خطورة هذا الإجراء – يتعين تقييده وضبطه بأكبر قدر من الضمانات التى تكفل وضعه فى النطاق السليم لتأكيد براءة المستهم السذى يتعرض له والضمانات التى تقيد وتضبط هذا الإجراء هى التى تكفل التوفيق بين تناقضه مع قرينة البراءة . على أنه لا قيمة لهذه الضمانات إذا أمكن إهدارها دون رقيب ، مما يتعين معه توفير رقابة قضائية تكفل فاعلية هذه الضمانات حتى لا يكون توقيه هذا الإجراء بعيدا عن فكرة العدالة ، ومثيرا للإحساس بالظلم .

ولا شك أن الفترة الأخيرة قد شاهدت اتجاها ملحوظا ورغبة حقيقية من الدولة ممثلة في قيادتها السياسية نحو الإصلاح السياسي والتشريعي والذي يكفل المحافظة على حريات المواطن ، وتوافر الضمانات التي ترسخ هذه المفاهيم وكان من بين مظاهر هذا الإصلاح ظهور القاتون 1:0 اسنة 7 . . . الذي تكفل بتعديل الحبس الإحتياطي مما يتوفر ضمانات أكثر للمتهم المحبوس احتياطيا ، والتي تضمن وضع هذا الإجراء في النطاق السليم لتأكيد براءة المتهم الذي يتعرض له .

وحتى يتحقق التوازن بين مصلحة التحقيق ، وحق المتهم في الحفاظ على حريته الشخصية والتي نص الدستور على إحترامها وصونها مما قسل أو جل من الأفعال في المواد ٤١ من الدستور وما بعدها

وقد أخذ هذا التعديل شكل استحداث أحكاما جديدة لم تكسن موجسودة بالنصوص قبل تعديلها والتي ترسخ وتعمق فكرة توفير الضسمانات للمستهم المحبوس احتياطيا باعتبار أن الحبس الإحتياطى أحد الإجراءات الهامسة والخطيرة والتي تتناقض مع نص الدستور بأن المتهم برىء حتسى تثبت الانتهاء ، ولكن يجب ألا نغفل أن المصلحة العامة في الدعوى الجنائيسة قد تتطلب المساس بهذه الحرية عن طريق الحبس الإحتياطى ، ونظرا لخطورة هذا الإجراء فإن مشروعيته تتوقف على الضمانات التي يحيطه بها القانون لتأكيد قريفه البراءة التي يتمتع بها المتهم.

لكل ما تقدم كان هدف المشرع من ذلك التعديل تحقيق التوازن بين مصلحة التحقيق والمحافظة على حرية المتهم الشخصيية ، ولذا حاول المشرع في التعديل أن ينحو نحو المشرع الفرنسي بأن يحدد الحالات التي يجوز فيها الحبس الإحتياطي ، وإن كنا نرى أنها وردت بعبارات قد تستغرق أحوالا كثيرة أخرى غير الواردة بالنص الصريح ، وأنها تخضع لتأثير السلطة التي تصدر أمر الحبس ، ولكن عموما فإن هذا إتجاها محمودا من المشرع إذ يحاول أن يحد من حالات الحبس الإحتياطي ويقصرها على الحالات التي تؤثر على التحقيق .

ولا شك أن هذا القانون إنما هو ثمرة لرغبة القيادة السياسة في الإصلاح السياسي والتشريعي ، وهذه كلمة حق لابد من إبرازها ، لأن هذا التعديل الذي لم يأخذ حقه في إعلامنا وصحفنا فهو وقفة كبيرة للأمام ، وفي مجال الحفاظ على حقوق الإنسان وحقوق حريته ، ونظرا لكشرة المزايسا والضمانات التيقررها هذا التعديل للمتهم المحبوس إحتياطيا لا نسستطيع أن تحصرها في هذا المجال ولكن يمكن القول بأنه علامة بارزة في مجال الحفاظ على الحريات والحقوق التي كفلها الدستور المصري .

رئيس المكمة الدكتور

# أحمد إبراهيم عطية

القسم الأول أحكام أحكام الاحتياطي الاحتياطي الاحتياطي الاحتياطي المسالة المسال

# الفصيسل الأول

#### تعريف الحبس الاحتياطى وتكييفه

#### المبس الاحتياطي : ﴿ التعريف بِهِ ﴾

الحبس الاحتياطى هو من أخطر إجراءات التحقيق وأكثرها مساسط بحرية المتهم إذ بمقتضاه تسلب حرية المتهم طوال فترة الحسبس. وقد شرعه القانون لمصلحة التحقيق – فهو ليس عقوية توقعها سلطة التحقيق ذاتها ، ومن أجل ذلك يجب أن يتحدد بحدود هذه المصلحة ولا تسرف سلطة التحقيق في استعمال هذه الرخصة إلا إذا كان فيها صالح التحقيق كحجز المتهم بعيدا عن إمكان التأثير على الشهود أو إضاعة الآثار التى تفيد في كشف الحقيقة ، أو تجنيا لإمكان هرية نظرا الثبوت التهمية وخشيته مين صدور حكم عليه بالإدانة .

# الفرق بين الأمر بالحبس الاحتياطى والأمر بالضبط والإحضار

#### أولا :الأمر بالضبط والإحضار :-

للمحقق أن يصدر أمر بالقبض على المتهم وإحضاره . ويتضمن هذا الأمر تكليف رجال الملطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره إذا رفض الحضور طوعا في الحال (المادة 177 إجراءات جنائية ) (') .

<sup>(</sup>١)- ماده ١٢٧ أ. ج: " يجب أن يشتدل كل امر على امم المتهم ولقيه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر وامضاء القاضي والختم الرسمي . ويشمل الامر يحضور المتهم فضلا عن ذلك تكليف بالحضور في مبعلا ممين . ويشمل امر القيض والاحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقيض على المتهم واحضاره امام القاضي ، اذا رقض الحضور طوعا في الحال . ويشمل امر الحبس تكليف مامور السبن بقبول المتهم ووضعه في السبن مع بيان مادة القاتون المنطبقة على الواقعة "."

#### فمن المقرر أن :-

التحفظ على المتهم يختلف عن الأمر بالقبض فمن المقرر أن القبض على الانسان انما يعني تقييد حريته و التعرض له بإمساكه و حجزه و لو لفترة بسيرة تمهيداً لاتخاذ بعض الإجراءات ضده ، و هو يختلف عن الإجراء التحفظي المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الحنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ و الذي أوردت المذكرة الانضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعتبر إجراء وقائى حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرها بالقيض ، وأنه لا يعتبر قبضاً بالمعنى القانوني و لس فيه مساس بحرية الفرد ، إذ أن هذه الحرية يجب أن يزاولها في الإطار الإجتماعي للمصلحة العامة وفق ما أشار إليه بعض الشراح ، فلا مساس بهذه الحرية إذا طلب من الشخص أن يمكث في مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن لمأمور الضبط القضائي عند إنتقاله إلى مكان الحادث في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر و هو ما لا يعتبر قبضاً . لما كان ذلك ، و كان الجكم قد سوغ تصدى مأمور الضبط القضائي للطاعن و تقييد حربته و احتجازه استنادا إلى أنه إجراء تحفظي مما تجيزه المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن بحث صفة القبض الباطل بالإعتراف المعزو إلى الطاعن في محضر ضبط الواقعة و الذي أطرح الحكم الدفع ببطلانه قولاً بإنتفاء ما يشوبه .

[الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ ق مكتب فني ٣٨ جلسة ٢٥ / ٢٠ / ١٩٨٧] ويصدر الحقق هذا الأمر في الأحوال الأتية :-

إذا رأى أن سلامة التحقيق قد تقتضى حبس المتهم احتياطيا على
 أثر ما يسفر عنه استجوابه ، وذلك في الجرائم التي يجوز فيها
 الحبس الاحتياطي .

- " ٢ إذا لم يحضر المتهم بعد تكليف التحضور دون عنذر مقيسول (المادة ١٣٠ إجراءات) .
  - ٣- إذا خيف هرب المتهم (المادة ١٣٠ إجراءات) .
  - ٤- إذا لم يكن له محل إقامة معروف (المادة ١٣٠ إجراءات) .
  - ٥- إذا كانت الجريمة في حالة تلبس (المادة ١٣٠ إجراءات) .

وفى هذه الأحوال الأربعة الأخيرة لا يتقيد المحقق بما إذا كانت الجريمة مما يجوز فيها حبس المتهم لحتياطيا (العادة ١٣٠ إجراءات) .

وإذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التى يجرى التحقيق فيها يرسله إلى النيابة العامة بالجهة التى قبض عليه فيها . وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وتحسيط علما بالواقعة المنسوبة إليه وتدون أقواله فى شأنها (المادة ١٣٢ إجراءات جنائية) (').

وإذا اعترض المتهم على نقله أو كانت حالت الصحية لا تسمح بالنقل يخطر المحقق بذلك وعليه أن يصدر أمره فورا بما يتبع (المادة ١٣٣ إجراءات جنانية) . (١)

#### إلزام المعقق باستجواب المتهم المقبوض عليه :-

إذا أمر المحقق بالقبض على المستهم وإحضاره ، فإنسه يلتسزم باستجوابه فورا وإذا تعفر ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه . ويجب الا تزيد مدة إيداعه على أربعة وعشرين ساعة . فإذا مضت هذه المسدة ،

 (٢)- المادة ١٢٢ أ. ج: " إذا اعترض المتهم على نقله أو كانت حالته الصحية لا تمسم بالتقل، يقطر قلض التحقيق بذلك، وعليه أن يصدر لمره قورا بما يتبع ".

<sup>(</sup>١)- المادة ١٣٧ أ. ج: " إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجرى التحقيق فيها يرسل الى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها ، وعلى النيابة العامة ان تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وتحيط علما بالواقعة المنسوية اليه ، وتكون اقواله في شاتها.

وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة . وعليها أن تقوم فسى الحال باستجوابه .(المادة ١٣١ إجراءات جنائية ) (')

وفى ضوء هذا الاستجواب تأمر إما بالإفراج عنه أو بحبسه لحتياطيا في الأحوال التى يجوز فيها الحبس . فإذا لم يقم المحقق باستجوابه فإنه يتعين إطلاق سراحه فورا وإلا كان قيضه أو حبسه باطلا لعدم مراعاة إجراء جوهرى وهو الاستجواب.

وإذا كان مأمور الضبط القاضى هو الذى قبض على المتهم من تلقاء نفسه طبقا للمادة ٣٤ إجراءات جنائية فإنه يرسله فى مدة ٢٤ ساعة إلى النيابة العامة ، وعليه أن تستجويه فى مدة ٢٤ ساعة ثم تأمر بالقبض عليه تمهيدا لحبسه احتياطيا أو إطالاق ساراحه (المادة ٢/٣٦) إجراءات جنائية ) (٢) .

#### فمن القرر أنه :-

لما كان تقدير توافر حالة التلبس و عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع

<sup>(</sup>١)- الملدة ١٣١١ أ. ج: " بجب على قاضى التحقيق ان يستجوب أورا المتهم المقبوض عليه وإذا تعذر ذلك بودع في المسبح الله منت هذه المدة وجب على منع المسبح الله على ادبع وعشرين ساعة فلا مضت هذه المدة وجب على مامور السجن تصليمه الى النبية العامة ، وعليها ان تطلب في المال الى قاضى التحقيق استجوابه ، وعلد الاقتضاء تطلب فلك الله القضى الجزائي أو رئيس المحكمة أو ان قاض أكر يعينه رئيس المحكمة والا امرت بالملا " سبلة "

<sup>(</sup>٣)- طبقا للقنون رقع ٩٧ لسنة ٩٩٠١ بتعنيل قنون الخويات والإجراءات الجنالية وقوانين اخرى يجوز النيفية العناصة أن تلذي الجرائم المنصوص العناصة أن تلذي توافرت شده ولايل كافرة على ارتفاجه إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الشخى من العباب الشغى من القناب الشغى من القناب الشغى من القناب المعرف ورائم الإرهاب وكذك في مدة لا تزيد عن أسبوع و هذا الإثن ليس الإنتفاج المائم بأمر من النيابة المائم وهذه المدة جامت خورجا على القواعد العامة تقليرا من المشرع لخطورة هذا النوع من الجرائم و ولا يشترط لصدور الندب بإطافة مدة الليفس سحاع القوال المتهم أصام النوابة. قد أخذ بهذا النظر أيضنا المدتون الفرنسي ( المناسخ على القواعد العامة فيما يتعلق بالمدة التي يجب المدتون المرائم و ١٣٠٠ أجراءات فرنسي) . وقد خرج المشرع على القواعد العامة فيما يتعلق بالمدة التي يجب فيها من النهاء المعامدة المائم المداه النهاء أو الل من ذلك ) .

المعروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات و الوقائع التي أثبتتها في حكمها ، كما أن التليس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . و إذ ما رتبه الحكم - على الاعتبارات السائغة التي أوردها - من إجازة القيض على الطاعنة صحيحاً في القانون ، و ذلك على تقدير توافر حالة التلبس بجناية القتل - وفق المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية - حين القيض على المحكوم عليه الآخر عقب إرتكابها بيرهة يسيرة مع وجود إصابات في يده و آثار دماء بملابسه في ذلك الوقت تنبيء عن مساهمته في تلك الجريمة ، و على اعتبار أن هذا المحكوم عليه إذ اعترف على الطاعنة - وقد وقع القبض عليه صحيحاً - بارتكابها الجريمة معه ، فضلاً عن ضبط حليها السالف الإشارة إليها ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية - في حالة التلبس بالجناية - على إنهام الطاعنة بما يبيح لمأمور القضائي أن يصدر أمراً بالقيض عليها ما دامت حاضرة و بضبطها و إحضارها إذا لم تكن كذلك إعمالا للمادتين ٣٤ و ٣٥ فقرة أولى من القانون المشار إليه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

[الطعن رقم ١٥٠٥ سنة ٤٦ ق مكتب نني ٢٨ جلسة ٢٠ / ١٩٧٧]

# ومن المقرر أيضا أنه :-

لما كان توجه مأمور الضبط القضائى إلى الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما توافر من معومات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرده تعرضا ماديا فيه مساس بحريته الشخصية ، إذ كانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية \_\_\_ إلى أن ما قام به مأمور الضبط القضائة من توجه إلى مكان ضبط الطاعن وسؤاله عن الاتهام

الذى حام حوله لم يكن مقرونا بإكراه ينقص من حريته ، فإن رفضها دفع الطاعن ببطلان القبض يكون سليما بما تنتفى معه قالة الخطأ في القاتون .

#### [الطعن رقم ٢٠٩٤٠ سنة ٦٤ ق مكتب فني ٤٧ جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩٦]

أن استدعاء مأمور الضبط القضائى الطاعن بسبب اتهامه فى جريمة الضرب المقضى إلى الموت ، لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور لسوأله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ عليه منعاً من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة خلال الوقت المحدد .

#### [الطعن رقم ٢٩٧٧ سنة ٦٤ ق مكتب فني ٤٧ جلسة ٨ / ١ / ١٩٩٦]

نما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض على الطاعنة الثانية و أطرحه تأسيساً على أن القبض عليها تم بناء على إذن صحيح صادر به عن جريمة وقعت بالفعل ، و هو رد كاف و سديد في القانون .

#### [ الطعن رقم ٣٩٦ سنة ٥٩ ق مكتب فني ٤٢ جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩١]

ويختلف القبض عن التحفظ الذي يجريه رجل السطه العامة بالشروط المقررة قانونا من المقرر أنه لما كانت المادتان ٣٨، ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازتا لغير مأموري الضبط القضائي من آحاد الناس أو من رجال السلطة العامة تسليم وإحضار المتهم إلى أقرب مأمور للضبط القضائي في الجنايات أو الجنح التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي أو الحبس على حسب الأحوال، متى كانت الجناية أو الجنحة في حالة تلبس، وتقتضي هذه السلطة على السياق المتقدم – أن يكون لآحاد الناس أو رجال السلطة

العامنة التحفظ على المتهم وجسم الجريمة الذي شاهده معه أو ما يحتوي على هذا الجسم بحسبان ذلك الإجراء ضروريا ولازما للقيام بالإجراء الذي استنه القانون وذلك كيما يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي. لما كان ذلك، وكان ما فعله والد المجني عليه وعنه بوصفهما من آحاد الناس من اقتياد للطاعن بعد اعتدائه على المجني عليه إلى مأمور الضبط القضائي ومن إبلاغها بما وقع منه لا يعدو - في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهما في التحفظ على المتهم بعد إذ شاهدا جريمة هتك عرض في حالة تلبس كشفت عنها مشاهدتهما للمتهم بعد اعتدائه على المجنى عليه ببرهة يسيرة.

[ الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق مكتب فني ٥١ جلسة ٢٤ / ١ / ٢٠٠٠ ]

#### أحكام عامة لأمر الإحضار ولأمر القبض والإحضار :-

١- يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته وإقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء المحقق الرسمى (المادة ١/١٢ إجراءات جنائية) وتهدف هذه البيانات الى تحقيق شخصية المراد المقبض عليه . فإذا صدر الأمر بالقبض على الجانى - غير المعروف - فإذا هذا الأمر يعد صحيحا في القانون فإذا قبض على من فيه إليه الأمر على من أسفرت التحريات عن كونه مرتكب الجريمة ، فإن القبض عليه يعتبر باطلا (١) .

#### ومن القرر أنه :--

لما كان الأصل المقرر بمقتضى العادة ١٠ من قانون الإجراءات

<sup>(</sup>١)- نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٧ - مجموعة الأحكام س٢٩ رقم ٢٠٦ ص٩٩٣ .

الجنائية أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حيسه الا يأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً ، و كانت المادة ١٢٦ من القانون المذكور - و التي يسرى حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة العامة من تحقيق - تجيز لسلطة التحقيق في جميع المواد أن تصدر حسب الأحوال أمراً بحضور المتهم أو بالقبض عليه و إحضاره ، و أوجبت المادة ١٢٧ من ذات القانون أن يشتمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على إسم المتهم و لقبه و صناعته و محل إقامته و التهمة المنسوبة إليه و تاريخ الأمر و إمضاء من أصدره و الختم الرسمي ، و كان مفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى الشرطة من النيابة العامة للبحث و التحرى عن الجاني - غير المعروف - و ضبطه لا بعد في صحيح القانون أمراً بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحاً في وجوب تحديد شخص المتهم الذي صدر أمر بالقيض عليه و إحضاره ممن يملكه قانوناً ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، و ما أورده تبريراً لاطراحه دفع الطاعن ببطلان إجراءات القبض و التفتيش لا يتفق مع القانون و لا يؤدى إلى ما رتبه عليه ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلة الدعوى و منها إعتراف الطاعن ، و لا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذا الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً و منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذي إنتهت إليه المحكمة .

: [ الطعن رقم ١٤٥٧ سنة ٨٨ ق مكتب فني ٢٩ لسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٨]

٢- يشمل الأمر بحضور المتهم تكليفه بالحضور في موعد معين . أما أمسر القبض والإحضار فيشمل تكليف رجال السلطة العامــة بــالقبض علــي المتهم وإحضاره إذا رفض الحضور طوعا ، ويشمل أمر الحبس تكليـف مأمور السجن يقبول المتهم وضعه في السجن مع بيان مــادة القــاتون على الواقعة (المادة ٢/١٢٧ و ٣ و ٤ إجراءات جنائية).

٣-تعلن الأوامر إلى المتهم بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة
 العامة ، وتسلم له صورة منها (المادة ١٢٨ إجراءات جنانية) .(')

٤-تكون الأوامر التي يصدرها المحقق نافذة في جميع الأراضى المصرية
 (المادة ١٢٩ إجراءات جنائية). (١)

#### فمن المقرر أنه :-

وهذه المبادئ لضمان المبدأ القضائى الذي أقرته محكمة النقض من أنه لا يضير الحالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم دون وجه حق .

#### [الطعن رقم ۲۹۲۹۰ سنة ٥٩ ق مكتب فني ٤٨ جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩٧]

إن ما قارفه المخبران على الصورة التى أوردها الحكم من إستيقاف المتهم عقب نزوله من القطار و الإمساك به و إقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، عمل ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القيض

 <sup>(</sup>٢)- المادة ١٢٨ أ. ج ع " تعلن الاوامر الى المتهم يمعرفة احد المحضرين او احد رجال السلطة العامة.
 ٥ أسلم له صدرة منها "

<sup>(</sup>٣)- المادة ١٦٢ أ.ج: "تكون الإوامر التي يصدرها قاضي التحقيق نافذة في جميع الاراضي

بمعناه القانونى و الذى لم تجزه المادة " ٣٤ " من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى و بالشروط المنصوص عليها فيها ، و إذ كان رجلا البوليس الملكى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليس من رجال الضبطية القضائية ، و كانت القوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوى الشبهة و المتشردين و لم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضاً و إنما هو مجرد إستيقاف لا يكون صحيحاً في القانون و لا يؤدى إلى تبرير القبض على المتهم ، و يكون هذا القبض قد وقع باطلاً .

[ الطعن رقم ١٤٥٧ سنة ٤٨ ق مكتب فني ٢٩ لسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٨]

#### ثانيا : الحبس الاحتياطي :-

كانت الغاية التقليدية من الحبس الاحتياطى هي ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتمكينه من استجوابه أو مواجهته كلما رأى محلا لذلك ، والحيلولة دون تمكنه من البعث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد المجنى عليه ، وبوجه عام مساعدة المحقق على كشف الحقيقة . وتحت تأثير أفكار الدفاع الاجتماعي اتسع نطاق الهدف من هذا الإجراء كي يشمل أيضا الوقاية أو الاحتراز ، وذلك للحيلولة دون عودة المتهم إلى الجريمة المنسوبة إليه أو لوقاية المتهم من إحتمالات الانتقام منه أو لتهدئة الشعور العام من التأثير بسبب جسامة الجريمة ، بالإضافة الى ضمان تنفيذ الحكم عليه بالحكم دون هروب .

وقد عنى قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي المعدل بالقاتون الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ بالتص على أن الحبس " المؤقت " يكور لضرورة التحقيق أو باعتباره تعييرا لحترازيا (المادة ١٣٧ إجراءات جنائية) وأوضح تفصيلا لذلك أن هذا الإجراء يكون للمحافظة على الأكلة أو الإمارات المادية أو لمنع الضغط على الشهود أو التدبير السئ مع شركاءه أو المحافظة على النظام العام من الإضطراب الذي أحدثته الجريمة أو لحماية المتهم ، أو لوضع حد للجريمة أو منسع العودة إلى ارتكابها أو لضمان بقاء المتهم تحت تصرف القضاء (م 111 فقرة 1 ، ٢ إجراءات خيائية) .

كما عنى قانون الإجراءات الجنائية الألمانى المعدل لسنة ١٩٧٢ بالنص على أن الحبس الاحتياطى يكون لإتقاء هرب المتهم أو شبهة هربه ، والخطر من المساس بأدلة الدعوى ، والخطر من العسودة إلى إرتكاب الجريمة (م ١١٢) . وهذه الأسباب تتفق بوجه عام مع أسياب الحبس " الموقت " في القانون الفرنسي ، والتي تريد جميعا إلى اصل معين هو اعتبار الحبس الاحتياطى إجراء من إجراءات التحقيق وتدبيرا احترازيا فسى وقست واحد وقد أكدت المحكمة الدستورية الفيدرائية في ألمانيا دستورية السنص على أن يكون الحبس الاحتياطى بمنع المتهم من العسودة إلى الجريمسة . وقالت بأن حماية المجتمع ضد الأعمال الإجرامية تصلح هدفة للحبس والاحتياطي (ا) .

وواقع الأهر أنه لا يجوز هذا التوسيع في الهيدف من الصيس الاحتياطي . فاعتبره تدبيرا احترازيا قد يجطه في مصاف العقوبات ، الأمسر

Gerhard Greping., Les Propleme de la détention Prenitive en Repuplique fedeurale d, allemagne Rev. Sc. 1975. P 971.

الذى يتعارض مع طبيعته الوقتية - أما مراعاة الشعور العام للناس بسبب جسامة الجريمة فلا يجوز مواجهته بحبس الإبراياء .

والخوف من هرب المتهم عند الحكم عليه لا يجوز أن يكسون سسندا لحبسه والا كان ذلك مصادرة على المطلوب وهو التأكيد مسن ادانت ممسا يتعارض تماما مع قرينة البراءة . ولهذا فقد اسستحدث القسانون الفرنسسى الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٠٠بديلا للحبس الاحتيساطى هسو المراقبسة القضائية للمتهم مع اخضاعه لبعض الواجبات التي تكفل وضعه تحت تصرف القضاء ، وحسن سلوك المتهم وعدم العودة الى الجريمة .

فقى هذه المراقبة بتحقق معنى التبير الاحترازى المؤقّب ، دون أن يصل الامر الى حد إيداع المتهم في السجن على النحو المقرر في الحسيس الإحتياطي .

واجراء المراقبة القضائية يتفق مع السياسة التشريعية لقسانون الإجراءات الجذائية الفرنسي الذي اعتبر الحبس الاحتياطي تدبيرا احترازيسا فضلا عن كونه من إجراءات التحقيق وستناول أحكام الحبس الاحتياطي من خلال بيان شروطه وضماتاته.

## الفصل الثاني

#### شروط وضمانات الحبس الاحتياطي

لا يجوز أن نغفل عن طبيعة الحسيس الاحتياطي بوصفه إجراءاً إستثانيا يرد على متهم برئ . وهو ما يتطلب تضييق نطاقة في أضيق الحدود وإحاطته بضمانات فعالة لحماية الحريسة الشخصية . وقد عنى القانون الفرنسي الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ الذي عدل نظام الحسبس الاحتياطي ، يتسميته بالحبس المؤقت وهذا التغيير في التسمية يرمسز إلى الخصيصة الشاذة والاستثنائية لحبس المتهم قبل صدور الحكم عليه .

#### وحيث أنه من المقرر أنه :-

لما كانت الفقرة الاولى من نص المادة ١ ؛ من الدستور قد نصت على ان الحرية الشخصية حق طبيعى ، وهى مصونة لا نمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريت بأى قيد او منعه من التنقل ، الا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص او النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ، وكان مؤدى هذا النص ، ان اى قيد يرد على الحريسة الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للاسمان من حيث كونسه كذلك ، ويستوى في ذلك ان يكون القيد قبضا ام تفتيشا ام حسبا ام منعا من النقل ام كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية ، لا يجوز اجسراؤه الا في حالة من حالات التلبس كما هي معرفة به قانونا ، او بإذن من جهة قضائية مختصة .

[الطعن رقم ٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ ق مكتب فني ٤٨ جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩٧]

#### ومن المقرر ايضا:-

ان نص الفقرة الاولى من المادة ١٤ من الدستور قاطع الدلالة فسى الله في غير احوال التلبس لا يجوز وضع اى قيد على الحرية الشخصية والا بإذن من القاضى المختص او من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وذلك وفقا لاحكام القانون " التى وردت في نهاية تلك الفقرة بعد ايرادها الضمان المشار اليه ، اذ انها تشير الى الاحالة الى القانون العادى في تحديد الاحوال التى يجوز فيها صدور الامر من قاضى التحقيدق والاحدوال التسييجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقا لنص المسادتين ١٩٩،٦٤ مسن قاتون الاجراءات الجنائية .

[الطعن رقم ۲۹۳۹ لسنة ٥٩ ق مكتب فني ٤٨ جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩٧]

#### وتتمثل ضمانات المبس الاحتياطى فى شروط شكلية وموضوعية نتعرض لما كالتالى :-

#### شـــروط شكليـــة :-

أولا :- أن يكون صدور أمسر الحسيس يعبد استجواب المستهم وإصدار أمر الحيس .

ثانيا :- شرط دعوة محامى المتهم أو ندب محسام لمه قبسل الاستجواب وأمر الحيس .

ثالثا :- شرط سماع أقوال النيابة العامة في حالة صدور امر الحبس مسن قاضي التحقيق .

رابعا: - شرط تضمين الأمر بياته بالجريمة المسندة والعقوية المقرره لها . خاهسا: شرط تسبيب أمر الحبس الإحتياطي .

# شروط موضوعية لإصدار أمر الحبس :-

أولا :- شروط تتعلق بالسلطة المختصة باصداره .

ثانيا :- شروط متعلقة بالحراسة التي يجوز فيها الحبس .

ثالثًا: - شروط متعلقة بظروف المتهم .

رابعا :- شروط منطقة بمبررات الحبس الاحتياطي .

#### المبحث الأول

#### الشروط الشكلية لإصدار أمر الحبس

ثمة شروط شكلية اشترطها المشرع لإصدار أمر الحبس أول هذه الشسروط هو شرط صدور أمر الحبس بعد الاستجواب وثانيها سماع أقسوال النيابة العامة وثالثها شرط سماع أقوال النيابة العامة في حالة صدور امر الحسبس من قاضى التحقيق ورابعها تضمين الأمر بيان الجريمة المسندة والعقوبسة المقرره لها وخامسها تسبيب أمر الحبس الإحتياطي

#### أولا:- صدور أمر الحبس بعد استجواب المتهم:

وإلا كان باطلا ويستظى مع الاستجواب في حالة واحدة هـ و هـرب المتهم ، ولا يكفى مجرد غيابه وإنما يتعـين لإصـدار أمـر الحـبس دون استجواب – أن يثبت للمحقق هرب المتهم ثبوتا إيجابيا يتضمن اتصال علمه بأنه مطلوب للتحقيق ثم قصده إلى التهـرب مـن المثـول أمـام المحقـق والخضوع لإجراء الاستجواب . وعلى ذلك يمكن القول بـأن أمـر الحـبس الصائر دون استجواب يجب أن يسبقه أمر بالحضور أو بالضبط والإحضـار يتعز تنفيذهما بسبب الهرب .

وفى القانون الفرنسس (م ١٣١ إجراءات فرنسى) يكون الأمر الصلار فى حالة الهرب هو أمر القيض mandat d,arret كالمنصوص عليه فى المادة ١٣٠ إجراءات فرنسى ولا يجوز فى هذه الحالة صدور أمر

بالحبس ( الأمر بالإيداع فسى السجن mandat de depot ) إلا بعد الاستجواب (م ١٣٥ إجراءات فرنسي ) ....

#### أما في التشريح الصري :-

فإنه يشموط لصدور أمر الحبس الاحتياطى من سلطة التحقيق أن يكون قد سبق استجواب المتهم (م ١٣٤ إجراءات جنائية ) (')

 فإذا وقع الحبس الاحتياطى دون استجواب كان باطلا مستوجبا للمواخذة الإدارية والجنائية إن توافرت شروطها

ولم يستثن للمشرع من شرط الاستجواب السابق للحبس الاحتياطى الاحائة واحد وهى إذا كان المتهم هاريا . فقى هذه الحالة يجوز الأمر بالقبض عليه وحبسه احتياطيا . ويسقط الأمر بالحبس الاحتياطى إذا لم ينفذ خلال سنة أشهر من تاريخ صدوره ما لم يعتمد الأمر من سلطة التحقيق التي أصدرته (م ١٣٩ إجراءات جنائية) . (١)

ويلاحظ أنه يتعين في هذا الصدد توضيحا للأصو وبيانا له أن نحدد المقصود بالاستجواب للمتهم ، وسنقتصر على إيراد تعريف الاستجواب كما ورد بأحكام محكمة النقض المصربة بقولها :-

<sup>(</sup>٢) \_ م ١٣٩ أرج : "يبلغ قورا كل من يقبض عليه او يحيس احتياطها باسباب القبض عليه او حيسه ، ويكون له حق الاتصال يمن برى البلاغه بسا وقع والاستعلة بمحام ويجه اعلاله على وجه السرعة بالتهم الموجهة الية . ولا يجوز تتفيذ اوامر الضبط والاحضار واوامر الحبس بعد مضى سئة الشهر من تاريخ صدورها ، مالم يعتمدها قاضى التحقيق لمدة اخرى ."

" إن الاستجواب الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام المساقة عليه دليلا دليلا ليسلم بها أو يدحضها " .

[ نقض ١٩٧١/١٢/١ س٢٢ - ٢٠٨ – ١٢٦٧ طعن ١١١٧ لسنة ٤٣ق ]

ومن المقرر أن :-

الاستجواب المحظور فالونا على غير سلطة التحقيق هسو مواجهة المنهم بالأدلة المختلفة فبله ، ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الإعتراف .

[الطعن رقم ٢٨٥٤ سنة ٦٣ ق مكتب فني ٤٦ جلسة ٢ / ٤ / ١٩٩٥]

#### كما قضى بأنه يقصد بالمواجعة :-

" أنها كالاستجواب من إجراءات التحقيق يحظر على ملمور الضبط القضائي إجرائها " .

[ نقض ١٩٧٦/١٢/٢٧ – س٧٧ – ٢٠١٧ طعن ٨٨٩ لسنة ٤٦ق ]

#### ولكى يكون الاستجواب إجراء من إجراءات التحقيــق لا بــد أن تتوافر الشروط الآتية :-

- ١-التثبت من شخصية المتهم ، وإثبات البيانات الخاصة به من حيث الإسم ، والسن ، وصناعته ، ومحل إقامته ، وأوصافه وذلك عند استجوابه لأول مرة في التحقيق .
- ٢-تعديد الوقائع المنسوية إلى المتهم تحديدا حسريحا وتحديد وصفها
   الفاتوني كلما أمكن ذلك .
- ٣-مجابهة المتهم بالأثلة المثبتة للاتهام ومناقشته تفصيلياً فيها ويجوز للمحقق مجابهة المتهم بمصادر أدلة الثيوت إذا لم يكن في ذلك إضرار بمصلحة التحقيق .

٤-دعوة المتهم إلى إبداء دفاعه والاتيان بالأدلة المثبتة لبراءته .

٥-لا بد أن يكون المحقق الذى يباشر الاستجواب ، أو المواجهة بالمفهوم المتقدم هو النيابة العامة ، أو قاضى التحقيق بالضووابط المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية . وجدير بالذكر أن المقصود بالشهود هنا من يدلى بمعلومات متعلقة بالجريمة أمام سلطة التحقيق ، فوقوع الشهادة أمام سلطة التحقيق بالشكل القانوني هو الذي يضفى عليها صفة إجراءات التحقيق اى المقصود بالشهادة فى هذا المجال هو ما يتم سؤاله أمام المحقق ، سواء النيابة العامة أو قاضى التحقيق .

وأما سؤال الشاهد أمام مأمور الضبط القضائى فإنه لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات جمع الاستدلالات والتي تخرج عن نطاق النص السالف، إذ ينطبق فقط على مواجهة المتهم بالشهود الذي تم سؤالهم أمام جهات التحقيق سواء النيابة العامة أو قاضي التحقيق .

#### ومنّ المقرر أنه :-

لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه في غير أحوال التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز المحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محامية للحضور أن وجد وعلى المتهم أن يعلم اسم محامية بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحامية أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان، وكان مقاد هذا النص أن المشرع تطلب ضمائه خاصة لكل متهم في جناية هي وجوب دعوة محامية إن وجد لحضور الاستجواب أو الموجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تضمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن

نفسة، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة العامة يجب على المتهم أن يعلن أسم محامية بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محامية هذا الإقرار أو الإعلان.

[الطعن رقم ١٧٨٦١ سنة ٦٢ ق مكتب فني ٤٥ جلسة ١٩٨٣ / ١١ / ١٩٩٤]

#### الاستثناء من شرط الاستجواب قبل أمر العبس :-

#### استثنى الشرع من شرط الاستجواب حالتين هما :-

- (i)-حالة هرب المتهم .
- (ب)-حالة التحقيق في الجرائم المنصوص عليها بالقانون ٩٧ لسنة ` ١٩٩٢ بشأن مكافحة الإرهاب ، وسنعرض لها تقصيلا :-

#### أ:- حالة هروب التهم :

أجاز المشرع حبس المتهم في حالة هرويه دون استجواب وفقا لنص المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقسانون ١٤٥ اسسنة ٢٠٠٦ والتي جرى النص فيها على : " يجوز لقاضي التحقيق بعد استجوب المتهم أو في حالة هريه إذا كانت الواقعة جناية أو جندة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة والدلائل عليها كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم إحتياطياً .

#### وذلك إذا توافرات إهدى الحالات أو الدواعي الأتية :

١ - إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره .

٢- الخشية من هروب المتهم.

٣-خشية الإضرار بمصلحة التحقيق ، سواء بالتأثير على المجنى عليه ، أو الشهود ، أو العبث في الأدلة ، أو القرائن المادية ، أو إجراء إتفاقيات مع باقي الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معائمها .

٤-تؤخى الإخلال الجسيم بالأمن العام الذى قد يترتب على جسامة الجريمة ، ومع ذلك يجوز حبس المتهم إحتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف في مصر ، وكانت الجريمة جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس .

## ب :- حالة التحقيق فى الجرائم المنصوص عليهـا بالقـانون ٩٧ لسـنة ١٩٩٢ بشأن مكافحة الإرهاب :

ذكرنا أنه لا يجوز حبس المتهم احتياطيا إلا بعد مناقشته تفصيلياً ومواجهته بالتهمة . فإذا لم يتحقق هذا الاستجواب أو ما شابه عيب البطلان فإن أمر الحبس الاحتياطي يكون باطلا كذلك . إلا أن القانون رقم ٩٧ لسنة فإن أمر الحبس الاحتياطي يكون باطلا كذلك . إلا أن القانون رقم ٩٧ لسنة عن هذه القاعدة ، فأجاز للنيابة العامة أن تندب مامور الضبط القضائي بالقبض على المتهم نمدة لا تتجاوز سبعة أيام ، وهو قبض طويل المدة يعتبر بمثابة حبس احتياطي قبل الاستجواب . وقد ظهر من مناقشة مشروع نلك القانون أمام مجلس الشعب أن الحكمة من وراء الخروج من القوانين العامة هو مواجهة جرائم خطيرة تقع غالبا بطريق الإرهاب ، وأنه قد يتهدد المتهمون مما يستدعي إضاح المجال الزمني لجمع الاستدلالات قبل استجوابها . (١)

<sup>(</sup>١) يحكتور / أحمد فلتحي سرور ... الوسيط من قلتون الإجراءات الجللية ، الطعن السليق سنة ١٩٩٣ طبعة ذلك ، القضاة ، حد ٩٩٠

# ثانيا :- شرط دعوة محامى المتهم أو ندب محام له قبـل الاسـتجواب وأمر الحبس :

#### حيث تنص المادة ١٢٤ المعدله بالقائون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على أنه :-

" لا يجوز للمحقق فى الجنايات وفى الجنح المعاقب عليها بالحيس وجوياً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيرة من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محامية للحضور عدا حالة التلبس و حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة على النحو الذى يثبته المحقق فى لمحضر .

وعلى المتهم أن يعلن المسم محامية بتقرير الدى قلم كتاب المحكمة أو اللى مأمور السجن أو يخطر به المحقق كما يجوز المحامية أن يتسولى هذا الإعلان أو الأقطار ، وإذا لم يكن للمتهم محامياً أو لم يحضر محامية بعد دعوته وجب على المحقق من تلقاء نفسه أن يندب له محامياً . وللمحسامي أن ينبت في المحضر ما يعين له من دفوع أو طلبات أو ملاحظات "

حيث أوجب المشرع حضور محامى المتهم أو ندب محام لـــه قبــل الاستجواب اذلك فقد نص المشرع فى المادة المتقدمة على المحقق -- سواء كانت النيابة العامة ، أو قاضى التحقيق --عند استجواب المتهم فسى جميسع الجنايات ، وكذا الجنح التى نص المشرع على عقوية الحيس وجوياً الزامة بدعوة محامى المتهم قبل اتخاذ ثمة إجراء مسن إجسراءات الاسستجواب أو مواجهة المتهم بغيره أو سماع الشهود وكلها من إجراءات التحقيق .

ويلاحظ هنا أن دعوة المحامى قبل اتخاذ إجراء من إجراءات الاستجواب والتحقيق وجوبي على المحقق طالما أن التحقيق يتطق بالجنايات والجنح سالفة الذكر ، وبالتالى فإنه يمكن القول في هذا الصدد بأن

الجزاء المترتب على تخلف دعوة محامى المتهم قبل الاستجواب أو التحقيق بالنسبة لما سلف يترتب عليه بطلان ذلك الاستجواب أو التحقيق وما ترتسب عليه من إجراءات ، وهذا البطلان يتعلق بالنظام العام ، أى يجوز للمحتمسة أن تقضى بها تلقاء نفسها . ،

#### وثمة ثلاث ملاحظات لنا على هذا التعديل :-

أولها: - أن المشرع جعل دعوة المحقق لمحامى المتهم قبل الاستجواب أو التحقيق وجوبيا ، أى لا يتوقف على موافقة المستهم مسن عدمه ، وبالتالى فإن حضور المحامى مع المتهم أمر إلزامى على المحقق فسى كافة الأحوال ، سواء تنازل عنه المتهم ، أو لسم يتنازل ، طالما أن التحقيق ، أو الاستجواب يتعلق بإحدى الجنايات ، أو الجنح المنصوص على أن تكون عقوبتها الحسبس وجوبا بغسض النظر عسن "مدة ذلك الحبس .

فالعبرة هذا ليست بالحد الأدنى أو الأقصى في عقوبة الحبس وإنمسا العبرة فقط بكون الحبس وجوبيا ، وذلك يتمشى مع غرض المشمرع مسن التعديل لتوفير أكبر ضماته للمتهم في الدفاع عن نفسه خاصة في الجسرائم التي تكون فيها العقوبة مغلظة مثل الجنايات على اختلافها ، وكذا الجسنح المعاقب عليها بالحبس وجوبيا .

ان المشرع قصد من التعديل تطبيق مباشر لنصوص الدستور خاصة نص المساتين ٤١ ، ٤١ ، والمتعققة بحريسات الأشدخاص وصونها عما قل أو جل من الأفعال ، ولا شك أن جميسع نصوص الدستور متعلقة بالنظام العام ، وبالتالى فإن إلزام المحقق قبل الاستجواب أو التحقيق دعوة المحامى هو تطبيق لنصوص دستورية

سالفة البيان ومن ثم فيكون هذا الإلزام متعلقا بالنظام العام ، ولا يجوز الاتفاق على مخالفته ، أو التنسازل عنسه ، ويترتسب علسى تخلفه البطلان المطلق .

أألثها:- أن المشرع أوجب على المحقق الدنى يمارس الاستجواب أو المواجهة في حالة تخلف محامى المتهم بعد دعوته للحضور ، أو لم يكن المتهم محاميا من تلقاء نفسه أن يندب له محاميا دون أن يتوقف ذلك على طلب المتهم من عدمه ، ويترتب على عدم ندب المحامى في تلك الحالة ذات الأصل الذي يترتب على دعوة المحامى للحضور عن المتهم وهو البطلان للإجراءات .

-استثناء من حالة الالتزام الوجوبى بحضور محامى المتهم أو ندت محام له :

استثنى الشرع حالتين من هذا الالترام وهما :-

الحالة الأولى : حالة التلبس .

لا شك في أن المقصود في حالة التليس كما جرى قضاء المنقض تطبيقيا في نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي عددت حالات التليس على سبيل الحصر لا المثال:

بأن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها على شخص مرتكبها .

ر نقض ١٩٧٢/١١/٥ س٢٣ – ٢٥٣ – ١١٢١ طعن ٨٧٨ لسنة ٤٢ق )

#### كمسًا قضيى :

" بأن تقرير قيام حالة التلبس ، أو التفائها ، وتقرير السا لاتل علسى صلة المتهم بالجريمة المتلبس قيها ، ومبلغ كفايتها ، وتقرير القرائن علسى

إخفاء المتهم ما يفيد كشف الحقيقة لرجل الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق بإشراف محكمة الموضوع " .

ر نقض ١٩٧٧/٥/٢٩ س٢٨ – ١٣٨ ، ٦٥ طعن ١٨٠ لسنية ٤٧ ق ع

#### ومن المقرر أن :-

- تقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها او بعد ارتكابها و بعد ارتكابها و تقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكول لتقدير محكمة الموضوع دون معقب الا ان ذلك مشروط بان تكون الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

#### [الطعن رقم ٨٩١٥ سنة ٦٥ ق مكتب فني ٤٨ جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩٧]

ومن المقرر أن يكفى فى التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهى إليه التحقيق بعد ذلك .

#### [الطعن رقم ٧٢٧ سنة ٢٥ ق مكتب فني ٧ جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٦]

#### ومن القرر أن :-

تقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت إرتكابها أو بعد إرتكابها . و تقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب و الإعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها -لما كان ذلك - و كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر - حسيما سلف بيانه - على مجرد القول بقيام حالة التلبس رغم مضى الفترة ما بين وقوع الحادث

وضبطه ، دون أن يستظهر الأسباب و الإعتبارات السائغة التى بنى عليها هذا التقدير بما يصلح لأن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه و الإحالة .

#### [الطِعن رقم ١٣٨ سنة ٤٩ ق مكتب فني ٣٠ جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٩]

أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة وكان ما اورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتقق وصحيح القانون، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

#### [ الطعن رقم ٢٢٥١٤ سنة ٦٢ ق مكتب فني ٤٥ جلسة ٨ / ١١ / ١٩٩٤]

أن تقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت إرتكابها أو بعد إرتكابها . و تقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب و الإعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها الما كان ذلك - و كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر - حسبما سلف بيائه - على مجرد القول بقيام حالة انتئبس رغم مضى الفترة ما بين وقوع الحادث وضيطه ، دون أن يستظهر الأسباب والإعتبارات السائفة التى بنى عليها هذا التقدير بما يصلح لأن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه و الإحالة .

[ الطعن رقم ١٣٨ سنة ٤٩ ق مكتب فني ٢٠ جلسة ١٧ ٥ / ١٩٧٩]

أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، و أنه يكفى لفيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة و أن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة و المدة التى مضت من وقت وقوعها إلى وقت إكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكول إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . و إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر حالة التلبس و رداً على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها و من بطلان القبض و التفتيش كاف سائغاً في الرد على الدفع و يتفق مع صحيح بطلان القبض و التفتيش كاف سائغاً في الرد على الدفع و يتفق مع صحيح القاتون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يتحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

#### [ الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٤٨ ق مكتب فني ٢٩ جلسة ١ / ١٢ / ١٩٧٨]

أن القول بتو افر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، و كان مفاد ما أثبته الحكم بياناً لواقعة الهعوى و إيراداً لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاماً بواجبه فى إتفاذ ما يلزم من الإحتياط للكشف عن جريمة إحراز مخدر و ضبط المتهم فيها ، و هو ما يدخل فى صميم إختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى ، إذ نمى إلى علمه صميم إختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى ، إذ نمى إلى علمه وهو في مأمورية مرية بدائرة قسم الدرب الأحمر – من أحد المرشدين أن الطايحن يحرز مواد مخدرة بعطفة المخللاتية بدائرة ذلك القسم فأسرع إلى هناك حيث أبصر بالطاعن قادماً صوبه ، و ما أن شاهده هذا الأخير حتى القى بيده اليمنى بنصف طربة حشيش فالتقطها و قام بضبطه ، فإن ما فعله

يكون إجراء مشروعاً يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى إطمأنت المحكمة إلى حصوله . و إذ كان الحكم قد إستدل على قيام حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض على كل من ساهم فى إرتكابها ، و تبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة ، فإن ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على مادفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض و التفتيش يكون كافياً و سائغاً فى الرد على الدفع و يتفق و صحيح القانون، و من ثم يكون النعي عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

#### [الطعن رقم ١٨٠ سنة ٤٧ ق مكتب فني ٢٨ جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٧]

وبالتالى فإنه إذا توفرت حالة التلبس بمعناها سالف الذكر والذى لم نتعرض لها باستفاضة ، والتى تعرض لها الكثير من كتب الفقه وأحكام النقض ، فإن المحقق الذى يقوم باستجواب المتهم ، أو مواجهته يغيره من المتهمين ، أو الشهود لا يكون ملزما فى هذه الحالة بدعوة المتهم لحضور الاستجواب ، أو إجراءات التحقيق ، وبالتالى فإنه لا يترتب على عدم دعوة المحامى لحضور الاستجواب ثمة أثر قانونى على إجراءات الاستجواب أو التحقيق فى هذه الحالة .

## الحالة الثانية : حالة السرعة بسبب الفوف من ضياع الأدلـة علـى النحو الذي يثبته الحقق في العضر.

لا شك أن استثناء هذه الحالة من ضرورة عدم مباشدة المحقق للاستجواب أو التحقيق قبل دعوة محامى المتهم أمر على درجة من الأهمية بإذ أن المعروف أن الدعوى الجنائية تقدم أساسا على مسا يسعفر عسه التحقيق أو الاستجواب من أدلة ثبوت للاتهام سواء كانت معاينة أو استماع شهود أو مواجهة أو غير ذلك .

وبالتالى فإنه فى بعض الحالات التى يخشى فيها من تغيير المعالم ، وإخفاء بعض الأدلة المثبتة للجريمة ، وهى لا تقع تحت حصر والتى تخضع لتقدير المحقق الذى يمارس الاستجواب ، أو التحقيق مع ضرورة إثبات اسباب هذا التخوف فى المحضر (التحقيق) حتى يمكن لمحكمة الموضوع عند نظر الدعوى بسط إشرافها على توافر تلك الحالة من عدمه .

وبالتالى فإنه إذا ثبت للمحقق أن هناك تخوفا من ضسياع الأدلسة أو إخفاء معالم الجريمة فإنه يثبت ذلك فسى محضسره ويقسوم علسى الفسور بالاستجواب وما يستلزمه التحقيق من إجراءات دون أن يتوقف ذلك علسى دعوة محامى المتهم نظرا لضرورة السرعة والخشية من ضياع يعض الأدلة التى قد تؤثر في الدعوى .

وجدير بالذكر أن هاتين الحالتين قد نص عليهما المشسرع على سبيل الحصر لا على سبيل المثال ، وبالتالى فإنه لا يمكن التوسع في تلك الحالات ، إذ أن الاستثناء يجب تفسيره في أضيق الحدود .

# ثالثاً :- شرط سماع أقوال النيابة العامة في حالة صدور أمـر الحـبس

## من قاضى التحقيق

ي ثم شرط شكلى آخر في حالة التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق هو مسا ورد في المادة ١٣٦ المعدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ من ضسرورة سماع أقوال النيابة العامة قبل إصدار الأمر بالحبس.

حيست تسنص المسادة ١٣٦ ( إجسراءات جنائيسة ) المعداسة بالقسانون ١٤٥ لمبنة ٢٠٠٦ على أنه -- " يجب على قاضى التحقيق قبل أن يصدر أمر بالحبس أن يسمع أقوال النبابة العامة ، ودفاع المتهم ، ويجب أن يشتمل أمر الحبس على ببان الجريمة المسندة إلى المتهم والعقوبة المقررة لها والأسباب التي بني عليها الأمر ، ويسرى حكم هذه المادة على الأوامر التي تصدر بمد الحبس الإمر ، ويسرى حكم هذه المادة على الأوامر التي تصدر بمد الحبس الإحتياطي وفقا لأحكام هذا القانون ".

ونشير إبتداء إلى نطاق تطبيق هذا النص ، وهى الحالة التى يباشر فيها المحقق قاضى التحقيق ، وكذا الأوامسر التسى تصدر بمد الحسس الإحتياطى من المحكمة وفقا للحالات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ، وبالتالى يخرج عن نطاق هذا النص الحالة التى تمسارس فيها النبابة العامة الإستجواب أو التحقيق .

فقد اشترط المشرع وفقا لنص المادة ١٣٦ عدة شروط ١٠إذا كـان أمـر الحبس الإحتياطى أو مده صادرا من قاضى التحقيق أو النيابة العامة،

ا ـ أن تسمع أقوال النيابة العامة ، ودفاع المتهم ، وهذان الأمران وجوبيان ، وبالتالى فلا يجوز إصدار أمر الحبس الإحتياطى فى هذه الحالمة دون توافر هذين الأمرين ، وإلا كان الأمر باطلا، إذ ورد نص المادة بلقط (يجب) الذى يقيد الوجوب وليس الجواز .

٢ \_ أن يشتمل أمر الحبس على بيان الجريمــة المسـندة إلــى المستهم ، والعقوبة المقررة لها ، والسباب التى بنى عليها ، أى لابد أن يكون أمر الحبس الإحتياطى فى هذه الحالات مسببا ومنصوصــا علــى البيانــات المنصوص عليها أنفا .

يلاحظ أن هذين الشرطين وجوبيين بمعنى أن صدور أمسر الحسبس الإحتياطى خاليا من أحدهما يعرضه للبطلان إذا ما تم إستئناف ذلك الأمر كما سيرد فيما بعد

وجدير بالدخر أن الزام قاضى التحقيق بتسبيب أمر الحبس وتطبيق نلك أيضا على الأوامر الصادرة بمد الحبس يعنى أنه يجب أنه يتضمن الأمر الصادر بمد الحبس الجريمة المسنده، العقوبه المقررة ، والأسباب التي بنى عليها الأمر .

# رابعًــا :- شــرط تضــمين الأمــر بيــان بالجريمــة المسـندة والعقوبــة المــندة والعقوبــة

استوجب المشرع فى النص المعدل بالمسادة ١٣٦ أن يشمل أمسر الحبس على بيان الجريمة المسندة إلى المتهم ، والعقوبة المقسررة لهسا ، والأسباب التى بنى عليها .

وهذا الحكم لم يكن منصوصا عليه في نص المادة ١٣٦ قبل تعديلها ، و لا شك أن وجوب اشتمال أمر الحبس على هذه البيانات الجوهرية أمر غاية في الأهمية وذلك بالنظر إلى أن المشرع كما ورد وسيرد فيما قد قيد سلطة التحقيق سواء النيابة العامة أو قاضى التحقيق في إصدار أمر الحبس الإحتياطي بأتواع معينة من الجرائم (الجنايات والجنع المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة )

أى أن طبيعة الجريمة وعقوبتها أمرين مهمين لإسباغ الرقابة على صحة أمر الحبس يضاف إلى ذلك أن المشرع كما سيرد قد وضع حدا أقصى للحبس الإحتياطى في بعض الحالات وقيد تلك المدة بالعقوبة المقررة لتلبك الجريمة ، وبالتالى كان طبيعيا أن يستلزم المشرع إدراج تلبك البيانسات

الجوهرية في أمر الحبس تمشيا مع باقى التعديلات المنصوص عليها في القانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ .

وقد ورد بالكتاب الدورى رقم ١٠ لعسفة ٢٠٠٦ الصادر مسن التاتسب العام بشأن ضمانات الحبس الإحتياطى تنفيذا لنص المادة ١٣٦ من قسانون الإجراءات الجنانية المعلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ أنه يجب أن يضمن وكيل النيابة أمر الحبس بياتا بالجريمة المسندة إلى المتهم والعقوبة المقرره لها والأسباب التي بنى عليها حتى لا يكون عرضه لبطلاته أو بطلان مسايترتب عليه من إجراءات

## خامسا :- شرط تسبيب أمر الحبس الإحتياطي :

استحدث المشرع بنص المادة ١٣٦ المعدل حكما هاما هو ضرورة سبيب أمر الحبس الإحتياطي الصادر من قاضي التحقيق أو الجهة المختصة بمد الحبس الإحتياطي وفقا للقانون إذا عرض المتهم على المحكمة لتجديد مده حبسه الإحتياطي ، ورأت المحكمة تجديد حبسه فلا بد أن يكون الأمسر مسببا ، بالاضافة إلى ما سبق نكره فيما سلف ، وإلا كان جزاء مخالقة أيسا من هذه الأمور البطلان .

ووجوب تسبيب أمر الحبس الإحتياطى سواء الصادر مسن قاضى التحقيق ، أو السلطة المختصة بتجديد مدة الحبس لم يكن منصوصا عليه في المادة ١٣٦ قبل تعيلها . ولا شك أن هذا إتجاة محمود مسن المشرع الجنائي ، إذ لابد من إبراز أسباب أمر الحبس الإحتياطي حتى يمكن التأكد من توافر شروط الحبس في هذه الحالة وإتدراجها تحت الحالات التي يجوز فيها الحبس الإحتياطي وذلك عند نظر إستناف ذلك الأمر من صلحب الشأن ، سواء المتهم ، أو النيابة العلمة .

يضاف إلى ذلك خطورة ذلك الإجراء وتعرضه للحريسة الشخصية للإسان وبالتالى فإنه يتعين إبراز الأسباب والدواعي لإصدار الأمر بالحبس

وقد ورد بالكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ الصادر من النائسب العام بشأن ضمانات الحبس الإحتياطى لتنفيذ القسانون ١٤٥ لسسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام حبس الإحتياطى كيفية تنفيذ تلك الشسروط الشسكليه الحاسمه سالفة الذكر تحت عنوان تسبيب أمر الحبس وتنفيذه .

## بمراعاة ما يلسى فني هذا الشنأن:\_

- يثبت عضو النيابة المختص بمحضر التحقيق قرارة بحبس المتهم احتياطيا على ذمة التحقيق بالمدة المقررة قانونيا وفقا لمسا تضمنه أمسر الحبس الصادر منه .
- يحرر عضو النيابة المختص الأمر الصادر منه بحسبس المستهم احتياطيا على النموذج المعد لذلك (استمارة رقم ١٠ "نيابة ") تيسسيرا للإجراءات ويزيله بتوقيعه وتوقيع كاتب التحقيق ويبصمة بخاتم النيابة
- يجب أن يضمن وكيل النيابة أمر الحبس المشار إليه فى الفقرة السابقة بيانا بالجريمة المسندة الى المتهم والعقوبة المقررة لها والأسباب التى بنى عليها حتى لا يكون عرضة للبطلان ويطلان ما يترتب عليه من إجراءات
- إذا كانت الوقائع محل التحقيق تشكل أكثر من جريمة سواء أكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة أو غير مرتبطة فيكتفى فـى بيان الجريمة المسندة الى المتهم والعقوبة المقررة لها فى أمر الحـبس بإثبات الجريمة الأشد والعقوبة المقررة مع مراعاه الدقة فى ذلك .

- يحرر كاتب التحقيق ثلاث صور من أصل أمر الحبس المشار إليه سلفا ويوقع عليها ، ثم يقوم عضو النيابة مصدر الأمر بمراجعتها على الأصل ويوع عليها وتبصم أيضا بخاتم النيابة

- يرسل أصل أمر الحبس وصورتان منه السى الجهسة المختصسة بتنفيذه ، ويحتفظ بالصورة الثالثة بملف القضية

- يقوم مأمور السجن بقبول المتهم المحبوس احتياطيا وإبداعه السجن ، واستلام صورتين من أمر الحبس يحتفظ بإحداهما فسى السبجن ضمن المستندات المقررة ، ويسلم الأخرى للمتهم بعد إعلانه بأمر الحبس ، ويزيله ويحرّر البيانات الخاصة بتك الإجراءات على أصل أمر الحديس ، ويزيله بتوقيعه وتوقيع المتهم وخاتم السجن ثم يعيده الى النيابة

يتابع كاتب التحقيق إعادة أصل أمر الحبس من السجن الى النيابة
 بعد استيفاء بياناته ، ويرفقه بالقضية الخاصة ويقوم بتعليته على ملفها بعد
 مراجعته على الصورة المحفوظة في الملف (١)

## المبحث الثانى

## الشروط الموضوعية لإصدار أمر الحبس الإحتياطى

وفقا ننص المواد ١٣٤ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية المعدّلة بالقانون ١٤٥ السنة ٢٠٠٦ أن ثمة مجموعة شروط موضوعية تستلزمها النصوص وهي شروط تتعلق بالسلطه المختصلة بالصداره، وشروط متعلقة بالجرائم التي يجوز فيها الحيس، وشروط تتعلق بظروف المتهم، واخيرا شروط تتعلق بمبررات أمر الحبس الاحتياطي

<sup>(</sup>١) ـ راجع ص ٣ من الكتاب الدوري ١٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن ضمالات الحبس الإحتياطي .

#### وسنعرض لما تفصيلا :-

## أولا :- شروط تتعلق بالسلطة المختصة باصدار أمر الحبس الاحتياطي :-

وفقا ننص المادة ١٣٤ من قانون الإجسراءات الجنانية المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ فإنه يشسرط ان تكون السلطه المختصسة بإصداره هي سلطه التحقيق متمثله في النيابة العامة ، أو قاضي التحقيق أو المحكمة إذا كان التحقيق لم ينته وأعلن المتهم بإحالته إلى المحكمة .

والحبس الإحتياطي لا يجوز صدور الأمر به إلا من جهة قضائية . فلا يمكن أن يصدر من أحد رجال الضبطية القضائية .

والجهات القضائية التبى تملك الحبس الاحتياطى هبى النيابة العامة وقاضى التحقيق والقاضى الجزئس وأخيراً المحكمة التبى أحيلت إليها الدعوى ، وذلك على التفصيل الآتى :

#### ١- آلنيابة العامة :

تملك النيابة العامة إصدار أمر الحبس الإحتياطي ودُلك بالنسبة للتحقيقات التي تجريها بمعرفتها .

ومدة الحبس الإحتياطى التى تملكها النيابة العامة هى أربعة أيام تبدأ من النيوم التالى للقبض على المتهم إذا كان أمر القبض قد صدر من النيابة العامة . أما إذا كان القبض قد تم بمعرفة مأمور الضبط وسلم المستهم إلسى النيابة العامة فى خلال الأربع والعشرين ساعة المقررة لمأمور الضبط فيان مدة أربعة الأيام تبدأ حسابها من اليوم التالى لتسليم المقبوض عليه إلى النيابة العامة (م ٢٠١ إجراءات جنائيسية) (أ) . هذ وقد منحت المسادة

<sup>(</sup>١)- المعادة ٢٠١١ إنج المعلفة إ " يصغر الأمر بالعيس من النيابة العامة من وكيل نيابة على الأقل وذلك لمدة اقصاها أربعة أيام شقية للقيض على المنهم أو تسليمه للنيابية العامة إذا كنان مقبوضا عليه من قبل ، ويجوز النسلطة المختصة بالعيس الاحتياطي أن تصعر بدلا منه أمراً بأحد التدابير الأتية : ١-

(م ٢٠١مكررا من قاتون الإجراءات الجنائية ) لأعضاء النيابة العامة مسن درجة رئيس نيابة على الأقل سلطات قاضى التحقيق الجنايسات المنصسوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكررا والرابع من الكتاب الثاني من قسانون العقوبات . وهي الجنايات المضرة بامن الحكومة من جهة الخارج والسداخل ولمفرقعات واختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر . كما منحتهم سلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مد الحبس الاحتياطي في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ حتى ٨٩ وهي جسرائم الارهاب المضافة بالقانون ٩٧ لسنة ٩٨ والمعدله بالقسانون ٩٥ لسنة الرهاب المضافة بالقانون ٩٠ لسنة لجريمة الرشوة فلا تملك النيابة العامة سوى الحبس الاحتياطي لمدة أربعة أيام فقط (١) .

وفى غير هذه الأحوال لا تملك النيابة العامة إصدار أمر جديد بمد الحبس الاحتياطى، وإنما عليها إذا رأت أن هناك ضرورة لكى يظل المستهم محبوسا احتياطياأن يطلب المد من القاضى الجزئى المتخص الدى لمه أن يصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة والمتهم ، كما يجوز للنيابة أن

إلزام المنهم بعدم مبارحة مسئله أو موطقه . ٢ -إلزام المتهم بأن يقلم نفسه لمقر الشرطة في أوقات معددة . ٣ حظر ارتياد المتهم أماكن معددة . - فإذا خالف المنهم الانتزامات التي ولرضيها التدبير . جباز حبسه احتياطيا . ويمسري في شأن مدة التدبير أو مدها والؤحد الأقصيي لها واستنفافها ذات الغراعد المفررة بالنسبة إلى الحبس الاحتياطي "

<sup>(</sup>١) المادة ٢٠١ مكررا من قاتون الإجراءات الجنقية المضافة بالقاتون رقم ٩٠ اسنة ٢٠٠٦ الصادر في الدرة ٢٠٠٦ وتتص على: " يكون لإعماء النيابة التعامة من درجة رئيس نوابة على الأقل بالقاتون ١٤٠ اسنة ٢٠٠٦ . وتتص على: " يكون لإعماء النيابة التعامة من درجة رئيس نوابة على الأقل بالإقلاق المائة منظمة المنافقة المنافقة منظمة قاضى المنافقة الجنابة المنافقة من الكتلب الثقي من المتلكب الثقي من المتلكب الثقي من المتلكب الثقي من المتلكب الثقيقة الجنابة المنافقة منطقة قلى غرفة المشورة المبيئة في المدادة ١٤٢ من هذا القاتون في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني المشررة المبيئة في المدادة ٢١٢ من هذا القاتون في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من تلك الدرجة ملطات قاضى التحقيق في عامد المدد الحيس الاحتياطي المنصوص عليها في المدادة ١٤٠ من هذا القاتون ، وثلك في تحقيق الجنابات المنصوص عليها في الباب الثاني الشاتي من نا القاتون ، وثلك في تحقيق الجنابات المنصوص عليها في الباب الثانية من الكتاب الشاتي من قاتون الحقويات " .

تطلب مد الحبس من الجهات الأخرى المختصة بنظر المد على التفصيل الذى سنراه في مدة الحبس الاحتياطي .

وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضى التحقيق أو كانت الأوراق قد أحيلت إلى المحكمة فللنيابة العامة أن تطلب حبس المتهم احتياطياً من الجهة المختصة بإصدار أمر الحبس . فقد أعطى المشرع للنيابة العامة الحق فسى طلب حبس المتهم احتياطيا في أى وقت (م ١٣٧ إجراءات جنائية) (أ) وإذا احيل المتهم المحبوس احتياطيا من النيابة العامة إلى المحكمة اختص بالنظر في أمر الإفراج عنه أو استمرار حبسه الجهة المحالة إليها الدعوى .

#### ٢- قاضي التحقيسق :

يحق لقاضى التحقيق إصدار الأمر بالحيس الاحتياطى إذا كان التحقيق يباشر بواسطته . ويجب عليه أن يسمع أقوال النيابة العامة قبل أن يصدر أمره بالحبس (م ١٣٦ إجراءات جنائية) (').

ومدة الحبس الاحتياطى التى يملكها قاضى التحقيق هى خمسة عشر يوما . غير أنه يملك تجديد مدة الحبس لمرة أو عدة مرات بشرط ألا يزيسد مجموع مدة الحبس الاحتياطى الذى أمر به عن خمسة وأربعسين يومسا (م ٢ ٤ ٢/١ إجراءات جنائية) ومع ذلك فقى الجنح المعاقب عليها بالحبس مسدة لا تزيد عن سنة ، إذا كان المتهم له محل إقامة معروف فى مصر ولم يكسن عائدا وسبق الحكم عليه أكثر من سنة فلا يجوز أن تزيد مدة الحسبس عسن

<sup>(</sup>١) - م ١١٣٧ . ج " للنيابة العامة ان تطلب في اي وقت حيس المتهم احتراطها ."

<sup>(</sup>٣) م ١٣٦١ مع " بجب على قاضى التحقيق قبل أن يصدر أمر بالحبين أن يسمع أقوال النوابة العامة ، ويجب أن يشتمل أمر الحبس على بيان الجريمة المستدة إلى المتهم والعقوبة المقررة لها والأسباب التي ينى عليها الأمر ، ويسرى حكم هذه المادة على الأوامر التي تصدر بعد الحبس الإحتياطي وفقا لأحكام هذا القانون "

ثمانية أيام من تاريخ الاستجواب ويتعين الإفراج عنه فوراً بانقضاء تلك المدة (م ٢/١٤٢ إجراءات جنائية) . (١)

وفي حالة تجديد الأمر بالحبس يجب عليه سماع أقوال لنياية العامـة والمتهم . ويمكن لقاضي التحقيق إذا رأى وجوب مد الحبس الاحتياطي أكثر من المدة السابقة التي يملكها وجب عليه عرض الأوراق قبل انقضاء المدة المذكورة على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (م ۲ ۱/۱۱جراءات جنائية ) . (١)

وحبث أنه من المقرر قضاءا أنه :-

لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون للنيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها سلطة قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ، ومن ثم فإنه يكون لها وفقا لما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمس عشر يوما وأن تأمر بعد سماع أقوال المتهم بمد الحبس مدة أو مدد أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما ، أما ما استلزمه هذا النص من سماع أقوال النيابة العامة فلا محل له \_ في هذه الحالة \_ بعد أن اجتمعت للنيابة العامة اختصاصاتها وسلطات قاضى التحقيق عملا بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها . ( المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية ) الطّعن رقم ١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق -جلسة ٢٠/٧/ ١٩٩٧ س٤٨-ص٧٩٠ ر

٣- القاضيين الجزئين :

<sup>(</sup>١)- م ٢/١٤٢ أ. ج "على انه في مواد الجنح يجب الافراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور تمانية ايام من تاريخ استجوابه اذا كان له محل اقامة معروف في مصر وكان الحد الاقصى للعقوبة المقررة فأثونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدا وسبق الحكم عنيه بالحبس اكثر من سنة"

<sup>(</sup>١). المادة ٢ ١/١ أ . ج المعلة : " ينتهي الحبس الاحتياطي بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق قبل انقضاء تلك المدة وبعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهدأن يصدر أمراً بعد الحبس مددا مماثلة بحيث لا تزيد مدة الحبس في مجموعه على خمسة وأربعين يوما ".

فى حالة التحقيق بمعرفة النيابة فإن مد الحسبس الاحتياطى الهذى أمرت يه النيابة العامة يكون من اختصاص القاضى الجزئى . فهو يخستص بمد الحبس الاحتياطى بناء على طلب النيابة العامة وبعد سماع أقوال المتهم لمدة خمسة عشر يوما قابلة للتجديد مدة أو مددا أخرى بحيث لا تزيد مسدد الحبس على خمسة وأربعين يوما (م ٢٠٢/١٢/جراءات جنائية) (١) مع مراعاة القد الوارد بالمادة ٢٠/١/٢ إجراءات جنائية الخاص بالمتهمين

مع مراعاة القيد الوارد بالمادة ٢/ ١٤٢ إجراءات جنائية الخاص بالمتهمين غير العائدين والذين لم يسبق الحكم عليهم بالحبس أكثر من سنة متى كسان لهم محل إقامة معروف وكانت الجريمة المنسوبة إليهم لا يزيد حدها الأقصى عن سنة . (')

## ٤- محكمة الجنح المستأنفة :

وهى إحدى دوائر المحكمة الابتدائية المشكلة من ثلاثية قضياة . وهي تختص بمد الحبس الاحتياطي عند استناف المدة المقررة لقاضي التحقيق الجزئي منعقدة في غرفة المشورة م (١٤٢/ ١ ، ٢ ، م ٣ ، ٢/٢ إجراءات جنائية) (")

<sup>(</sup>١) م ٢٠٢/ ٢٠١/ أرج " اذا رأت النيابة العامة مد الحيس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة اربعة الم ان تعرض الاوراق على القاضى الجزئي ليصدر امرا بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم وللقاضي مد الحيس الاحتياطي لمدة او لمدد متعاقبة لا تجاوز كل منها خمسة عشر يوما ، ويحيث لا تزيد مدة الحيس الاحتياطي في مجموعها على خمصة واربعين يوما ."

<sup>(</sup>٣) م ٢ ١/١ أ م ع : "على أنه في مواذ الجنح بجب الأفراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثماثية إمام من تأريخ استجوابه أذا كان له محل اقامة معروف في مصر وكان الحد الاقصى للعقوبة المؤررة قاتونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدا ومبيق الحكم عليه بالحيس اكثر من سنة "

المادة 1 / 1 / 1 / 1 . ح : " اذا لم ينته التحقيق وراى القاضى مد الحيس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر فى المدادة المسابقة وجب قبل انقضاء المدة المدافةة الذكر احالة الاوراق الى محكمة الجنح المستنفة منفقدة فى غرفة المشورة لتصدر امرها بعد مسماع اقوال النواية العامة والمتهم بعد الحيس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واريعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك او الافراج عن المتهم بكفاتة أو بغير كفاتة ومع ذلك يتعين عرض الامر على اللتب العام أذا التحقيق على حيس المتهم احتياط تلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق.

المادة ٣ - ٢/٣ : " اذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحيس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة ، وجهد على النيابة العامة عرض الاوراق على محكمة الجنح المستاتفة منعدة في غرفة المشورة لتصدر امرا بما تراء وفقا لاحكام المادة ١٤٣ " .

<sup>(</sup>٣) العادة (٣/١٤٢) ج): " ولا يجوز أن تزيد مدة الحيس الاحتياطى على ثلاثة أشهر ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل إنتهاء هذه المدة ويجب على النيابية العامة في هذه الحالة أن تعرض أمر الحيس خلال خمسة أهام على الأكثر من تباريخ الإعلان بالإحالة على المحكمة

ولهذه المحكمة مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما إلى أن يتهى التحقيق ، أوثلاثة أشسهر فسي الجنع أو خمسة أشهر في الجنايات مادة ( ٣/١٤٣ إجراءات جنائية ) (') . ٥-محكمة المهضوع المتى أحملت المها الدعوى :

متى أحيلت الدعوى إلى محكمة الموضوع يكون الأمر بالحبس الاحتياطى أو الإفراج من اختصاصها وحدها وعليها مراعاة الحدد الأقصى العام للحبس الاحتياطى كما سنرى فيما بعد .

## ثانيا : شروط تتعلق بالجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي :-

وحيث تنص الحادة ١٣٤ صن قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ١٠٠٦ على أنه: " يجوز لقاضى التحقيق بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه إذا كانت الواقعه جنائية أو جنحه معاقبا عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة والدلائل عليها كافيه أن تصدر أمراً بحبس المتهم احتباطيا ....."

حيث يشترط أيضا لجواز إصدار الأمر بالحبس الإحتياطى أن تكون الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة والدلائل عليها كافية .

<sup>=</sup>المختصة وقفا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (١٥٠) من هذا القتلون لاعمال مفتضى هذه الأحكام وإلا وجهي الأفراج عن المنهم . فإذا تكتف القبطة المنسوية الهم جناية قلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خسمة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بعد الحبس مدة لا تزيد على خصمة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو معد لخرى محاتلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم.

<sup>(</sup>١)- وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الحيس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للطوية المدلية للحرية ، يحيث لا يتجاوز سنة أشهر في الجنح وتمانية عشر شهرا في الجنايات ، وممنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريسة هي المدجن المولد إو الإعدام".

وبالتالى فإن المشرع بهذا الشرط لم يجعل سلطة المحقق فى إصدار الأمر بالحبس الإحتياطى طليقا يمكن أن يستخدمه فى كل الجرائم ، وإتما قيده بأنواع معينة من الجرائم ، فاشتراط أن تكون الجريمة محل أمر الحبس الإحتياطى جناية وفقا للتعريف القانونى لها أى أن تكون الجريمة معاقبا عليها بالسجن المشدد الموقت ، أو المؤيد ، أو الإعدام .

" فإن كانت الواقعة جنحة فلا بد أن يكون معاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ، فإذا كان الفعل يشكل جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تقل عن سنة فلا يجوز للمحقق أن يصدر فيها أمرا بالحبس الإحتياطى حتى ولو كان الحبس فيها وجوبا ، إذ أن المشرع قد وضع حدا أدنى لعقوبة الحبس في الجنحة فيها وجوبا ، أذ أن المشرع قد وضع حدا أدنى لعقوبة الحبس فى الجنحة التي يجوز فيها الحبس الإحتياطى ، وهى مدة سنة أو أكثر ، أما إذا نزلت العقوبة عن تلك المدة امتنع عن المحقق إصدار الأمر بسالحبس الإحتياطى بالحبس لمدة لا تقل عن سنة طالما لم تقم الحدلامل الكافية ، أو المظاهر الخارجية على ترجيح ارتكاب المتهم لتلك الجريمة ، وإن كان عملاً هذه مسألة من مسائل الواقع تخضع لتقدير المحقق .

وقصر المشرع الحبس الاهتياطى على الجنايات والجنح المعاقب عليها لمدة لا تقل عنه سنه يعنى أنه لا يجبوز الحبس الإحتيساطى فسى المخالفات عموما .كما لايجوز أيضا بالنسبة للجنح المعاقب عليها بالغرامة والحبس الجوازى فيجوز فيها الحبس الاحتياطى متى توافرت فيها إحدى الحالتين السابقتين .

وجدير بالملاحظة هذا أن المشرع أباح الحبس الاحتياطى فى الجنح المعاقب عليها بالحبس مهما كانت مدته إذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابست ومعزوف في مصر . على حين أنه أباح التحفظ تمهيداً للقبض لمامور الضبط القضائي في أحوال أوسع من الحالات التسي يجدوز فيها الحبس الإحتياطي كما خول للنيابة العامة ايضاً القبض في حالات لا تجيرز الحبس الاحتياطي . والعلة من ذلك على ما تنعقد هي أمكان إباحة التفتيش بناء على إباحة القبض بغض النظر عن إمكان الحبس الاحتياطي مسن عدمه . ولذلك فعند عرض المتهم على النيابة العائة مقبوضاً عليه في حالات لا تجيز الحبس الاحتياطي يتعين عليها أن تخلى سبيل المتهم فورا وبلا ضمان . (')

لا يكفى أن تكون السلطة التى أصدرت أمر الحبس الاحتياطى مختصة بذلك ، كما لا يكفى أن تكون الواقعة جريمة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى ، وإنما يلزم توافر ظروف معينة خاصة بالمتهم لكى يمكن إصدار الأمر بحبسه احتياطياً .

## تتلخِص هذه الشروط في أمرين :-

١ – أن نكون هناك دلائل كافية على انهام المتهم بالجريمة المنسوبة إليه

وهذا الشرط مستفاد من نص المادة ١٣٤ إجراءات جنانية . وتقدير هذه الدلائل من سلطة المحقق التى يخضع فيها لرقابة محكمة الموضوع أو لرقابة الجهة التى تنظر فى مد الحبس الاحتياطى والتى يكون لها فى حالسة عدم توافر تلك الدلائل الكافية أن تأمر بالإفراج فوراً . وإذا استبان لمحكمسة الموضوع أن الحبس الاحتياطى وقع باطلاً لتخلف الدلائل الكافيسة فلها أن تحكم ببطلان ما ترتب عليه من إجراءات وتستبعد الدليل المستمد منه .

<sup>(</sup>١)- د/ مامون سلامه ، قانون الإجراءات الجنائية مطقا عليه ، طبعه نادى القضاه ، سنة ٥٠٠٥

وقد عرفت محكمة النقض الدلائل الكافية في الكثير من أحكامها بأنها هي المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع ".

( نقض جنائي ١ لسنة ١٥ ص ١٩ ولسنة ١٦ ص ٩٧٣ ) .

الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى .

## [ الطعن رقم ٩٢٢٨ سنة ٦٤ ق مكتب فني ٤٧ جلسة ٧ / ٤ / ١٩٩٦]

لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة فى المواد الجنائية مسائدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشة عى حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن يكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده منها الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

## [ الطعن رقم ٦٧٢٢ سنة ٦٦ ق مكتب فني ٤٩ جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٩٨]

لايشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبسىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمسة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن يكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ماقصده الحكم منها ومنجة فى افتناع المحكمة ة اطمئناتها إلى ما انتهت إليه .

[الطعن رقم ٩٣٧٢ سنة ٢٦ ق مكتب فني ٤٩ جلسة ٥٠ / ٥٠ / ١٩٩٨]

لا بشترط أن يكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كسل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المسواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمسة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بسل يكفسى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه .

~ الطعن رقم ٢٠٨٠٥ سنة ٥٩ ق مكتب غني ٤٩ جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٩٨]

أن وزن أقوال الشهود و تقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم و تعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من مطاعن و حام حولهم مسن الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراهسا و تقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، و هى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك لا يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها و الطعن رقم ٢٠٣٠ سفة ١٩٩٨ في مكتب ففي ٢٠ ناريخ الجلسة ١٩٩٦

إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضساً و منهسا مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدهما أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذي إنتهت إليه المحكمة لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و الإحالة بغير حاجمة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

[الطعن رقم ٨٠٥ سنة ٤٥ ق مكتب فني ٢٦ جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥]

متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في إدانة المتهم هو دليل ظني مبنى على مجرد الاحتمال، مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين فإن الحكم يكون معماً مستوجباً للنقض.

" [الطعن رقم ١٥٤٥ لسنسة ٢٧ مكتب فني ٩ جلسة ١٧ / ٥٠ / ١٩٥٨ ]

وبالنالى فإن مسألة توافر الدلائل الكافية من عدمها يخضع لتقدير المحقق ، سواء النيابة العامة ، أو قاضى التحقيق ، تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه إذا لم تتوافر الدلائل الكافية لإرتكاب المنهم الجريمة محل التحقيق فإنه لا يجوز للمحقق أن يصدر أمراً بالحبس الإحتياطى ، حتى ولو كاتت جناية ، أوجنحة يعاقب عليها وإن كان عملاً هذه مسائلة من مسائل الواقع تخضع لتقدير المحقق .

#### ٢ – أن يكون المتهم قد جاوز الخمس عشرة سنة :

فلا يجوز حبس الحدث الذى لا تتجوز سنة خمس عثسرة سنة حبساً احتياطياً . وإذا كاتت ظروف الدعوى تستدعى التحفظ على الحدث ، جاز الأمر بإيداعه إحدى دور الملاحظة و لا يجوز أن تزيد مدة الأمر با لإيداع الصادر من النيابة العامة على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بمدها . ويجوز بدلاً من الإجراء السابق الأمر بتسليم الحدث إلى أحد والديسه أو لمسن لسه الولاية عليه للمحافظة عليسه وتقديمسه عضد طلسب (مسادة ١١٩ مسن قاتون الطفل). (')

 <sup>(1)-</sup> نص الكتاب الدورى رقم ۱۰ لسنة ۲۰۰۱ الصائر من الثانب العام بشأن ضمانات الحيس الحتباطى
 تتقيدًا القانون ۱۹ لسنة ۲۰۰۱ تلكيدا على عدم جواز حبس المتهم الجدث الذى لم يبلغ خمسة عشر
 سنة بالبند رابعا منه .

# وقد نص الكتاب الدورى رقيم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ الصادر من النائب العيام بشأن ضيمانات الصبس الحتيياطي تنفييذا للقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ بالبند رابعيا منيه على بيدائل الحبس للمتّهمين الأحداث بأنه :--

- لا يجوز حبس المتهم الحدث الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة .
- إذا كانت ظروف الدعوى تستدعى التحفظ على المتهم الحدث الذى لم يبلغ خمسة عشرة سنة فيجوز إيداعه إحدى دور الملاحظة مدة لا تزييد على أسبوع والأمر بتقديمه عند كل طلب ، على ألا تزيد مدة الإبداع على أسبوع ما لم تأمر محكمة الأحداث بمدها وفقا لقواعد الحبس الاحتياطى المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .
- يجوز بدلا من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة الأمر بستنيم الطفل إلى أحد والدية أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب .
- لا يجوز اتخاذ أحد التدابير المنصوص عليها فى البند ثانيا ضد المستهم الحدث الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة لأنه إجراء بديل للحبس الاحتياطى والذى لا يجوز في هذا السن .
- يجب أن يستند الحبس الإحتياطي إلى أسباب واقعية تتمثل في قرائن قوية تدل على وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم ، بالإضافة إلى الوقائع التسى تبرر اتخاذ هذا الإجراء . فهذه القرائن والوقائع الأخرى هي التسي تلقسي ضلالا من الشك حول مدلول قرينسة البسراءة وتبسرر المسساس بها دون هدمها .

## رابعاً:- شروط تتعلق بمبررات الأمر بالمبس الإحتياطي:

وقد خلا قاتون الإجراءات الجنائية من تحديد مبررات الحديس الإحتياطى أو بيان الهدف منه ولكنه نص فى ( المسادة ١٤٣ / ١ إجراءات جنائية) قبل تعديلها بالقاتون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على ما يفيد أن مد الحيس الاحتياطى يكون لمصلحة التحقيق ، وهو ما يعنى أن المشرع قد أتخذ هذا الهدف غاية للحبس الاحتياطى وخاصة وأنه يتفق مع طبيعة دور الحبس الإحتياطى فى الخصومة الجنائية . وبناء على ذلك فإن الإسباب المرتبطة بتحقيق هذا الهدف هى التي تصلح وحدها مبررا لاتخاذ هذا الإجراء . وعلى هذا الأساس يجب ان تبنى رقابة القضاء على الحبس الاحتياطى وان تركز سلطه عند النظر فى طلب مدة . (١)

وبدون ذلك ، فإن الحبس الإحتياطى سوف يتحول إلى إجراء تعكمى ظالم لأنه يقع على الأبرياء . وهذا هو ما كان عليه الحسال فسى القسرون الوسطى وفى النظم التى فوق فيها السلطة على القانون الاحتيساطى . فسلا يكفى لذلك مجرد جسامة الجريمة أو مجرد إهتمام الرأى العام بها ، بل يجب ان تتوافر وقائع تعلق بسلوك المتهم نفسه تبرر إتفاذ هذا الإجراء قبله .

<sup>(1).</sup> ياحظ أن القانون الأنمائي المعدل في سنة ١٩٦٤ و ١٩٧٢ قد نص على جواز الأسر بالحيس الإحتياطي علد 
توافر قرينة تمل على وقوع جريمة القتل العمد أو الضرب المقضى إلى موت أو إبادة الحيس أو الجنايات التي 
تقافر قرينة تمل على وقوع جريمة القتل العمد أو الضم المصفورية للخفارية ولذاة إذا احتيس أو الجنايات التي 
الإحتياطي التي مدهنا هذا القانون على العو الذي سوق أن بيناه ( المدة ٢ ٢/١٧) . وعلى الرغم من ذلك أفاد 
عنيت المحتمة الدستورية الفيدرالية الإلمائية على إعظام هذا الثمن تضيرا يتفق مع الدستور الإلمائي . وهو ما 
يتضى عند التعاذ الحيس أن تتوافر داما ظريف تبرر مطاحرة هذا الإجراء في إطار البهدف الذي وضعه القانون 
من قبل ومع ذلك ، فقد ترجمت عدة المحكمة في تقدير ملامة الواقع التي تجرر الحيس الإحتياطي في هذا 
النزع من الجرالم ، فقالت بأنه يمكنى توافر هروف معينة تنطق بقرينة الخضية من هرب الدنه إو كمن المساس 
بالمحافظة على الذليل حقى ولو كانت هذه الإخطار لا يمكن البائها بوقفع محددة ما دامت أنها غير مستيحة وقاتا 
لها الطبيعة فإلى ميزرا القيض غياء .

و واضح من هذا الحكم ان إغلى القانون بيان السبب من العبس الإمتياطي لا يطى المحكمة من مراقبة مدى توافره ، وتقوير مدى ملاحمة انخاذ هذا الإجراء في إطار الهدف الذي شرعه القانون له . مشار إليه لدى الكثور أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، عسب ١٠٩

هذا وقد نصت المادة ٤١ من الدستور المصرى الجديد على أنه: " لا يجوز القبض على أحد .. أو حبسه .. إلا بأمر يستلزم ضسرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع " . وواضح من هذا النص ان المشرع الدستورى لسم يقتصر على مجرد صيانة أمن المجتمع لتبرير حبس المتهم ، واشترط فسى جميع الأحوال وافر ضرورة التحقيق كمبرر لهذا الإجراء " .

وقد أورد المسرع المصرى تعديلا في قانون الإجراءات الجنائية بالقانون 110 المسنة ٢٠٠١ ضمنه تحديد مبررات الحبس الإحتياطي كشرط لاصدارة وذلك بالمادة 110 بعد تعيلها بالقانون سالف الـذكر حسب ما نصت عليه يأته :-

" يجوز نقاضى التحقيق بعد استجواب المتهم أو فى حالة هربسه إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة والدلائل عليها كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم إحتياطياً وذلك إذا توافرت إحدى الحالات أو الدواعى الآتية:

- ١ إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره .
  - ٧- الخشية من هروب المتهم .
- ٣- خشية الإضرار بمصلحة التحقيق ، سواء بالتأثير على المجنى عليه ،
   أو الشهود ، أو العبث في الأعلة ، أو القسرائن الماديسة ، أو إجسراء
   إتفاقيات مع باقى الجناة لتغيير الحقيقة ، أو طمس معالمها .
- ٤- توخى الإخلال الجسيم بالأمن العام الذى قد يترتب على جسامة الجريمة ومع ذلك يجوز حبس المتهم إحتياطياً إذا لم يكن له محل إقامــة ثابــت معروف في مصر ، وكانت الجريمة جنابــة أو جنحــة معاقــب عليهــا بالحبس " .

حيث اشترط المشرع لإصدار الأمير بالحبس الإحتياطي أن تتوافر إحدى الحالات أو الدواعي الآتية والمنصوص عليها في الفقرة الأخدة من المادة ١٤٣ محددا ميررات الحبس الإحتياطي كالتالي :-

١ - ٱلتلبس وحالات تتفيذ الحكم فور صدوره

٢- الخشية من هروب المتهم.

٣- خشية الأضرار بمصلحة التحقيق سواء بالتأثير على المجنى عليه أو الشهود أو العبث في الأدلة والقرائن المادية أو بإجراء اتفاقيات مع بافى الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها.

 ٤- وخشية الإخلال الجسيم بالأمن والنظام العام الذى قد يترتب على جسامة الجريمة .

إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معروف وثابت في مصر وكانت الجريمــة
 جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس .

فقد حاول المشرع في الفقرة الأخيرة أن يجهد نفسه فسى حصسر الحالات التي يجوز فيها إصدار الأمر بالحبس الإحتيساطي محاولسة لرسسم علامات أو حدود معينة على سلطة المحقق في ممارسة هذا الحسق ضسماتاً لعدم إساءة استعماله على تحو يخل بحق المتهم ، ويميداً " أن المتهم بسرئ حتى تثبت إدانته " فعدد الحالات أو الدواعي لذلك الحبس في الفقرة الأخيرة على النحو السالف .

وسنتناول شرح كل حالة من الحالات التى تبرر الحبس الإحتياطى كما هو وارد بالمادة ١٤٣ من قانون الإجـراءات الجنائيـة المعدلـة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ :

# ١ - بالنسبة للحالة الأولى: وهنى تنوافر إحدى حالات التلبس وكان الجربمة مما يجب تنفيذ الحكم فيها فور صدورة .

حيث أن حالات التلبس نص عليها المشرع بالمادة ٣٠ مـن قسانون الإجراءات الجنائية وهي :

- أ- إذا تم ضبطها حال ارتكابها .
- ب- إذا تم ضبطها عقب ارتكابها ببرهه يسيرة .
- إذا تبع المجنى عليه مرتكبها بعد وقوعها أو تبعت العامة الصياح
   أشر وقوعها .
- د- إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حساملا أدوات أو اسسلحة أو
   امنعه أو أورقا أو اشياء أخرى يستدل فيها على أنه فاعل أو شريك فيها
   أو وجدت في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك "

## والمرائم التي يجب تنفيذ الحكم فيها فور صدورها وهي :-

- الجنايات عموما
- جنح السرقة م ٢٦٤ إجراءات جنائية
  - جنح المخدرات
- حالة المتهم العائد م ٤٦٣ إجراءات جنائية

وغير ذلك من الحالات المنصوص عليها قاتوناً

#### ومن القرر أن :-

الفقرة الأولى من نص المادة ١٤ من الدستور قد نصت على أن " الحرية الشخصية حق طبيعى ، و هى مصونة لا تمس ، و فيما عدا حالسة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من الننقل ، إلا بأمر تستنزمه ضرورة التحقيق و صيانة أمسن المجتمع ، و يصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة و ذلك وفقاً لأحكام القانون " . و كان مؤدى هذا النص ، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، لا يحوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التنبس كما هو معرف به قانوناً ، أو بإذن من جهة قضائية مختصة .

## [الطعن رقم ٢٣٣٧٧ سنة ٥٩ ق مكتب فني ٤١ جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٩٠]

أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه و لا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسسه ، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .

## [الطعن رقم ١٥٠٣٣ سنة ٥٩ ق مكتب فني ٤١ جلسة ٣ / ١ / ١٩٩٠]

لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذي قدم المخدر للضابط طواعية و إختياراً و لم يعول الحكم على أى دليل مستمد من القبض على الطاعن و تفتيشه و لم يشر إليهما في مدوناته و من ثم فإنه قد إنحسر عنه الإلتزام بالرد إستقلالاً على هذا الدفاع و تغدو منازعة الطاعن في هذا الصدد جدلاً موضوعياً حول تقدير توافر حالة التلبس ، و هو ما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

## [الطعن رقم ١٦٢٠ سنة ٥٥ ق مكتب فني ٣٦ جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٥]

حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى مسن قيام الجريمة بمشاهدتها بنقسه أو بمشاهدته أثراً من آثارها ينبئ بنقسسه عسن وقوعها أو بأدركها بحاسة من حواسه ، و إذ كان الحكم المطعون فيه فيمسا خلص إليه من بطلان القبض على المطعون ضدهما و تفتيشهما – قد إلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح و أصاب محجـة الصواب بما يضحى معه منعى الطاعنة غير سديد .

#### [الطعن رقم ٢٩١٣ سنة ٥٤ ق مكتب فني ٣٦ جلسة ٣ / ٤ / ١٩٨٥]

لما كان سقوط اللقافة عرضاً من الطساعن عند إخسراج بطاقتسه الشخصية لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فسى حيازتها القاتونية ، و إذ كان الضابط لم يستبن محتوى اللقافة قبل فضها ، فبإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قاتون الإجراءات الجنائية .

#### [الطعن رقم ٦٨٥٨ سنة ٥٣ ق مكتب فني ٢٥ جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٨٤]

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا وجدت مظاهر خارجيسة فيها بذاتها ما ينبئ عن إرتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك يكفى لقيام حالة التلبس ، بصرف النظر عما ينتهى إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .

## [الطعن رقم ٢٤٢٦ سنة ٥٣ ق مكتب فئي ٢٥ جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٨٤]

ومن المقرر أن التلبس وصف يلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها و لا يلزم الكثشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هى وسيلة هذا الكشف بل يكفى أن يكون شاهدها قد حضر إرتكابها بنقسمه وأدرك وقوعها بأى حامة ، تعتوى فى ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم

متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا يحتمل شكاً ، و ليس فى القانون ما يمنع المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى .

## [الطعن رقم ۲۱۷۶ سنة ٥٣ ق مكتب فئي ٣٤ جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٣]

ومن المقرر أنه ليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة و إرتباك مهما بلغا ما يمكن إعتباره دلائل كافية على وجود إتهام يبرر القبض عليه و تفتيشه .

[الطعن رقم ١٨٧٢ سنة ٥٣ ق مكتب فئي ٣٤ جلسة ٢٩/ ١١ / ١٩٧٣]

## ٧- بالنسبة للحالة الثانية : وهي الخشية من هروب المتهم

وهذه الحالة بالصيغة التى أوردها المشرع لم يضع لها ضحوابط أو مقدمات يمكن الاستناد عليها من السلطة المختصة باصحدار أمر الحبس الإحتياطى أو مد الحبس للقول بخشية هروب المتهم وتركها لسلطة التحقيق أو المحكمة المختصة أمر المد فى حبس المتهم احتياطيا

وفى رأيضا أنه يمكن القول بخشية هروب المستهم إذا كانست لديسه خطورة إجرامية أو كان عائدا ، ولم يكن له محل إقامة ثابت أو مهنة مسن المهن التي ترتبط بمكانه ثابت يستقر به لمباشرتها ، كالزراعة أو حرفة في حانوت ، أو أن المتهم ممن كان من أن لآخر تاركا محل إقامته ، أو كانست الجريمة قد وقعت في أحد الأماكن النائية أو الناشئة عمرانيا وكانت لم تعمر أو يستقر بها أهلها استقرار يقطع فيها .

## ومن المقرر أنه :-

لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفتئات على حريات الناس و القبض عليهم بغير وجه حق ، و كان الدستور قد كفل

هذه الحريات بإعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإسان بما نص عليه في المادة ١٤ من أن " الحرية الشخصية حق طبيعي و هي مصونة لا تمس ، و فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو نفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستازمه ضرورة التحقيسق و صيانة أمن المجتمع و يصدر هذا الأمر من القاضي المخستص أو التيابية العامة ، و ذلك وفقاً لأحكام القانون " .

[الطعن رقم ١٧٩ سنة ٦٠ ق مكتب فني ٤٢ جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١]

٣- بالنسبة للحالة الثالثة :- وهي مبرر أو حالة خشية الإضرار بمصلحة التحقيق فقد عدد الشرع سبل المتهم في الأضرار بمصلحة التحقيق وهي :-

التأثير على المجنى عليه أو الشهود ، أو العبث فسى الاعلمة ، أو القرائن المادية ، أو إجراء الإتفاقيات مع بلقى الحيساة لتغييس الحقيقية أو طمس معالمها .

وخشية الإضرار بعملية التحقيق تتسع لحالات كثيرة بالإضافة إلى ما أوردة المشرع تحت هذه الحالة على النحو السالف ذكره ، حيث أن ميسرر الإضرار بمصلحة الحقيق فضفاض ويستوعب حالات كثيرة جداً ، وهذا لأن المشرع أورد صورا لاضرار المتهم بمصلحة التحقيق على مسبيل المثسال وليس الحصر ، وهو ما لا ينأى المتهم بالنجاة من الحراف الملطة مصدرة أمر الحبس أو مدة عن الضوابط التشريعية في الحبس الإحتياطي .

وقد نص القانون الغرنسى على أنه إذا كان المتهم موضوعا تحت المراقبة القضائية وهو إجراء بديل للحيس الإحتياطي – فلا يجسوز إعسادة حبسه احتياطيا الا إذا خالف عمدا الالتزامات المفروضة عليه (المواد ١٤١ ، ١٤٤، ١٤٨) اجراءات فرنسي.

وبناء على ذلك فإن مخالفة الانترامات هى السبب الوحيد الذى يبرر الحبس الاحتياطى فى هذه الصورة . ولذلك قضت محكمة النقض الفرنسسية بنقض قرار أصدرته غرفة الاتهام بإلغاء الوضع تحت المراقبسة القضائية والحبس إحتياطيا بناء على التخوف من هروب المتهم من القضاء وضروة حبسه لظهور الحقيقة . وقالت المحكمة فى أسباب حكمها الذى نقضت بسه القرار المذكور بعدم جواز حبس المتهم الموضوع تحت المراقبة القضسائية إلا إذا خالف الالتزامات المفروضة عليه بناء هذه المراقبة (أ) .

ولهذا الوضع نظير في القاتون المصرى إذ يجوز لقاضى التحقيق الإفراج عن المتهم يشرط أن يقدم نفسه لمكتب البوليس في أوقات معينة مع جواز تحديد مكان إقامته بإختياره في مكان غير الذي وقعت فيه الجريمة والحظر عليه بإرتياد مكان معين ( المادة ١٤٩ ) إجراءات جنائية . ( )

على أنه في هذه الحالة يجوز إعادة حبس المتهم سواء بناء على اخلاله بالشروط المفروضة عليه أو إذا قويت الادلة ضده أو جدت ظروف تستدعى إتخاذ الإجراء ( المادة ١٥٠ ) إجراءات جنائية .(")

<sup>(</sup>١): راجع الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، صلم ١٠ .

<sup>(</sup>٢) \_ (المادة ١٤٥) [ ج : "الخاص التحقيق إذا رأى أن حالة المنهم لا تسمع بتقديم كفالة أن يلزمه بان يقدم نفسه لمكتب البوليس في الاوقات التي يحددها له في امر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة . وله أن بطلب مشه اختيار مكان للاقامة فيه غير المكان الذي وقعت فيه الجريمة ، كما له أن يحظر عليه ارتباد مكان معين ."

<sup>(</sup>٣)- ( المادة ١٥٠ ) أ.ج. "الامر الصائر بالإفراج لا يمنع قاضى التحقيق من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم أو بحيسه ، أذا قويت الاثلة ضده أو أخل بالشروط المفروضة عليه ، أو جدت ظروف تستدعى أتخذ هذا الاجراء."

## ١- بالنسبة للحالة الرابعة :- وهي مبرر تبوقي الإخلال الجسيم بالأمن العام الذي قد بترتب على جسامة الجريمة .

فيثور التساول ما هو المقصود بالجسامة في الإخلال الجسيم بالأمن العام هل جسامة العقوبة المقررة للجريمة أم الاثار الواقعية المترتبة عليها ؟ وآرى أن المقصود بجسامة الجريمة هو جسامة العناصر الواقعية التي تؤدى إلى الإضرار الجسيم بالأمن العام .

وواضح مما تقدم أن مبررات الحبس الإحتياطى يجسب أن تتوخى هدفا معينا هو إما مصلحة التحقيق أو المحافظة على الأمن العام أو منسع الجريمة (كما في القانون الفرنسي والالماني).

والرقابة التى يزوالها القضاء على الحسس الإحتياطى يجب أن تنصرف إلى ملامة إتخاذ هذا الإجراء بناء على العناصسر الواقعية التسى توافرت بها أسبابه ، وذلك فى حدود الهدف الذى شسرعه القسانون لهدذا الإجراء . ونحن نرى أن شرعية الحبس الاحتياطى يجب أن تتوقف على هدف معين هو مصلحة التحقيق فقط . فلا يجوز أن ننسسى تكييف هذا الإجراء بانه من الإجراءات الجنائية ، وهى الأعمال اللازمة لكشف الحقيقة واقرار سلطة الدولة فى العقاب ، وتحويل هذا الإجراء إلى تدبير احتسرازى فيه افتنات على الدور الذى حسده السه القانون في إطار الخصسومة الجنائية . (')

<sup>(</sup>١). إذا نظرنا إلى هذا الحبس بوصفه إجراء من إجراءات التحقيق يجب أن يكون هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الأدلة أو القرائن المادية أو للحياولة دون ممارسة المهم ضغطا على الشهود أو اتصالا مريبا بغيره من المتهمين (المادة ١٤٤) إجراءات قرنسي ن أو كما عبر القانون الألماني أن يكون سبب الحبس الاحتياطي هو تعريض المحافظة على الألمة الملكة للمحافظة على الأمن العام أو نطب بوصفة تدبيرا احترازيا فيجب أن يكون هذا الإجراء ضروريا للمحافظة على الأمن العام أو لمنع العودة اليها أو لضمان يقاء المتهم تحت تصرف القضاء (المادة ١٤١٤) إجراءات فرنسي وقد عبر القانون الالماني عن هذا السبب بأنه هو منع المتهم من الهرب (المادة ٢٠١٢) ).

د/ احمد فتحي سرور ن العرجع السابق صد١٠٠

ويلاحسف : أن المشرع المصرى في تعديله للمسادة ١٣٠ من قانون الإجراءات القانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ قد اعتد بمصلحة التحقيس أو خشية هروب المتهم أو المحافظة على الأمسن العسام كمبسررات للحسبس الإحتياطي كما في القوانين المقارنة ، وتعد الحالة الأولى وهي حالى التلبس في جريمة واجبة تنفيذ العقوبة فيها داخله في ميرر خشية هروب المستهم ، لأن المتهم في تلك الجرائم غالبا ما يفكسر فسى الهسروب لأن ، التلبسيس بالجريمة دليل قوى على إرتكابها من المتهم وإثبات الجريمة في حقه ، ومن ثم صدور حكم ضده ، سيما في الجرائم واجبسة النفساذ مثل الجنايسات أو السرقة المتلبس بها ، غالبا ما تكون إدانة المتهم فيها راجحة ومسن شم تغلب عليه فكرة الهروب سيما وإن هذه الجرائم تنم عن خطورة إجراميسة، يتصور فيها هروب الجاني.

## ومن القرر قضاءا أنه :-

ومن المقرر قضاءا أنه لما كان تحقيق الحرية لإنسانية المصرى هدفا أساسيا تضمنته وثيقة إعلان دستور حمهورية مصر العربية ، وكاتت مراقبة وتسجيل المحادثات السلكية والمأسلكية والأحاديث الشخصية إجراء مرذولا يعتبر انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة انتقاصا من الأصل في الحرية الشخصية التي سجلها الدستور في المادة ١٤ منه باعتبارها حقا طبيعيا للإنسان لا يجوز به أو تقييده بالمخالفة لأحكامه ، وكان الدستور إذ كفل في صلبه حرمة الحياة الخاصة بما تشتمله من حرمة الحديث ضد تسجيله قد قرنها بضمانات إجرائية توازن بين حق الفرد في الحرية من ناحية وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ، وليوفر لها الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، بما نص عليه في المادة ٥٠ منه أن ( لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليقونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر

قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون) وإنقاذا للضمانات الدستورية فإن قانون الإجراءات الجنائية فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٦ منه المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنه ١٩٧٧ بتعيل بعض النصوص المتعلقة يضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة لم يجز هذا الإجراء إلا إذا كانت هناك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن يكون بناء على أمر مسبب من القاضى الجزائي ولمدة محددة ، ومقاد ذلك ألا يسمح بهذا الإجراء لمجرد البلاغ أو الظنون والشكوك أو البحث عن الأدلة وإنما عند توافر أدلة جادة تقتضى تدعيمها بنتائج هذا الإجراء ، وليحول المشرع بهذه الضمانات جادة تقتضى تدعيمها بنتائج هذا الإجراء ، وليحول المشرع بهذه الضمانات المتوافرة بضبط ما يفيد فى كشف الحقيقة فى الجرائم ، وعلى تقدير أن المتوافرة بضبط ما يفيد فى كشف الحقيقة فى الجرائم ، وعلى تقدير أن الحريات والحرمات فى مواجهة كل صور التحكم والتسلط والتحامل والعاصم لها دون أى تعد عليها أو عبث بها أو جموح يثال منها .

[الطعن رقم ٦٨٥٧ لسنة٥٩ ق مكتب فني ٤٧ جلسة ١٤ / ٥٠ / ١٩٩٦]

 و- بالنسبة للحالمة الخامسة :- حالة عدم وجود محل إقامة للمتهم معروف وثابت في مصر إذا كانت الجريمة جناية او جنحة معاقبا عليها بالحبس :

فقد اشترط الشرع لتوافرها ثلاثة شروط مجتمعة :-

أ- عدم وجود محل إقامة ثابت للمتهم

ب- عدم وجود محل إقامة معروف للمتهم

جـ - أن تكون الجريمة جنايه ، أو جنحة معاقبا عليها بالحبس وإن كانت عقوية الحبس تقل عن سنة

## ونلاحظ أخيسراً :-

أن المشرع حدد الحالات التى تبرر الحبس الإحتياطى على سبيل الحصر بالمادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية خلافا لنص تلك المدادة قبل تعديلها بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ والتى لم تكن تحدد مبررات الحبس الإحتياطى حصرا الإ الحالة الأخيرة فقط وكانت تترك تقدير مبررات الحبس الإحتياطى لتقرير جهة التحقيق المختصة بإصداره إلا أن المتأمل للحالات ومبررات الواردة بنص المادة بعد التعديل يجد أنها تتسع لحالات ومبررات تندرج تحت كل حالة وهو ما يشكل خطورة على حماية حريات الإفراد كما سلف القول.

## عدم جواز طلب هبس المتهم من المجنى عليه أوالمدعى المدنى

لا يقبل من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية طلب حيس المتهم ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه . (المادة الجراءات جنائية) (')

# مدى جواز حضور المجنى عليه أوالمدعى المدنى قرار هـبس المتهم أو تجديد الحبس

يجوز حضور المجنى عليه أوالمدعى المدنى قرار حبس المستهم أو تجديد الحبس دون ابداء طلب حبس المتهم .أو التسأكيد على توافر مبررات الحبس الإحتياطي .

<sup>(</sup>١) ـ د / أحمد فتحى سرور الوسيط في الإجراءات الجنائية - طبعة ١٩٨٠ ص ٧٦٩

الحنس الإحتياطي والعباع الحتائلي

# الفصل الثالث

## مدة الحبس الإحتياطي وتنفيذه

#### البحث الأول

#### مدة الحبس الإحتياطى

تسم مدة الحبس الإحتياطى بطابع استثنائى ، فيان هذا الإجراء يفترض بحكم طبيعته أن يكون مؤقتاً . وقد أختلفت التشريعات في تحديد اسلوب هذا التأقيت . فقد أتجه البعض إلى عدم تحديد حد أقصى للهذا الإجراء الإحتياطى . بينما ذهب البعض الآخر إلى وضع حد أقصى لهذا الإجراء . ويكفل هذا النوع الثانى من التشريعات حث سلطة التحقيق على إتجاز التحقيق في أقرب وقت . وهناك نوع ثالث من التشريعات يقف موقفا وسطا ، فلا يضع حد اقصى للحبس الاحتياطى ولكنه لا يسمح بإتفاده إلا لمدة محددة قابلة للتجديد . ويكفل هذا النوع الثالث مراجعة مبررات الحبس الاحتياطى عند الرغبة في تجديدة . وقد نصت التشريعات التي تندرج تحت هذا النوع على عدم مد الحبس الاحتياطى إلا لأسباب جسيمة خاصة حددها القانون ، وإن يصدر قرار آخر من جهة قضائية أعلى من التسي أصدرت القانون ، وإن يصدر قرار آخر من جهة قضائية أعلى من التسي أصدرت

ومن أمثلة التشريعات التي أوردت حداً أقصى ثلصبس الإحتياطي قانون الإجراءات الفرنسي .

وفي مصر نص الدستور الصادر سنة ١٩٧١ على أن يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي ( المادة ٤١ ) وهو ما يعني وجوب تحديد حد أقصى

لهذا الحبس ، وعدم جـواز أن يكـون هـذا الحـبس مطلقا بغير قيد زمنى .

## المدة الحدده للحبس الاحتياطي وإجراءات مدها :-

يصدر الأمر بالحبس من وكيل نيابه على الأقل وذلك لمده أقصاها أربعة أيام تاليه للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابه العامه إذا كان مقبوضا عليه من قبل ...... (مادة ١/٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية ) (') .

فإذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطى فيجب عليها أن تعرض الأوراق على القاضى الجزئى في آخر يوم يسرى فيه أمر الحبس أو فسى اليوم السابق عليه إذا كان يوم جمعة أو عطلة رسمية ليصدر أمراً - بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم في كل مرة - بعد الحبس الاحتياطى لمدة أو لمدد متعاقبة لا جاوز كل منهما خمسة عشر يوما وبحيث لا تزيد مجموع مدد الحبس بمعرفه على خمسة وأربعون يوما ، أو الإفراج عن المستهم بكفالة أو بغير كفالة . (مادة ١/١٤٢) (١/)

كما أن (الحادة ١٩٢٥، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ) نصت على أف " إذا رات النيابة العامة مد الحبس الاحتياطى وجب قبل انقضاء مدة اربعة ايام ان تعرض الاوراق على القاضى الجزئى ليصدر امرا بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم . وللقاضى مد الحبس الاحتياطى لمدة او

١- الزام المنهم بيضم ميراح مصنعة الواقعة والمستحدة والمستحد عشر يوما على حيس المتهم (٢)- المادة ٢ /١/ ١٤ . ج المعلة : " ينتهى الحبس الإحتياطي بمضي خصمة حشر يوما على حيس المتهم ومع ذلك بجوز قلضي التحقيق قبل إنقضاء تلك المدة وبعد سماع أقوال النيابة المامة والمتهم أن يصدر أمر يعد الحيس مددا مماثلة بحيث لا تزيد مدة الحيس في مجموعه على خصمة وأربعين بوما " .

لمدد متعاقبة لا تجاوز كل منها خمسة عشر يوما ،وبحيث لا تزيد مدة الحبس الاحتياطي في مجموعها على خمسة واربعين يوما ."

فإذا لم ينته التحقيق خلال هذه المدة ورأت النيابة مد الحدبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في الفقرتين السابقتين تعين عليهما عرض القضية قبل انقضاء مدة الحبس على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غُرفة المشورة لتصدر أمراً - بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم في كل مرة - بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعون يوما أو الإفراج عن المتهم بكفائة أو بغير كفائة . (مادة ١/١٤٣ ، ٢ مسن قانون الإجراءات الجنائية ) (١) .

#### وعلىٰ ذلك فإن المدد القررة لجهات التحقيق المُتلفة هي :-

ا --مدة الحبس الاحتياطى للنبابة العامة هى أربعة أيام تبدأ من اليوم التالى القبض على المتهم إذا كان أمر القبض صادراً منها ومن اليوم التالى لتسليمه إليها إذا كان القبض قد باشره مأمور الضبط القضائى بناء على ما خوله القانون من اختصاصات في هذا الشأن ، وهذا بصسفة عاملة بالنسبة لجميع الجرائم .

٢-بالنسبة لقاضى التحقيق فإن مدة الحبس هى خمسة عشر يومساً يملك تجديدها لمدد مماثلة بشرط عدم تجاوزه خمسة وأربعون يومساً ، مسع

<sup>(</sup>١)- مادة ٢٠/١ ٢٠ أ. ج: "اذا لم ينته التحقيق وراى القاضى مد الحيس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة وجب قبل انقضاء المدافة الذكر احالة الاوراق الى محكمة الجنح المستلفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر امرها بع سماع اقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحيس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما أذا المتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المتهم بكالة أو بعين يوما أذا المتصنع على حيس المتهم المتياطية ثلاثة شهور ومم ذلك بتعين عرض الامر على التاتب العام أذا انقضى على حيس المتهم احتياطها ثلاثة شهور

ومع لك يتعين عرض الامر على التلاب العام اذا انقضى على حيس المتهم احتياطها ثلاثة شهور وذلسك لاتفساذ الاجسر اءات التسبى يراهسها كفيلسة للانتهساء مسبن التحقيسيقي. "

مراعاة الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٢ من قاتون الإجسراءات الجنائيسة والخاص بمواد الجنح حيث يجب الإفراج حتما عن المستهم المقبسوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامسة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قاتوناً لا يتجساوز سنة واحدة ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحيس أكثر من سنة.

 ٣-القاضى الجزئى يملك المدة المقررة لقاضى التحقيق ويحتسب فيها المدة التى أمرت بها النيابسة العامسة ، وفسى الحسدود المنصسوص عليهسا بالنسبة له .

٤-محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة تملك حبس المستهم مدداً لا تتجاوز الواحدة منها خمسة وأربعون يوما وفسى حدود الحدد الأقصى المقرر للحبس الاحتياطى ، ويأخذ اختصاصات غرفة المشسورة مستشار التحقيق المنتدب .

ه-محكمة الموضوع وهى تملك حبس المتهم حتى الفصل فى الموضوع متى كان المتهم قد أعلن بإحالته إليها قبل إنتهاء المدة المقررة للحبس الاحتياطى فى الحدود السابق بيانها ، وإذا كانت التهمة المنسوية للمتهم هى جناية فتختص محكمة الجنايات بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعون يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة ، وإلا وجب الإفراج عن المتهم فى جميع الأحوال .

... ويلا حسط أن المدة المقررة لمحكمة الموضوع في مواد الجنح هسى خمسة عشر يوما قابلة للتجديد .

#### كيفيسة تعديسد المسدة :-

## أولا :- يتم تحديد المدة ونقا للقواعد العامة على الوجه الآتى :

- ١--إذًا تولت النيابة العامة التحقيق ، فإن الأمر بالحبس الإحتياطى الصسادر منها لا يكون نافذ إلا لمدة أربعة أيام التالية للقسيض علسى المستهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه (المادة ٢٠١ مسن قساتون الإجراءات الجنائيه) (¹).
- فإذا كانت النيابة العامة قد أمرت بإحضار المتهم ثم أصدرت بعد استجوابه أمرا بحبسه إحتياطياً فإن مدة الحبس تبدأ من اليوم التالى التنقيذ هذا الأمر.
- ٣- إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطى ، وجب قبل إنقضاء مدة أربعة ايام أن تعرض الأوراق على القاضى الجزئى ليصدر أمرا بالحبس بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم . وللقاضى مد الحبس الإحتياطى لمدد متعاقبة بحيث لا تزيد مجموع مدة الحبس على خمسة وأربعين يوما ( المادة ٢٠٢ من قاتون الإجراءات الجنائية) ( ) .
- وهنا يلاحظ أن مدة الحبس التي يقررها القاضي لا تدخل فيهسا الأربعسة الأيام التي تأمر بها النياية العامة .
- ٣- إذا لم ينته التحقيق بعد إستنفاد مدد الحبس الأحتياطى التسى خولها الفانون للقاضى الجزئى . ورأت انبابة العامة مد هذا الحبس ، فإنه يجب عليها عرض الأوراق على غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال

(Y). وإذا كان القلم بالتحقيق هو قاضى التحقيق قبله يصدر أمرا بمد الحيس الاحتياطي وقفا للمدة أو

المدد الجائزة للقاضي الجزلي .

 <sup>(</sup>١) - فإذا كان قاضى التحقيق هو الذى يباشر التحقيق قان له يصدر أمرا يلحيس الاحتياطى لمدة خمسة
عشر بوما ( المادة ١٤٢ ) إجراءات . وله أن يعد الحيس مدة أو مندا أخرى لا يزيد مجموعهما على
خمسة وأربعين بوما ( المادة ١٤٢) إجراءات .

البيابة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا يزيد كل منها على خمسسة وأربعين يوما إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المستهم بكفالة أو بغير كفالة ( المادتان ١٤٣،٢٠٢ من قاتون الإجراءات الجنائيه).

٤- إذا لم ينته التحقيق رغم إستمرار حبس المتهم إحتياطيا ثلائة شهور وجب عرض الأمر على النائب العام ، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق (الماده ٣٤/١٢ من قانون الإجراءات الجنائيه). (١)

وهذا الإجراء يجب اتخاذه حتى ولو كان التحقيق يباشره قاضى التحقيق ويؤكد هذا المعنى أن المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائيه قد وردت فى الباب الخاص بالتحقيق الذى يجريه قاضى التحقيق ، والذى تسرى قواعده على النيابة العامة ما لم يرد نص خلاف ذلك ، على أنه لا محل لهذا الإجراء إذا تصرفت سلطة التحقيق بإحالة المتهم إلى المحكمة. ٥- إذا أنهى التحقيق وأحيل المتهم محبوسا إحتياطيا إلى المحكمة ، فبإن حبسه احتياطيا يمتد بقوة القانون حتى تقرر الجهة المحال إليها المستهم الإفراج عنه أو يصدر فى الدعوى حكم فاصل فسى الموضوع (') المادتان ١٩١٤ /٣ ، ١٥١ مسن قانون الإجراءات الجنائيه ). (')

 (٢)- ويفترض ذلك أن يكون الحبس قاتونها ، فإذا كان الحبس قد أنتهت مدته قبل إحالة المتهم إلى المحكمة لقبلة لا يحلل إليه محبوب ا ويتعين على النيابة العامة الإفراج عن المتهم فورا .

<sup>(</sup>٣)- المادتان ٣ ، ١/١ ، ١/١ ، ١/١ أ. ج: "أذا أحيل المتهم الى المحكمة يكون الأقراج عنه ان كان محبوسا الدهساء أن حسسان المهساء أن حسسان المهساء أن حسسان المهساء أن حسسان المهساء وقى حالة الإحالة الى محكمة المهاب يكون الامر في غير دور الالعقاد من اختصاص محكمة الجنم المستنفة منطقدة في غرفة المشورة . وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجنم الممتنفة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الإقراج أو الحبس الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصاص تكون محكمة الجنم المحكمة المختصة .

ويلاحظ أنه عند الإحالة إلى محكمة الجنايات فإن أمر الإفراج يكون في غير دور الإنعقاد من اختصاص غرفة المشورة . وفي حالة الحكسم بعدم الاختصاص فإن الأمر من اختصاص هذه الغرفة أيضا إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

٣- وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ثلاثــة أشهر ، ما لم يكن المتهم أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل إنتهاء هذه المدة (') . فإذا كانت التهمة المنسوية إليه جناية فــلا يجــوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خمسة شهور إلا بعــد الحصــول قبــل إنقضائها على أمر من محكمة الجنايات المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة المتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، وإلا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحــوال ، (المــادة ٣/١٤٣ مــن قانون الإجراءات الجنائية).

# وقد خرج الشرع عن هذه القواعد في نوعين من الجرائم :-

( الأولسي ) في الجرائم التي تختص بنظرها محكمة أمين الدولية العليا بكون النيابة العامة أختصاص قاضي التحقيق طبقا لما نصبت عليه ( المادة ۲/۷ ) من القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بإنشياء مصاكم أمين الدولة العليا .

<sup>(</sup>١) وهنا يجب أن يلاحظ أنه إذا أصدرت النياية العامة قبل مضى ست شهور على الحيب الاحتياطي أمرا بإحدالة المنتهم إلى المحتلفة فون أن تطلبه بهذا الأمر إلا يعد مضى السنة شهور ، فين الحيب الاحتياطي بكون أنه انتهى قلويًا بمضى السنة شهور . ولا يعتبر المتهم محيوس على ذمة المحكمة ويتعين الإفراج عنه فورا . كل هذا دون إخلال بسلطة المحكمة أثناء المحاكمة بحيس المتهم إفراج عنه طبلاً ( المادة ١١ م ١/١) .

حيث نصت ( المادة ٢/٧) من القانون رقم ١٠٥ السنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة على أن يكسون للتيابسة العامسة – بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها – سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن محكمة أمن الدولة العليا بالنسبة إلى الحبس الاحتياطي طبقا ( للمادة ١٩٣٤ ) إجراءات ، ويجوز لها أن تصدر بعد مضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم – بعد سماع اقواله – أمسرا الحبس مددا أخرى بحيث لا تزيد مجموع مدة الحبس الاحتباطي على خمسة وأربعين يوما ، المادة ١١/١٤ ) من قانون الإجراءات الجنائية.

(الثانية) في الحرائم المنصوص عليها في القسيم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من الكتاب الثاني من قاتون العقويات (ومعظمها مين جرائم الارهاب) تملك النيابة العامة سلطة كل من قاضي التحقيق وغرفة المشورة في الحبس الاحتياطي (المادة لا مكرراً من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢) استعمال النيابة العامة سلطة قاضي التحقيق في الحبس الاحتياطي:-

يجوز للنيابة العامة - بالإضافة إلى السلطة المقررة نها- استعمال قاضى التحقيق فسى الحسيس الاحتياطى عند مباشرة التحقيق فسى الجنايات الأتية:

- الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج .
  - الجنايات المضرة بالمكومة في جهة الداخل .
    - المفرقعسات .
    - اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر .

وهى الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثاني مكرراً والرابع من الكتاب الثاني من قاتون العقوبات .

. ويكون للغيابة العامة أيضاً – فضلاً عن ذلك – سلطة محكمة الجسنح المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة المنصوص عليها في المسادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية والسالف بياتها في البند خامساً في تقيد جرائم الإرهاب المنصوص عليها في القسم الأول من الكتاب النسائي مسن قسانون العقوبات بشرط ألا تزيد مدة الحبس في كل مرة على خمسة عشر يوماً .

ويجب أن يصدر أمر الحبس الإحتياطى فى هذه الحالة من رئيس نيابة على الأقل ، ولا اختصاص لمن هم دونه من أعضاء النيابة فى الأمر بالحبس الاحتياطى ، طبقاً لما نصت عليه المادة (٢٠٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية ) (أ) ، ولا يجوز ندب من هو دون رئيس النيابة لإصدار أمر الحبس الإحتياطى .

حما يجوز للنيابة العامة أيضاً - بالإضافة إلى السلطة المقررة لها -استعمال سلطة قاضى التحقيق فى الحبس الإحتياطى فى تحقيق الجرائم التى
تختص بنظرها محلكم أمن الدولة "طوراىء "طبقاً لنص الفقرة الثانية من
المسادة (١٠) مسن القسانون رقسم (١٦٢) لمستة ١٩٥٨ بشسأن حالسة
الطوارى وهسسى :-

<sup>(</sup>١)- المادة ٢٠٦ متررا من قانون الإجراءات الجثائية المضافة بالقاتون رقم ٩٥ اسنة ٢٠٠٢ الصادر في ١٧/١٩ من مرا من قانون الإجراءات الجثائية المضافة بالقاتون على : " بكون لأعضاء النبلية في ١٠٠٧ وتنص على : " بكون لأعضاء النبلية النبلية العامة - سلطات العامة من درجة رئيس نبلية على الأل -بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة النبلية العامة - سلطات قضى التحقيق التجليف الجنائي مدينة المنصوص عليها في الأيواب الأول والثاني والتين المستقلة منطحة في غرفة الشعى من قاتون العلوبات ويكون لهم فضلا عن ذلك سلطة محكمة البينج المستقلة منطحة في غرفة المشورة المبينة في المعادة عامن هذا القلوبات المشاركة المنافقة على المعادة المنافقة على المعادة المنافقة على المعادة على المعادة منطحة عشر يهما ، ويكون لهولاء الأعضاء من تلك الدرجة سلطات كافتي المعادة على المعادة من نقلة الفقون ، وذلك في تحقيق الجنابات المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الشاقي من فقوريات " ...

- الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .
- (۲) الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات في الأبواب والمواد الآنية :-
  - أ- الباب الأول ( الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج )
     ب- الباب الثانى ( الجنايات والجنح المضرة بالحومة من جهة الداخل )
     ج- الباب الثانى مكرراً ( المفرقعات )
- د- المادة ۱۷۲ (التحريض بواسطة الصحف وغيرها على ارتكاب جنايسات القتل أو النهب أو الحرق )
- هـ المادة ١٧٤ ( التحريض على قلب نظام الحكم ، أو ترويج المسذاهب التى ترمى إلى تغيير الدستور أو النظم الأساسية للهيئسة الاجتماعيسة بالقوة أو الإرهاب ) .
  - و- المادة ١٧٥ (تحريض الجند على الخروج على الطاعة ) .
- ز المادة ۱۷۱ ( الحريض على التمييز ضد طائفة من طوائف النساس إذا
   كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام )
  - ح- المادة ١٧٧ ( التحريض على عدم الانقياد للقوانين )
    - ط- المادة ١٧٩ ( إهانة رئيس الجمهورية ) .
- (٣) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ أسنة ١٩٥٤ في شأن
   الأسلحة والذخائر والقوانين المعلة له .
- (٤) الجرائم المنصوص عليها فسى القسانون رقسم (١٠) لسسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر.

(٥) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٣ بشان الاجتماعات العامة والمظاهرات.

ويجب أن يصدر أمر الحبس عند مباشرة التحقيق فى الجرائم التى تختص بنظرها محاكم أمن الدولة " طورائ " السالفة بياتها من وكيل نيابه على الأقل ، ولا اختصاص لمن هم دونه من أعضاء النيابة في الأمر بالحبس الإحتياطي .

ويجب على أعضاء النيابة إذا ما اقتضت مصلحة التحقيق فى الجبرائم سالغة البيان استعمال سلطة قاضى التحقيق فى العبس الاحتياطى المنصوص عليها فى المادة (١٤٢) من قانون الإجبراءات الجنائية انباع ما يلى :-

- يأمر عضو النيابة المختص بحيس المتهم احتياطياً لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً متى تبين له بعد استجواب المتهم أو فى حالة هريه قيام دلائل كافية على ارتكابه الجريمة المسندة إليه والتى يجوز فيها قانوناً .
- ويجوز لعضو النيابة المختص مد الحبس المشار إليه فى البند السسابق لمدنين مماثلتين بحيث لا تزيد مدة الحبس فى مجموعة على خمسة وأربعين يوماً
- على عضو النبابة المختص قبل القضاء مدة الحبس الاحتياطى فى كل مرة أن يسمع أقوال المتهم ودفاع محامية فى حالة حضوره ، ويسسأله عما إذا كان لدية أقوال جديدة يريد الإدلاء بها أو دفاع آخر يبديسه ، شم يصدر أمره بمد حبس المهم لمدة يحددها وفقاً لما سسبق بياتسه أو بسأمر بالإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة

- إذا لم ينته التحقيق ، ورآى عضو النيابة المحقق مد الحبس الاحتياطى زيادة على مدة الخمسة وأربعين يوماً المشار إليها ، ويجب عليه قبل انقضاء تلك المدة عرض الأوراق على محكمة الجنح المستأثفة منعقدة فى غرفة المشورة ، لتصدر أمرها - بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بهد الحبس مدة أو مدد متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما أو الإفراج عن المهم بكفالة أو بغير كفالة ، مع مراعاة ما سبق الإشارة إليه فى شأن تحويل النيابة العامة سلطة محكمة المستأثفة منعقدة فسى غرفة المشورة فى مد الحبس الإحتياطى فى تحقيق جرالم الإرهاب بشرط ألا تزيد مدة الحبس فى كل مرة عن خمسة عشر يوماً وفقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المسادة (٢٠١مكرراً) من قسانون الإجراءات الجنائية .

- وفي جميع الأحوال يراعى الحد الأقصى لمدة الحبس الإحتياطي المقرر قانونا بنص المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية والسالف بيانها .

## الحد الأقصى للحبس الإحتياطي

نصت المادة ١٤٣ فقرة أخيره من قانون الإجراءات الجنائية المعدلية بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٧ والمعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٣ على أنه :

" ............ ومع ذلك فلمحكمة النقض ولمحكمة الإحالة إذا كان الحكم صادرا بالإعدام أن تأمر بحيس المتهم احتياطيا لمدة خمسة وأربعسين يوما قابلة للتجديد دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في الفقرة السابقة ".

فقد وضع المشرع حد أقصى للحبس الإحتياطى من سلطة التحقيق والمحكمة قبل إعلامه المتهم بالمحاكمة ، وحد أقصى للحبس الإحتياطى حتى تعد إعلامه المتهم بالمحاكمة.

## اولاً ٢- بالنسبة للحد الأقصى للحبس الإحتياطي قبل الإعلان بالإحالة

لا يجوز أن تزيد مدة الحيس الإحتياطي - بما في ذلك مدد الحيس المقررة النيابة والقاضى الجزئي ومحكمة الجنح المستأنفة - على ثلاثة أشهر في الجنح ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة.

وفى حالة إعلان المتهم بالإحالة فى مواد الجنح يجب على النياسة العامة أن تعرض أمر الحبس خلال مدة لا تجاوز خمسة أيسام مسن تساريخ الإعلان بالإحالة على المحكمة المختصة للنظر فى استمرار حبس المتهم أو الإفراج عنه وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (١٥١من قاتون الإجراءات الجنائية) (١).

ويجب الإفراج فوراً عن المتهم المحبوس في الجنح إذ بلغت مدة حبسة في الجنح ثلاثة أشهر ولم يكن قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، أو كان قد أعلن بإحالته ولم يعرض أمر حبسة على المحكمة المختصة خلال خمسة ايام من تاريخ الإعلان بالإحالة .

وإذا كانت التهمة المنسوية المتهم جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الإحتياطي على خمسة شهور إلا بعد الحصول قبل لتقضائها على أمر من المحكمة المختصة بعد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأريعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم.

<sup>(</sup>١)- المادة ١٠١ أ. ع: " اذا احيل المتهم الى المحكمة يكون الأقراج عنه ان كان محيوسا او حيسه ان كان مفروسا او حيسه ان كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال النها. وفي حالة الإحالة الى محكمة الإخلوات يكون الاسر في غير دور الاعقلاء من اختصاص محكمة الجنح المستقلقة منطقة في غرقة المشورة هي المختصاص بحكمة الجنح المستقلة في غرقة المشورة هي المختصة يالنظر في طلب الافراج او الحيس الى ان ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة. "

# وعلى ذلك فقد فرق المشرع ين الجنح والجنايــات فــى الحـد الأقصــى للحبس الإحتياطي :

# أ- بالنسبة للجنسح :-

وكانت ما زالت في طور التحقيقات بمعرفة سلطة التحقيق ، سسواء النباية العامة ، أو قاضى التحقيق ، ولم يتم إعلان المستهم بسأمر الإحالسة للمحكمة المختصة ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الإحتياطي على ثلاثة اشهر كحد أقصى وتكون هذه العالمة بين فرضين وردا

#### في النص هما :-

الفرض الأولى: هو أن تنتهي مدة الحبس الإحتياطي وهي الثلاثة اشهر ومازالت الدعوى في حوزة سلطة التحقيق ، ولم يتم إعلان المنهم بأمر الإحالة ، وفي هذه الحالة يتعين الإفراج عن المستهم بمعرفة سسلطة التحقيق ، والتي تملك هذه السلطة في أي وقت لإستيفاء الحد الأقصى لمدة الحبس الإحتياطي في الجنحة ، وهذا تطبيق للقواعد في قانون الإجسراءات الحنائية .

الفرض الشائع : هو أن يعلن المتهم بأمر الإحالة إلى المحكمسة المختصة قبل إنتهاء هذه المدة ، وفي هذه الحالة أوجب المشرع على النيابة العامة ضرورة عرض أمر الحبس خلال مدة معينة هي خمسة أيام كحد أقصى من تاريخ الإعلان بالإحالة للمحكمة المختصة وفقاً للمادة ١٥١ مسن قاتون الإجراءات الجنائية أي المحكمة المحال إليها ، والتي تملك مسلطة التصرف في المتهم سواء بالإفراج عنه أو غيسره وفقساً لسنص المسادة سالفة الذكر . وقد رتب المشرع على مخالفة هذا الإلتزام الواجب على النيابية العامة وهي عدم عرض أمر الحبس خلال الميعاد المقرر سالف الذكر وهيو وجوب الإفراج عن المتهم أي سقوط أمر الحبس واعتباره كأن لم يكن .

ولا شك أن الحالة الأخيرة قصد بها المشرع أيضاً تمشياً مع سياسته المقصودة من التعديل إلى عدم ترك مصير المتهم المحبوس إحتياطياً على ذمة القضية نحين تحديد جلسة لنظر الموضوع ن وهذا قد يستغرق أجللاً طويلاً مما ينطوى على مساس بحرية المستهم الشخصية ، ولهذا أوجب المشرع أن تعرض النيابة العامة أمر الحبس على المحكمة للنظر والبت فيه دون تقيد بجلسة نظر الموضوع الدعوى ، وهذا أمر طبيعي لأن إعلان المهم بالإحالة للمحكمة المختصة تكون هي التي تخصص ينظر أمر الحبس والتصرف فيه .

#### ب:- بالنسبه للجنايات :

فقد وضع المشرع حداً أقصى للحبس الإحتياطي وهي مدة الخمسة أشهر في مرحلة التحقيق الذي تمارسه النيابة العامة ، قاضى التحقيق ، ولا تشمل هذه المدة الحبس الإحتياطي بالنسبة لمراحل الدعوى الأخرى ، إذ أن تلك الحالة يحكمها نص آخر هو نص الفقرة الأخيرة مسن المسادة ١٤٣ المحلة والى سنعرض لها فيما بعد .

ولا يمكن تجاوز هذه المدة إلا بعد الحصول قبل القضائها على أمسر من المحكمة المختصة بمد الحس مدة لا تزيد على خمسة وأربعون يومساً فابلة التجديد لمدة أو مدد مماثلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم . ويستفاد من ذلك السنص أن الجزاء المترتب على إنقضاء الخمسة أشهر الحد الأقصى للحبس الإحتياطى دون عرض الأمسر علسى المحكمسة المختصة وجوب الإفراج عن المتهم.

ثانيـا :- بالنسبة للحد الأقصى للحبس الإهتيـاطى عمومـاً حتـى بعـد الإهالة للمحاكمة

حيث نص الشرع بعجر النقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ سالفة الـذكر على أنه :

" فى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الحبس الإحتياطى فسى مرحلة الإبتدائى وسائر مراحل الجنائية ثلث الحد القصى للعقوبة السلبة للحرية بحيث لا يتجاوز سنة أشهر فى الجنح وثمانسة عشر شهر فسى الجنايات وسنتين إذا كانت العقوبة الواردة للجريمة هى السبجن المؤبسد أو الإعدام ".

ونشير إبتداء أن هذه الفقرة خاصة بالحد الأقصى لمدة الحبس الإحتياطى فى جميع مراحل الدعوى حتى الفصل فى موضوع السدعوى الجنائيسة مسن المحكمة المختصة بما فى ذلك مرحلة التحقيق الإبتدائى

حيث وضع المشرع مبدأ عام هو أنه لا يجوز أن تجاوز مدة الحبس الإحتياطى فى مرحلة التحقيق وسائر مراحل الدعوى الجنائية المست القصبي للعقوبة السائبة للحرية بحيث لا تجاوز ستة اشهر فى الجنوب وشمائية عشر شهراً فى الجنايات وستين إذا كانت العقوبة المقسررة للجريمسة هسى السجن الموبد أو الإعدام.

ويجب أن يشمل بالطبع الأمر بمد الحبس الإحتياطي -- سواء اكسان صادراً من القاضى الجزئي أو من قاضي التحقيق أو من النبابة العامة عنسد

استعمال سلطة قاضى التحقيق فى الحبس الإحتيساطى أو محكمسة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو المحكمة المختصة - على بيان الجريمة إلى المتهم والعقوبة المقررة لها الأسباب التى بنى عليها الأمر.

ويالتعرض لشرح هذه الفقرة نجد أن المشرع قد فرق بسين الحدد الأقصى للحبس الإحتياطى فى الجناية يعد أنه وضع قاعدة عامة تطبق على الجنح والجنايات ، وهى أنه لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الإحتياطى فى الحالتين عن ثلث الحدد الأقصى للعقوبة السائية للحرية .

إلا أن المشرع عاد وفرق بين الجنح والجنايات : فوضع حداً أقصى لمدة الحس الاحتياطي في الجنح في جميع مراحل الدعوى فحدده بمدة ستة أشهر والفرض في هذه الحالة أن ثلث الحد الأقصى يتجاوز مدة المئتة أشهر ففي هذه الحالة لا يمكن الإلتزام بالقاعدة العامة والتي وضعها المشرع آنفا وهي ثلث الحد الأقصى للعقوية وإنما يتعين الإلتزام بالحدد الأقصى العقوية وإنما يتعين الإلتزام بالحدد الأقصى الدي وضعه المشرع وهو مدة المئة أشهر .

فعثلاً لو أن الواقعة جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد مسن ثلاثة سنوات فإن ثلث العقوية هنا يكون سنة وبالتالى يزيد عن الحد الأقصى الذى حدده المشرع لمدة الحبس الإحتياطى ويتعين فى هذه الحالة الإلتزام بمدة السنة أشهر كحد أقصى للحبس الإحتياطى فى الجنح ، وهذا الإلتزام أوجبه المشرع دون أن يكون لسلطة التحقيق أو المحكمة المختصبة ثمية سلطة تقديرية فى هذا الشأن بمعنى أنه إذا كانت الواقعة جنحة وانقضت مدة السنة أشهر فإنه يتعين على السلطة المختصة الإفراج عن المتهم وجوياً ولا

يجوز تحديد فترة الحبس الإحتياطي تحت ثمة مسمى هــذه الحالــة ، ودون إشتراط طلب أو موافقة المتهم على ذلك .

والجزاء المترتب على مخالفة أو تجاوز هذه المدة هو وجوب الإفراج عن المتهم فوراً أى سقوط أمر الحبس الإحتياطى ويطلان ذلك الأمر فيما زاد عن تلك المدة ، ويستفاد ذلك بما ورد بالنص من عبارة ( لا يجوز ) وهمى تفيد الإلزام والوجوب بالإضافة إلى أن ذلك يتعق مع هدف المشمرع مسن تعديل النصوص الخاصة بالحبس الإحتياطى وهى جطه فى أضيق نطاق وعدم اعتباره عقوية اعتباره إجراء خطيراً ينطوى علمى مسماس بحريسة المتهم الشخصية .

أما إذا كانت الواقعة جناية فإن المشرع قد وضع حداً أقصى لا يجوز تجاوزه لمدة الحبس الإحتياطى وذلك فى حالة ما إذا كانت مدة الحبس الإحتياطى تجاوز ثلث الحد الأقصى العقوية السالية للحرية للجريمة ففى هذه الحالة يتعين الإلتزام بالحد الأقصى وهو مدة ثمانية عشر شهراً فى الجنايات عموماً وسنتان إذا كانت العقوية للجريمة محل الحبس الإحتياطى هى المؤيد والاعدام.

فهمثلاً إذا كانت الواقعة محل الحبس الإحتياطي تشكل جناية معاقب عليها بالسجن المشدد ست سنوات فإن ثلث الحد الأقصى لتلك العقوبة هـو السجن المشدد ست سنوات فإن ثلث الحد الأقصى لتلك العقوبة هو السجن المشدد لمدة سنتين وهو يتجاوز الحد الأقصى الذي قرره المشرع الحبس الإحتياطي في الجناية وهو ثمان عشر شهراً وبالتالي فإنه في هـذه الحالـة تلتزم السلطة المختصة بتطبيق الحد الأقصى لمدة الحبس الإحتياطي وهـو ثمانية عشر شهراً ويجب الإقراج عن المتهم حتماً بعد إنقضاء تلك الفترة

تجاوزها وإلا كان أمر الحبس باطلاً فيما زلا عن تلك المدة إذ أن السنص ظاهر وواضح في الإلتزام والوجوب ، وبالتسالى فسإن السسلطة المختصسة بالإفراج ليس لها سلطة تقديرية في هذها الشأن ، ولا يجوز لهسا أن تمسدد حبس المتهم بعد إنقضاء تلك المدة تحت ثمة مسمى وإنمسا يتعسين عليها الإفراج فوراً عن المتهم .

أما إذا كانت العقوبة للجناية هي المؤبد أو الإعدام فقيد وضيع المشرع لها حكماً خاصاً للحد الأقصى لمدة الحبس الإحتياطي وهي ميدة سنتين ولا شك أن هذا أمر طبيعي لكون هذا النوع الأخيير مين الجيرائم ينطوى على خطورة إجرامية كبيرة وقد وضع المشرع لها عقوبات مغلظية فكان لابد أن يراعي المشرع هذه الاعتبارات فارتفع بالحد المقيرر للحيبس الإحتياطي لما في الجنايات وجعله بدلاً من ثمانية عشر شهراً سنتان .

استثناء لحكمة النقض ومحكمة الإحالة: إذا كان الحكم صادرا بالإعدام، أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد دون التقيد بالمدد المتصوص عليها في الفقرة السابقة. (أضبف هذا الإستثناء في الفقرة الأخبرة للمادة ١٤٣ اجراءات جنائية بالقانون رقم ١٤٣ اسنة ٢٠٠٧) (أ)

<sup>(</sup>١)- المادة ١٤٢ اجراءات جنائية إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضى مد الحيس الإحتياطى زيادة على ما هو مقرر في المادة المبابقة ، وجب في انقضاء المدة المبالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجنح المسئانفة منعدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع اقوال النبائية الحامة والمتهم بمد الحيس

مندا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأريعين يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإلمراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة . ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النقب العام إذا انقضى على حيس المتهم احتياطيا ثلاثة

شهور وذلك الاتخذ الإجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق ولا المتهم قد اعلن يبطلته إلى ولا المتهم قد اعلن يبطلته إلى ولا بجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتباطي على ثلاثة أشهر ، ما لم يكن المتهم قد اعلن يبطلته إلى المحكمة المختصة فيل انتهاء هذه العدة ، ويجب على النيابة العامة في هذه الحالة ال تحرص أمر الحبيب خلال خمسة أولم على الاتحرام المقرة الاولى من المدخمة المختصة وقط الاحتمام الفقرة الاولى من المدخم (١٥) من هذا القانون لإحمال مقتضى هذه الأحكام ، وإلا وجب الإفراء عن المتهم ، فإذا كانت

## المبحث الثانى تنفيذ العبس الإحتياطى

نصت المادة ٢٠١ من قانون الإجبراءات الجنائيية المعدلية بالقانون ١٤٥ لسفة ٢٠٠٦ على أنه :-

" يصدر الأمر بالحبس من النيابة العامة من وكيل نيابة على الأقسل وذلك لمدة أقصاها أربعة أيام تالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابسة العامة إذا كان منصوصاً عليها من قبل . "

حيث أن المشرع فى هذا النص يضع الحدود والقواعد التسى تحكسم الإصدار النيابة العامة لأمر الحبس الإحتياطى فى مرحلة التحقيق الإبتدائى من حيث المدة الدرجة الوظيفية التى لها الحق فى إصدار ذلك الأمر.

فمن حيث المدة فقد وضع المشرع حداً اقصى لسلطة النيابة العامسة عند إصدار الأمر بالحبس الإحتياطى للمتهم فأوجبت ألا تزيد مدة الحبس الإحتياطى للمتهم فأوجبت ألا تزيد مدة الحبس الإحتياطى المتهم عن أربعة أيام تالية القبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل أى أن مدة الحبس الإحتياطى التسى تذخل فى سلطة النيابة العامة وهى أربعة أيام لا تبدأ من تساريخ اصدار النيابة العامة لأمر الحبس الإحتياطى إلا إذا كان هو ذات تاريخ القبض عليه أو هو ذات تاريخ تسليمه للنيابة ولم يكن مقبوضاً عليه من قبل .

التهمة المنسوية إليه جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحيس الاحتياطي على خمسة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بعد الحيس مدة لا تزيد على خمسة وأريعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، وإلا وجب الإقراع عن المتهم .

وفي جُمع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الحبص الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي ومسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للطوية السائية للحرية ، بحوث لا يتجاوز سنة أشهر في الجنح وثمانية عشر شهرا في الجنائيات ، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة في السجن المؤيد أو الإعدام. وسع ذلك قلمحكمة النقض ولمحكمة الإحالة ، إذا كان الحكم صادرا بالإعدام ، أن تنامر بحيص المتهم

تحييط المدة خمسة وأربعين بوما قابلة للتجديد دون الكليد بالمدد المنصوص عليها في الفكرة المنابقة . اللكه بر

شرح قاتون الإجراءات الجنائية ـ د. محمود تجيب حسنى ـ طبعة ١٩٩٥ ص ٢٠١ الوسيط في الإجراءات الجنائية ـ د. أحمد فتحي سرور طبعة ١٩٨٠ ص ٧٧٧ ، ٧٢٠ ، ٧٧٤

# · فالعبرة في احتساب مدة الأربعة أيام هو بأمرين :

أولها: تاريخ القبض على المتهم

وهانيها: تاريخ تسليمه أو عرضه على النيابة العامة إذا لم يكن سبق القبض عليه من قبل التسليم والعرض .

وهنا يثور السؤال عن الجزاء المترتب على عدم التزام النيابة العامة بتك المدة ويمعنى آخر إذا صدر أمر الحبس الإحتياطى من النيابة العامة لمدة أربعة أيام ولم يتم عرضه على السلطة المختصة بالمدد أو الإفراج بعد إنقضاء تلك المدة.

الجواب على هذا التساؤل قد أجابت عليه المادة عندما وضعت حداً اقصى لأمر الحبس الإحتياطى الصادر من النيابة العامة بأربعة أيام بقولها " وذلك لمدة أقصاها أربعة أيام ... إلخ " ويستفاد من ذلك النص أن الجــزاء هو الإفراج الوجوبي عن المتهم في هذه الحالــة لإنقضــاء مــدة الحــبس الإحتياطى دون عرضه على المحكمة المختصة للنظر في ذلك الأمــر وتلــك حالة من حالات الإفراج الوجوبي عن المهم المحبوس .

أما من هيث الدرجة الوظيفية التى تملك إصدار أمر الحبس الإحتياطى فقد نصت المادة على ضرورة أن يكون مصدر الأمر بدرجة وكيل النيابة على الأقل ولم ما حدا بالمشرع إلى هذا التعديل هو ضمان وافر الخبرة اللازمة في عضو النيابة العامة مصدر ذلك الأمر تقديراً ذلك الأمر لإطوائه على المساس بالحرية الشخصية للمتهم.

ولا يجوز إصدار أمر احبس الإحتياطي أو أحد التدابير البدياسة لسه والأتي بيانها فيما بعد إلا من عضو نيابة من درجة وكيل نيابة على الأقل ، ولا يجوز لمعاون أو مساعد النيابة إصدار الأمر بالحبس الإحتياطي أو أحدد التدابير ن ولا يجوز ندبة لإصدار ذلك الأمر .

وإذا رأى معاون أو مساعد النيابة توافر شروط ومبررا حبس المتهم لحتياطياً فى القضية التى يتولى تحقيقها فيجب عليه عرض الأمر على وكيل نيابة على الأقل لإصدار أمر الحبس الإحتياطى أو أحد التدابير البديلة للحبس الإحتياطى .

ويجب على أعضاء النيابة مراعاه ظروف ما يعسرض علسيهم مسن قضايا وإمعان النظر في تقدير مدى لزوم حبس المتهمين احتياطياً ، وعليهم على وجه الخصوص ، مراعاة ظسروف المهسم الإجتماعيسة والإرتباطسات العائلية والمالية ومدى خطورة الجريمة والأمر في ذلك متسروك لفطنستهم وحسن تقديرهم .

#### خصم مدة الحبس الإحتياطي :-

نصت المادة ٤٨٢ إجراءات على أن تبتدئ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إتقاصها بمقدار مدة الحبس الإحتياطي ومدة القبض.

وإذا كان الحكم قد صدر بالغرامة فقط وجب أن ينقص منها عند التنفيذ خمسة جنيهات عن كل يوم من أيام الحبس الإحتياطي . وغذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الإحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المنور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة (م ٥٠٩)

وإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة في الجريمة التي حبس احتياطياً من أجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها في اية جريمة أخسرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الإحتياطي (م٣٨٤). لجراءات مقد حالة تعدد العقدال المقدة الحبة المحكم منها على من المحتمد منها على منها على

وفى حالة تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المستهم يكون استنزال مدة الحبس من العقوبة الأخف أولاً (م182<u>) إجراءات .</u>

#### مكان تنفيذ الحبس الإحتياطي

ورد بشانون تنظيم السجون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ قواعد تنفيث الحبس الإهتياطي بالسجون :

حيث يودع الحبوس احتياطيا في السجون العمومية وفقا لقانون تنظيم السجون .

حيث تنص المادة (١) مكرر من قانون تنظيم السجون على أنه " يسودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تسلب حريته على أي وجه في احد السجون المبنية في المادة السابقة أو احد الأماكن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية وتسرى عليها جميع الأحكام الواردة في هذا القاتون علسى أن يكون حق الدخول فيها المنصوص عليه في المادة ٥٠ المناتب العام أومن ينوبه من رجال النيابة العامة بدرجة رئيس النيابة على الأقل .

وتنص المادة (15) على أنه " يقيم المحبوسين احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ويجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالإقامسة في غرفة مؤثشه مقاسل مياسغ لا يجاوز ١٥٠ مليما يوميا وذلك في حدود ما تسح به الأماكن والمهمات بالسجن وفق مساتنيله اللاحة الداخلية .

وتنص المادة (10) على أنه "للمحبوسين احتياطيا الحسق في ارتداء ملابسهم الخاصة وذلك ما لم تقرر إدارة السجن مراعاة للصحة أو

للنظافة أو المسالح إلا مسن أن يرتسدوا الملابسس المقسررة لغيسرهم بسين المسجونين .

وتنص المادة (١٦) على أنه " يجوز للمحبوسين احتياطيا استحضار ما يلزمهم من الغداء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له فسان لسم يرغيسوا فسي ذلسك أو لسم يسستطيعوا صسرف لهسم الغذاء المقرر .

وتنص المادة (٢٠ مكرر) على أنه " يعامل كل من تسلب حريته بغيـر حكم قضائي المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطيا في هذا القانون ويلقى ما يخالف ذلك من أحكام .

وتنص المادة (٣٤) على أنه " لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيسا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك .

وتنص المادة (٧٩) على أنه "لا يسمح لأحد من رجال السلطة الاتصال بالمخبوس احتياطيا داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامسة وعلى مسدير السسجن أو مسأموره أن يسدون فسي دفتسر يوميسه السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقست المقابلسة وتساريخ الإذن ومضمونه .

## بدائل الحبس الإحتياطى

يجوز للسلطة المُنتصة بالحبس الإحتياطي أن تصدر بعدلاً منه أصراً بأخذ التدابير الآتية :-

١ - الزام المتهم بعدم مبارحة مسكنة أو موطنه .

٧- الزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة .

٣- حظر ارتباد المتهم أماكن محددة .

فإذا خالف المتهم الإلتزامات التى يفرضها التدبير جاز حبسه احتياطياً ويسرى في شأن مدة التدبير أو مدها والحد الأقصى لها واستنفافها ذات القواحد المقررة بالنمية إلى الحيس الإحتياطي .

وإذا خالف المتهم الإلتزامات التي يفرضها أحد هذه التدابير ، جاز حبسة إحياطياً بأمر مسبب .

ولا يجوز الأمر بأحد التدابير سالفة البيان بعد الإفراج المؤقت عن المهم المحبوس احتياطياً إلا إذا توافرت شروط ومبررات إصدار أمر جديد بحبس المتهم احتياطياً ، كما لا يجوز الجمع بين الأمر بحبس المهم الهارب احتياطياً واحد هذه التدابير .

ويسرى فى شأن مدة التدبير ومدها والحد الأقصى واستناف الأمسر الصادر بالتدابير أو بمدة ذات القواعد المقررة بالنسبة إلى الحبس الإحتياطى ، ومن ثم يجب على عضو النيابة المختص إذا ما رأى عدم حسيس المهسم احتياطياً ، وأمر بالزامه بأحد التدابير سالفة البيان أن يضمن قسراره مسدة التدبير ، واتخاذ إجراءات مد هذه المدة وفقاً لذات القواعد المقررة بالتسسبة إلى الحبس الإحتياطي

, ونشير إلى أن المشرع قد جعل استبدال أمر الحبس الإحتياطى بأخسذ التدأبير هو أمر جوازى غير وجوبى علسى السلطة المختصسة بسالحبس الإحتياطى أو مدة .

كذلك تجدر الإشارة ايضاً إلى أن المشرع قد أورد عبارة " تجوز السلطة المختصة " مما يغنى أن هذا الحق الجوازى هو مقرر لكل سلطة يكون لها الحق في إصدار الأمر بالحبس الإحتياطي أو مده وسلواء كاتست النيابة العامة أو المحكمة المختصة بمد حبس أو نظر الإسلناف لأمل الحبس الإحتياطي .

وقد رتب المشرع جزاء على مخالفة المتهم للالتزامات التي يفرضها التدبير هو جواز حبسه إحتياطياً.

#### وهنا يثور سؤالين مهمين هما : -

الأول: هل تخصم مدة التدبير المفروض على المتهم من العقوية المقضيي بها مثله في ذلك الحبس الإحتياطي ؟

والثانى: هل النص على هذه التدابير يسلب سلطة التحقيق أو المحكمة المختصة بنظر أمر الحبس الإحتياطي حقها في الإفراج عين المستهم "بكفالة ماليسسة ؟

والإجابة على السؤال الأول هي بالنفي بمعنى أنه لا يجوز خصم مدة التدبير من العقوبة السالبة للحرية المقضى بها على المستهم إذ أن الخصم قاصر على مدة الحبس الإحتياطي بتعريفة القاتوني أعمالا لنص المادة ٢٨٤ من قاتون الإجراءات الجنائية والتي تنص على "أن يتدىء مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إتقاصها بمقدار مدة الحبس الإحتياطي ومدة القبض " وأمام صراحة هذا النص فإنه لا يجوز خصم مدة التدبير من مدة العقوبة المقيدة للحرية إذ ورد النص على قصر الخصم أو إنقاص مدة الحبس الإحتياطي أو مدة القبض فقط دون ثمة حالات أخرى .

أما بالنسبة للإجابة على السؤال الثانى فهى بالنفى أيضاً بمعنسى أن ورود التدابير بالنص المعدل لا يسلب السلطة المختصة بإصدار أمسر الحبس الإحتياطى أو الإفراج المؤقت حقها فى الإفراج عن المستهم بكفائسة مالية حسبما تراه لأن هذا حق أصيل لها بمقتضى نص المسادة ١٤١ مسن قاتون الإجراءات الجنائية والمعدلة بالقاتون ١٠١ لسنة ١٩١٧ " بأنه يجوز تعليق الإفراج المؤقت فى غير الأحوال التى يكون فيها واجباً حتمساً على

تقديمٌ كفالة ويقدر قاضى التحقيق أو المحكمة المختصة منعقدة فسى غرفسة المشورة حسب الأموال مبلغ الكفالة .

#### الأمر بحبس المتهم احتياطيا بعد الإفراج عنه :--

يجوز لسلطة التحقيــق أن تـأمر بـالقبض علــى المتهم المفـرج عنــه وبحسبه احتياطياً وذلك إذا توافرت إحدى الحالات الآتية :-

- ١ إذا قويت الأدلة ضد المتهم
- ٢- إذا أخل المفرج عنه بالشروط المفروضة عليه كسأن خسالف شسروط المراقبة وارتاد أماكن حظر عليه ارتيادها وإذا تخلف عن الحضور .
- ٣- إذا وجدت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الإجراء . كأن يباشر المتهم تأثيراً
   على بعسض الشسهود . وتقدير هدده الظروف مسن سسلطة المحقق التقديريسة.

ولا يجوز يطبيعة الحال إصدار أمر جديد بالحبس الإحتيساطى إلا إذا توافرت الشروط الخاصة به . فإذا كانت بعض الشروط المتطلبسة للحسبس الإحتياطى قد زالت فلا يجوز إصدار الأمر به . ولا يحول دون إعادة الأمسر بالحبس الإحتياطى أن يكون قد سيق الإفراج عن المتهم وجوبياً نظراً لعسدم التجديد فى الميعاد . إذ طالما توافرت إحدى الحالات التى يجوز فيها الأمسر بالحبس بعد الإفراج كان الأمر الجديد صحيحاً . (')

## الأمر بالحبس الإحتياطي من جديد بعد الإحالة :-

 إذا خرجت من حوزة سلطة التحقيق فإن الأمر بالحبس الإحتياطي بعد الإفراج عن المتهم يكون من اختصاص الجهة المحالة إليها الدعوى .

#### وذلك على النحو الأتسى :--

<sup>(</sup>۱). تقص المادة ۱۰۰ من قانون أ.ج المحلة بالقانون ۱۵۰ لسنة ۲۰۰۱ - الامر الصادر بالافراج لا يمنع قاضى التحقيق من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم او بحيمه، اذا قويت الادلـة ضده او اخل بالشروط المقروضة عليه ، او جدت ظروف تستدعى اتفاذ هذا الاجراء."

١ - محكمة الموضوع المختصة إذا كاثت الدعوى قد أحيلت إليها .

٢- محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في الأحوال الآتية :

(أ)- إذا كانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنايات في غير أدوار الامعقاد

(ب) " إذا كانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة غير مختصـة وحكـم بعـدم الاختصاص ، ففى هذه الحالـة تخـتص غرفـة المشـورة بـالحبس

الاحتياطي بعد الإفراج إلى أن تحال الدعوى إلى المحكمـة المختصـة (م١٥١ إجراءات جنائية) (١)

<sup>(1)-</sup> المدّة 101 أ. ج: " الله احيل المتهم الى المحتمة يكون الأطّراج عنه أن كان محيوسا أو حيسه أن كان مقرجا عنه من اختصاص الجهة المحلل البها . وفي حالة الاحلة الى محكمة الجنايات يكون الامر في غير دور الانبقاد من اختصاص محكمة الجنح المستقفة منطقة في غرفة المشورة . وفي حالة الحكم بعم الاختصاص تكون محكمة الجنح المستقفة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الافراج أو الحيس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

# الفصىل الرابيع

# إستئناف أمر الحبس أو الإفراج المؤقت المبحسث الأول

صاحب الحق في الإستئناف وميعاده

# أولاً:- صاحب الحق في الإستئناف:

نصت المادة ٢/١٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على أنه: "ولها وحدها كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جناية بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس إحتياطياً ، وللمتهم أن يستأنف الأمر الصادر يحبسه إحتياطياً أو بعد هذا الحبس " .

ولا شك أن سياسة المشرع وهدف من تعديل أحكام الحبس الإحتياطى فى المقام الأماسى هو توفير الضمانات الكافية لعدم المساس بحرية المتهم الشخصية باعتبار أن أمر الحبس الإحتياطى يعد من أخطر إجراءات التحقيق مساسا تلك الحرية ، ولذلك وتمشياً مع هذا المنهج فقد أورن تعديلاً للفقرة الثانية للمادة ١٦٤ سالفة البيان بمقتضاه قد أقسر بحسق المتهم فى إستناف الأمر الصادر بحبسه إحتياطياً سواء كان هذا الأمسر صادر من سلطة التحقيق المتمثلة فى النيابة ، أو قاضى التحقيق ، أو كانت صادرة من المحكمة المختصة فى الأعوال التى بجيز لها القانون ذلك .

. وقد نص المشرع على حق المنهم في إستئناف أمر الحبس الإحتياطي بعد النص على حق النيابة العامة في إستئناف الأمر الصادر في الجنايسة بالإفراج عن المنهم، و لاشك أن في ذلك تحقيقاً للتوازن بين سلطة النيابة

العامة باعتبارها خصماً شريفاً فى الدعوى الجنائية ، وبالتالى فإنه لابد من أن تكون لها الحق فى إستئناف أمر الإفراج عن المتهم إذا لم يلق القبول من جانبها فهى السلطة التى تمارس التحقيق وجمع الأدلة وصولاً بالدعوى الماثلة إثباتاً أو نفياً ، فإذا وجدت أن الأدلة من وجهة نظرها كافيسة لأدانسة المتهم ، وصدر أمر بالإفراج عنه فقد منحها المشرع استعمال الحسق فسى استئناف هذا الأمر .

وفى المقابل وبإعتبار أن المتهم هو الطرف الآخر فى السدعوى الجنائية فإنه من الطبيعى أن يكون له ذات الحق متى كان يرى من وجهسة نظرة عدم توافر أو ضعف الأدلة التى ترجح إدانتهفيقوم باسستنتاف الأمسر الصادر بالحبس الإحتياطى ، وبالتالى فإنه يمكن القول بأن المشرع قد حقق التوازن بهذا التعديل بين حقوق طرقى الدعوى الجنائية وهى التيابة العامسة والمتهم .

ولم يكن ينص القانون المصرى سابقا على حق المتهم في إستئناف الأمر بحبسه إحتياطياً . وقد كان ينص على حق النيابة العامة في استئناف قرار القاضى الجزئى بالإفراج عن المتهم المحبوس بأمر من النيابة العامة (المادة ٥٠٢ إحراءات جنائية) ، ثم الغي هذا الحق بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ ، ثم أضافه بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بالفقره الثانيه في الجنايات . (')

<sup>(</sup>۱)- المادة ١٠٠ (عدلت بالقانون ٣٧ لمنة ١٩٧٧)، وإضيفت الفقرة الثانية بالقلون ١٧٧ لمنة ١٩٩٨) " للقاضى الجزئي أن يقدر كفائة للأفراج عن المتهم كلما طلبت النباية العامة الامر بامتداد الحبس وتراعى في ذلك احكام المواد من ١٤٦ الى ١٠٠، وللنباية العامة في مواد الجنايات أذا استلزمت طرورة التحقيق أن تستنف الامر الصادر من القاضى الجزئي بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا وتراعى في ذلك احكام المفرة الثانية من المادة ١٦٥ والمواد من ١٩٠ الى ١٩٦٨ من هذا القانون.".

وكان للنيابة العامة فقط طبقا (المادة ١٢/١ إجراءات جنائية ) استئناف الأمر الصادر من قاضى التحقيق بالإفراج عن المتهم . وفى هذه الحالة لا يجوز فى مواد الجنايات تنفيذ هذا الأمسر قبسل انقضاء ميعساد الاستئناف ولا قبل القصل في إذا وقع فى هذا الميعاد (المسادة ١٢/١٦) . وإذا قبلت محكمة الجنح المستأنفة هذا الإستئناف فلا يجوز صدور أمر جديد بالإفراج إلا من هذه المحكمة (المسادة ٤٤١/٢) . ولا شسك أن حرمسان المتهم من حق استئناف الأمر بحبسه احتياطيا كان يجب أن يقابله حرمسان النيابه العامة كذلك من الحق فى استئناف الأمر بالإقراج المؤقت عن المتهم وهو ما كان يتطلب إما إلغساء المسواد ( ٤٤١/٢ ، ١٦/٢ ، ١٢/٢ ) مسائلة الذكر أسوة بالمادة (٥٠٠) إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١١٤ اسنة واستئناف أمر الحبس الإحتياطي أو مدة وهو ما فعلمه المشسرع بالتعديل واستدر بالقانون ١٤٠ اسنة ١٠٠ على النحو السائف ذكره (١)

#### شروط استئناف النيابة العامة :-

١- أن يكون الاستئناف فى جناية أو جنحه يجوز فيها الحبس الإحتياطى
 ٢- أن يكون الأمر صادر من القاضى الجزئى أو محكمة الجنح المستأتفة
 ٣- أن يكون الأمر المستأتف صادر بالإفراج المؤقت للمتهم

فلننيابة العامة الطعن في الأمر الصادر بالإفراج إذا صدر الأمر مسن القاضى الجزئى أو محكمة الجنح المستأنفة (م٥٠٠ فقرة ثانية معدلة معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦) (١).

ويحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور الأمر.

# ثانياً:- ميعاد استئناف أمر الإفراج المؤقت أو الحبس الإحتياطي:

نصت المادة ١٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على أنه: " ..... عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٠ من هذا القانون فيكون ميعاد إستئناف النيابة العامة لأمر الإفراج المؤقت أربعاً وعشرين ساعة من تاريخ رفعه . ويكسون إستئناف المتهم في أي وقت فإذا صدر قرار برفض استئنافه جاز له أن يتقدم بإستئناف جديد كلما القضت مدة ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الرفض ".

وفى هذه المادة التى نعن بصددها ( ١٦٦ المعدلة ) تكفل المشرع ببيان ميعاد الإستئناف وذلك بالنسبة للنبابة العامة أو بالنسبة للمهم والذلك سنتكلم فيما يلى عن نوعين :-

أولاً :- إستنساف النيابسة .

ثانياً :- ثم نتناول مواعيد إستنناف المتهم .

بالتفصيل بالتفصيل التالى : -

 <sup>(</sup>١)- المادة ١٠٠٥ أ.ج فقرة ثانية : "وللنيفة العامة في مواد الجذايات أذا استلزمت ضرورة اللحقيق ان تستانف الامر الصادر من القاضي الجزئي بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطها وتراعى في ذلك احكام الفقرة الثانية من العادة ١٦٠ والمواد من ١٦٥ الى ١٦٨ من هذا المقتون .".

# أولاً :- استئناف النيابة العامة :

# فرق الشرع بالنسبة لاستئناف الأمر الـذى تقيمـه النيابـة العامـة بين نوعين من تلك الأوامر :-

الأوامر الصادرة أعمالاً لنص المادة ١٦٤ فقرة أولى والتى ثم يشسملها التعديل وهي الخاصة باستئناف الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئيسة باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة جنحة أو مخالفة طبقاً المسادتين ١٥٥، ١٥٠، وهنا أقر المشرع بحق النيابة العامة في استئناف تلك الأوامر خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها ومن تاريخ إعلائها بالنسبة لباقي الخصوم.

الأواصر الصادرة بالإفراج المؤقت عن المتهم المدبوس إحتياطياً والمنصوص عليها في المادة ١٦٤ الفقرة الثانية التي تم تعديلها بالقاتون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على النحو المشار إليه آنفاً.

ففى هذه الأواهر قيد المشرع النيابة العامة بميعاد معين يتعين عليها استنناف الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم وهذا الميعاد هو أربعة وعشرين ساعة من تاريخ صدور الأمر بالإفراج وإلا تحصن ذلك الأمر وأصبح غير قابل للطعن الاستنفاف لموات الميعاد فإذا قامت النيابة العامة باستنفاف الأمر الصادر بالإفراج المؤقت أمام المحكمة التي ملك نظر هذا الاستنفاف شكلا وبالتالى تحصن أمر الإفراج ووجب على النيابة العامة بتنفيذه والتقيد يه .

ولم يكتف المشرع في هذا الصدد بتحديد ميعاد قصير الاستئناف النبابة العامة لأمر الإفراج المؤقت بل أوجب على المحكمة المختصة ينظر هذا الاستئناف أن تفصل فيه خلال ثمان وأريعون ساعة من تاريخ رفعا . وليس من تاريخ عرضه عليها .

أى انه أيضا وضماناً لسرعة الفصل في هذا الاستنفاف وحتى لا يظل مصير المتهم المحبوس احياطيا معلقاً فقد أوج المشرع على المحكمة التي تنظر ذلك الاستئناف أن تصل فيه وجوباً خلال مدة معينة هي ثمان وأربعون ساعة من تاريخ رفع الاستئناف وليس عرضه عليها.

ولا شك أن الجزاء المترتب على عدم الترام المحكمة التى تنظر الاستئناف بهذا الميعاد هو تحصن أمر الإشراج ووجوب تنفيذ الأمر المستأنف فورا ولعل هذا الجزاء جاء بشكل صريح وواضح في الفقرة الثالثة من المعدلة والتي سنعرض لها فيما بعد .

وبالقالى فإذا عرض الاستئناف على المحكمة التى تنظره فلا يجوز لها أن تؤجل الفصل فى ذلك الاستئناف لثمة سب من الأسباب كضم المفردات مثلا أو لأى سبب آخر لأن ذلك يخالف صريح نص المادة ١٦٦ المعدلة والذى ورد بلفظ الوجوب فيما يتعلق بالقصل في الاستئناف خلال ثمان وأربعون ساعة فهذا الميعاد ميعاد إجرائي ولسيس تنظيمي لأن المشرع قد رتب عليه جزاء صريح وواضح هو وجوب الإفراج فورا عن المتهم.

كما أن اعتبار هذا الميعاد تنظيمي - جدلا - وجواز تأجيل الدعوى إلى أن تكون مهيأة للفصل في الاستئناف أمر يناقض تماماً صراحة النص ولأن مقتضى هذا التفسير يمكن أن يقودنا إلى إمكانية تأجيل الاستئناف فسى أمر الإفراج عدة آجال مما يفوت على المشرع قصده في حرصه على حسم الأوامر التي تتعلق بحرية المتهم الشخصية في أقل مدة ممكنة صوناً لحريته وهذا القصد الأسمى للمشرع في ذلك التعيل .

وهــذا ما دعا المشرع أيضا أن ينص ويؤكد ذلك في الفقرة الثالثــة
 من المادة ١٦٧ المعدلة كما سيرد .

وقد يقال أن الاستناف قد يعرض على المحكمة المختصة انظره وهوغير مستوف المؤوراق اللازمة الفصل فيه كملف السدعوى مسئلا أو مستندات معينة وبالتالى يمكن فهم كلمة الفصل في الاستنفاف علسى أنهسا عندما يكون الاستنفاف مهيأ اذلك ، وبالتالى يجوز تأجيله لضم ملف الدعوى أو تثره حتى يكون مهيأ اللفصل فيه . إلا أفغا فرد على ذلك بأنهه إذا عرض الاستنفاف على المحكمة المختصة غير مستوف المؤرراق فإن هذا التقصير أو النقص لا يعطى للمحكمة الحق في تجاوز مدة الثمانية والأريعون سساعة خاصة أنه لم يكن راجعا إلى المتهم ولأن الفصل يتعين في كافة الأحوال دون استثناء ومن ثم فإتنا ننتهى إلى ما أسلفناه آنفاً من وجوب الإلحزام بهذا الميعاد وإلا تحصن أمر الإفراج ويعين تتفيذه فوراً .

# ثانيا :- استئناف المتهم للأمر الصادر بحبسه احتياطياً :

وهذا الحق مقرر للمتهم بنص المادة ١٦٤ فقرة ثانية المعدلة سالفة البيان والتى أجازت له أن يستلف الأمر الصادر بحيسه احتياطيا أو بمسده وفي هذه الحالة ومراعاة لمصلحة المتهم المقيد الحرية والمحبوس احتياطيا على ذمة دعوى قد تنتهى بالإدانة وقد تنتهى بالإدانة أن الأصل في الإنسان البراءة فلم يقيد حقسه في إستثناف ذلك الأمر بثمة ميعاد ،على خلاف النيابة العامسة كمسا سسلف البيان فأجاز للمتهم في أي وقت وبعد صدور أمر الحبس الاحتياطي لحسين الإنتهاء من إقامة استثنافه أمام المحكمة المختصة وفقا للقانون فسإذا اقسام استنافا نذلك الأمر وتم رفضه من المحكمة المختصة وفقا للقانون فسإذا اقسام

أخرى فأجاز له أن يتقدم باستناف جديد كلما انتهت مدة الثلاثين يوما مـن تاريخ صدور قرار الرفض .

وصعفى هذا أنه يحق المتهم استئناف الأمر الصادر بحبسه احتياطيا أو بقد ذلك الحبس كلما مضى على حبسه مدة ثلاثون يومسا ودون التقيسد بموعد معين مع تقيد المحكمة التى تنظر ذلك الاستئناف بالقصل فيه أيضسا خلال ثمانية وأربعون ساعة وإلا سقط أمر الحبس الاحتياطى ووجب الإقراح عن المتهم فورا كما سلف البيان وإعمالا بنص المادتين ١٦٧ ، ١٦٧ فقرة ثالثة المعدلة بالقانون ١٤٥ السنة ٢٠٠١ . (')

<sup>(</sup>١). المادة ١٩٦١ أ. ج: " يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة المادة أدام من تاريخ إعلائه بالنسبة إلى باقي الخصوم عدا الحالات المنصوص عليها في القرة الثانية من المدادة ١٩٤٤ من هذا القائرة المنافقة الربعا وعشرين ساحة المدادة ١٩٤٤ من هذا الفائدة في الاستئناف خلال ثمانية وأربعين ساحة من تاريخ رفعه ، ويكون استئناف المتهم في أي وقت فإذا صدر قرار برفض استئنافه جار له أن يتكدم باستئناف جديد كلما انقضت مدة ثلاثين بوصا من تاريخ صعور الرار الرفض "

#### المبحث الثانى

## أثر الاستئناف والحكمة المفتصة به

# أولا: - أثر استئناف النيابة العامة على أمر الإفراج الجوازى:

نصت المادة ٢٠ ١/١٦٨ على أنسه : " ينفذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المهم المحبوس احتياطياً ما لم تستأتفه النيابة العامة في المبعاد المنصوص عليه في المادة ٢٠ ١من هذا القانون ، وللمحكمة المختصة بنظر الإستئناف أن تأمر أمر بمد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر في المسادة ٣٠ أمن هذا القانون قبل القصل فيه إذا رفع في المبعاد " . والمبعاد المشار إليه في المادة ١٦٦ هو أربع وعشرون ساعة .

ولكن إذا لم يفصل فى الإستناف خلال ثمانية وأربعون ساعة من وقت التقرير به وجب تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج فوراً (٢/١٦٧) المعدلة بالقائون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ (١)

ولم يضع المشرع شروطا لإستناف المتهم لأمر الحيس الإحتيساطى سوى الشروط المتعلقة بالمدة وبالمحكمة المختصة وهـو مـا سـنتعرض له لاحقا .

إستنناف المتهم أمر الحبس الإحتياطى أو مده لا يوقف تنفيذه :حيث اقصر نص المادة ١٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعللة على
وقف تنفيذ أمر الإفراج المؤقت في حالة استئناف النيابة العامة له وأم يسرد
بالنص وقف تنفيذ أمر الحيس الاحتياطي أو مدة في حالة استئناف المتهم له

 <sup>(</sup>١) - نص المادة ٢/ ١٦٧ من قاتون الإجراءات الجنانية المحله بالقاتون ٤٥ السنة ٢٠٠١ : " ........
وعلى غرفة المشورة عند إنغاء الأمر بالا وجه لإقلمة الدعوى أن تعيد القضية معينة الجريمة
والأفعال المكونة لها ونص القاتون المنطبق عليها وذلك لإحالتها إلى المحكمة المختصة ".

، يمإ يعنى أن استئناف المتهم لايبوقف تنفيذ أمسر الحسبس الإحتيساطي أو مده .

#### ثانيا :- الحكمة المنتصة بالاستئناف :

نصت المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على أنه :-

" يرفع الاستناف أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفية المشورة إذا كان الأمر المستأنف صادرا مين قاضيي التحقيق بالحبس الاحتياطي أو بمده ، فإذا كان الأمر صادرا من تلك المحكمة يرفع الاستئناف في محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة وإذا كان صادرا من محكسة الجنايات يرفع الاستئناف إلى الدائرة المختصة ويرفع الاستئناف في غير هذه الحالات أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر المستأنف صادرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جناية أو صادرة من هذه المحكمة بالإفراج عن المتهم برفع الاستئناف في محكمة الجناييات منعقدة في غرفة المشورة .

فإذا كان الذى تولى التحقيق قاضيا عملا بنص المادة ٣٥ من هدذا القاتون فلا يقبل الطعن فى الأمر الصادر منه إلا إذا كان متعلقا بالاختصاص أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بالحبس الاحتياطى أو بمده أو الإفسراج المؤقت ويكون الطعن أمام محكمة الجنابات منعدة في غرفة المشورة.

وفى جميع الأحوال يتعين القصل فى الطعن فى أوامر الحسبس الاحتياطى أو مده أو الإفراج المؤقت خلال ثمانية وأربعون ساعة من تاريخ رفع الطعن وإلا وجب الإفراج عن المتهم .

و تختص دائرة أو أكثر من دوالسر المحكمة الإيدائية أو محكمة الجنايات بنظر الاستئناف أو أوامر الحبس الاحتياطي أو الإفسراج المؤقست المشار اليهما في هذه المادة.

وتكون القرارت الصلارة من غرفة المشورة في جميع الأحوال نهائية ".

وقد تكفل المشرع في المادة المتقدمية ببيان الجهية المختصة بنظر الاستثناف المقام وفقا لنص المادتين ١٦٤ معلية ثانيا والمادة ١٦٦ المعدلتين السائفي الذكر ومواء كان الاستثناف صادر من النيابة العاملة أو المتهم وفقا للتفصيل الآتي :-

أولا :- إذا كان الأمر المستأنف صادر من قاضى التحقيق الحيس الإحتياطى · أو بمده يكون الإختصاص بنظره المحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

ثانياً: - إذا كان الأمر المستأثف صلاراً من محكمة الجنع المستأثفة منعقدة في غرفة المشورة يكون الإختصاص بنظره لمحكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة.

ثَالَثُما :- إذا كان الأمر المستأنف صدادرا من محكمة الجنايدات يكون الإختصاص نظره إلى الدائرة المختصة وفقاً لنص المادة ١٦٧ / فقرة ثالثيدة .

رابعها :- إذا كان الأمر المستأنف صادراً في غير الحالات المقدمـة يكـون الاختصاص حتى تنظره أمام محكمة الجنح المسـتأثقة منعقـدة فـى غرفة المشورة . خاصساً: - إذا كان الأمر المستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جناية أو صادراً من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالإفراج عن المهم فيكون الاختصاص بنظره لمحكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة.

سادساً: - إذا كان الذى تولى التحقيق قاضيا أعمالاً لنص المسادة ١٥ مسن قاتون الإجراءات الجنائية والتى " منح وزير العدل أن يطلب مسن محكمة الإستثناف ندب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم معينة من نوع معين ويكون الندب بقرار من الجمعية العامة " فإنه في هذه الحالة لا يجوز الطعن في الأمر الصادر منه إلا في حالات فلات حددها المشرع على سبيل الحصر وهي :-

١ - إذا كان متعلقاً بالإختصاص .

٧- إذا كان الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

٣- إذا كان الأمر صادر بالحبس الإحتياطى أو بمده أو بسالإفراج المؤقت
 عن المتهم .

وفى الحالات المتقدمة يكون الإختصاص بنظر الطعن في الأمسر المحكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة .

ومما هو جدير بالذكر أن المشرع قد نص فى الفقرة الثالثية من المادة على ضرورة تخصيص دائرة أو أكثر من دوائر المحكمة الإبتدائية أو محكمة الجنايات لنظر أوامر الحبس الإحتياطي أو مدة أوامر الإفراج الموقت المشار اليهما في هذه المادة .

وقد حرص المشرع على ذلك النص حتى يوفر السرعة في الفصل في الإستتناف وحتى لا يظل المتهم المحبوس إحتياطياً أو المفرج عنه معلقاً

مدة طويلة بل أن المشرع تحقيقاً وتأكيداً لهذا المبدأ أورد بنص الفقرة الثانية من المادة أنه في جميع الأحوال يتعين الفصل في الطعن في أوامر الحبس الإحتياطي أو مدة الإفراج المؤقت خلال ثمان وأربعين ساعة مسن تاريخ رفع الطعن .

وقد أوردنا سلفاً أن الميعاد الأخير (الثمان وأربعين ساعة ) لـيس ميعاد تنظيمياً وإنما هو ميعاد إجرائى يتعين على المحكمة الإلتزام به وعدم مخالفته وإلا كان القرار الصادر منها باطلاً لا يرتب ثمة أثار والسند فى ذلك أن المشرع قد نص على جزاء لمخالفة ذلك الميعاد وهو وجوب الإفراج عن المتهم فوراً بمعنى أنه إذا كان الإستئناف مقاماً من النيابة العامة طعناً على أمر الإفراج المؤقت ولم يلتزم الجهة المختصة بنظره بهذا الميعاد تحصين هذا الأمر ووجب الإفراج فوراً عن المتهم طعناً على أمر الحبس الإحتيساطى أو مده فإن عدم الإلتزام بذلك الميعاد من المحكمة المختصة بنظر الإستئناف يترتب عليه سقوط هذا الأمر والإفراج عن المتهم فوراً. (')

وقد وضع الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ الصادر من النائب العام بشأن ضمانات الحبس الإحتياطى بعض القواعد التنفيذية التفصيليه لأستئناف النيابة العامة لأمر الإفراج واسئناف المتهم لأمر الحبس أومده كالتالى:

استئناف المتهم أمر الهيس الإحتياطي أومد هذا الهبس :

\* يجوز المتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه أو بمد هذا الحسبس في أي وقت من تاريخ صدور أمر الحبس أو مدة ، فإذا صدر قرار بسرفض استئنافه جاز له أن يتقدم بتقديم باستثناف جديد كلما انقضت مسدة ثلائسين يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض .

<sup>(</sup>١) - المستشار / عبد الطيم الجندى ، المرجع السابق صده٧

- يتم استئناف أمر الحبس الاحتياطى أو مد هذا الحبس من المستهم
   أو وكيله بتقرير فى قلم كتاب النياية على النوذج المعد لذلك (نمسوذج ١٣٠ نياية) والمرفق صورته بهذا الكتاب ويجب ألا تجاوز تاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستناف ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ التقرير به .
- بجب الإفراج فوراً عن المتهم إذا لم يقصل فى الطعن فى أمر
   الحبس الاحتياطى أو مده خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ رفع الطعن .
- \* يجوز للمتهم أو وكيلة التقرير باستئناف أمر الحبس الإحتياطى أو مد هذا الحبس منذ صدور هذا الأمر وقبل أن تتم إجراءات إعلامه به عسن طريق مأمور السجن وفقاً لما سبق بياته.

"يرفع استئناف المتهم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فسى غرفسة المشورة إذا كان أمر الحبس أو مد هذا الحبس صادراً من النيابة أو مسن قاضى التحقيق أو من القاضى الجزئى ، ويرفع الاسستئناف أمسام محكمة الجنيايات منعقدة في غرفة المشورة إذا كان أمر مد الحسبس صادراً مسن محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وإذا كان أمر الحبس أو مدة صادراً من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وإذا أمر الحبس أو مدة صادراً من محكمة الجنايات فيرفع الاستئناف إلسى المدائرة المختصة التي تخصص في محكمة الجنايات اذلك .

## استئناف النيابة العامة أمر الإفراج المؤقت عن المتهم المبوس احتياطيا

- للنيابة العامة وحدها أن تستأنف الأمر الصادر في جناية الإفسراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً.
- يكون ميعاد استنتاف النيابة الأمر الإفراج المؤقت أربعاً وعشرين
   ساعة من تاريخ صدور الأمر .

- " " يتم استئناف أمر الإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا بتقرير في قلم كتاب النيابة على النموذج المعد لذلك ( نموذج رقم ١٤ " نيابة ) ويجب على عضو النيابة المستأنف أن يحدد الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بما لا يجاوز ثماني وأربعين ساعة من تاريخ التقرير به ، والتوقيع على تقرير الاستئناف .
- \* يرفع استئناف النيابة أمام محكمة الجنح المستأنف منعقدة في غرفة المشورة إذا كان امر الإفراج صادراً من القاضى الجزئي أو من قاضى التحقيق ، ويرفع الاستئناف أمام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة إذا كان أمر الإفراج صادراً من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفية المشورة .
- يجب الفصل في الاستئناف خلال ثماني وأربعين ساعة من تساريخ
   التقرير بالاستئناف.
- \* ينفذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً في حالتين :-
- (أ) إذا ثم تستأنفه النيابة العامة في الميعاد المقرر قانوناً ( أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره ) .
- (ب) إذا لم يقصل في الاستئناف خلال ثماني وأربعين ساعة من تاريخ
   رقع الطعن .
- للمحكمة المختصة بنظر الاستئناف أن تأمر بمد حبس المتهم طبقاً لما
   هو مقرر في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية .
- \* يجب على أعضاء النباية عرض القضايا التي تم فيها استناف أوامر الحبس الاحتياطي أو مد هذا الحبس أو الإفراج المؤقت على دواتر المحكمة

العنس المنتاطي والعدلج العنائي

الابتدائية أو محكمة الجنايات المخصصة لنظر هذا الاستئناف ضماناً لحسن سير الإجراءات .

\* تقيد البيانات المتعلقة بإجراءات استئناف أوامر الحبس الإحتياطى أو مد هذا الحبس أو أمر الإفراج المؤقت والفصل فيها بسجل قيد قضايا المحيوسين احتياطياً المنصوص عليها في المادة (١٢٢) من التعليمات الكتابية للنيابات وفي أجندة التحقيق المشار إليها في المادة (٢٢٥) من التعليمات القضائية للتيابات .

# الفصل الخامس

#### الإفسراج المؤتست :

إذا كان الحبس الاحتياطى قد شرع من أجل مصلحة التحقيق فلا شك أنه يجوز اسلطة التحقيق التى أصدرت الأمر به أن تفرج عن المتهم متى رأت أن مبررات الحبس الاحتياطى قد زادت .

ومع أن القاعدة العامة في أن الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا هو أمر جوازي لسلطة التحقيق التي أصدرته أو الجهة التي تنظر في مد الحبس إلا أن هناك حالات يكون فيها الإفراج عن المتهم المحبوس وجوبيا وسنعرض اولا لحالات الإفراج الوجوبي ثم لقواعد الإفراج الجوازي.

ويكون الإفراج المؤقت عن المتهم المبوس احتياطينا ونقا لأحد

## نظامین :-

## الأول : الإفسراج الوجوبسي :-

يعتبر هذا الإفراج حقا للمتهم متى استوفى شروطا معينة وقد أخذ بذلك القانون الانجليزى والقانون الفرنسى القديم وقد عدل قسانون تحقيق الجنايات الفرنسى المدنى عن هذا النظام إلا في حدود ضيقة أجاز فيها الإفراج بقوة القانون.

#### الثاني : الإفراج الجوازي :-

يعتبر هذا الإفراج مجرد رخصة للمحقق تخضع لمسلطته التقديريسة المعلقة . وبهذا النظام لُخذ قاتون تحقيق الجنايات الغرنسي المسدني وأقسره

أيضا قاتون الإجراءات الجنائية الفرنسى الجديد رغم النص على اعتبساره إجراءا استثنائياً ( المادة ١٣٧ ) (')

## وقد جمع القانون المصرى بسين كبلا النظامين المذكورين على النحو التالى :-

أولا :- الإفراج الوجوبى .

## هالات الإفسراج المؤتست الوجبوبي عن المتهم المدبوس احتياطينا في القانون المصرى :

١- أوجب القانون فى مواد الجنح الإفراج حتما عن المتهم المقبوض عليه إذا استوفى خمسة شروط هى : مضى ثمانية أيام من تاريخ استجوابه ، إذا كان له محل إقامة معروف فى مصر ، إذا كان الحد الأقصى للعقوية المقررة قاتونا لا يتجاوز سنة واحدة ، ولم يكن عائدا ، ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة . وجدير بالذكر أنه فى هذه الحالة إذا أحيل المتهم المحبوس احتياطيا إلى المحكمة قبل مضى الثمانية أيام من تاريخ استجوابه فيجب الإفراج عنه حتما بعد مضى هذه المدة لأن حق المهسم فى الإفراج غير معلق على رأى أية جهة سواء كانت هى المحقق ذاته أم المحال إليها . كما أن هذا الإفراج لا يكون معلقا على تقديم أى كفالة أق على تعيين محل فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة (\*) .

<sup>(</sup>١)۔ د/ أحد قتص سرور ــ المرجع السابق صب ١١

<sup>(</sup>٣). المادة ٢١٢/٢ آ. ج: " ............... في مواد الجنح يجب الإفراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية ايلم من تاريخ استجوابه اذا كن له محل اقامة معروف في مصر وكان الحد الاقمى للطوية المقررة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عندا ومبيق الحكم عليه بالحيس اكثر من سنة ".

٢- إذا أصدرت سلطة التحقيق أمرا بأن لا وجه فقامة الدعوى الجنائية ،
 وجب الإفراج عن المتهم المحبوس أن لم يكن محبوسا لسبب آخر .

فالمادة 102 ننص على أنه: " إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القاتون أو أن الأدلة غير كافية يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامــة الدعوى ويفرج عن المتهم المحبوس إذا لم يكن محبوساً لسبب آخر . كمــا قضت بذات الحكم المادة ٢٠٩ بالنسبة للنيابة العامة . ويتم الإفــراج حتــى ولو طعن في القرار الصادر من سلطة التحقيق بأن وجه لإقامة الدعوى " .

٣- إذا تبين لسلطة التحقيق أن الواقعة لا تكون جريمة يجوز فيها الحسس الإحتياطي ، كما لو تبين لها بعد التحقيق مخالفة أن الواقعة مخالفة أو جنحة غير معاقب عليها بالحبس أو معاقباً عليها بالحبس مدة أقل مسن سنة أو أن المتهم محل إقلمة ثابتاً ومعروفاً في مصر . (مادة ١٣٤ من قاتون الإحراءات الجنائية المعلة ) . (')

١- إذا انقضت المدة المقررة للحبس الاحتياطى دون تجديدها قبل انقضائها ففى مثل هذه الحالة يتعين على سلطة التحقيق الأمر بالإفراج الفورى عن المتهم وذلك دون قيد أو شرط.

إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطى ثلاثة أشهر فى الجنح وخمسة أشهر فى الجنابات دون أن يعنن المتهم بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل إنتهاء هذه المدة ، (مادة 15٣ إجراءات جنائية فقره أخبره). (')

٣- إذا قضى ببراءة المتهم المحبوس احتياطيا وجب الإفراج عنه فـورأ ، هتى ولو طعنت النيابة العامة فـى الحكـم الصـادر بـالبراءة سـواء بالاستئناف أو بالنقض على حسب الأحوال . وإذا كان المتهم ممنوعاً من السفر أثناء المحاكمة وقضى ببراءته تعين فوراً فك هذا القيد ولو طعنت النيابة فى الحكم . كل هذا بطبيعة الحال ما لم يكن المستهم محبوساً أو مهنوعاً من السفراسبب آخر .

٧- إذا جاوزت من الحيس الاحتياطى فى سائر مراحل الدعوى تثبث الحد الأقصى للعقوية أو جاوزت ستة اشهر فى الجنح وثمانية عشر شهراً فى الجنايات ، وسنتين إذا كانت العقوية المقررة للجريمة هي السبجن أو الإعدام ، (مادة ١٤٣ إجراءات فقره أخيره) (')

## ثانياً : الإنسراج الجسوازي .

الإفراج المؤتت الجوازى عن المتهم الحبوس احتياطيا **فىالقائون المصرى** الإفراج المؤ**تت وممن يصدر** : <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١)- المادة ١٥/١٤ أ. ج: " ................... ومع ذلك قلمحكمة النقض ولمحكمة الإحلاة إذا كنان الحكم صادرا بالإعدام أن تأمر بحيس المتهم احتياطيا لمدة خمسة وأريعين يوما قليلة التجديد دون التقيد

بالمدد المنصوص عليها في الفقرة المليقة ". (٢) ـ مادة ١٤٤ إجراءات جنائية لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العلمة بالإفراج الموقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر يحبسه احتياطيا ، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب و بالا يقر من تتفيذ الحكم الذي يمكن أن

يصدر صده . فإذا كان الأمر بالحيس الإحتياطي صلاراً من محكمة الجنح المستأنفة منطقة في غرفة المشورة ينام على استثناف النيابة العامة الأمر بالإفراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فلا بجوز صدور أمر جديد بالإفراج إلا منها .

شرح قاتون الإجراءات الجنانية - د. محمود تجيب حسنى - طبعة ١٩٩٥ ص ٢٠٨ - ا الوسيط في الإجراءات الجنانية - د. أحمد قاتمي سرور طبعة ١٩٨٠ ص ٢٩٩ - مرجع سليق -

• إذا باشرت النيابة العامة التحقيق يكون لها أن تفرج عن المستهم في أي وقت بكفالة أو بغير كفالة ( المادة ٢٠٤) إجراءات . ولها أن تفرج عن المتهم حتى ولو كانت قد طلبت مد حبس المتهم لحتياطيا واسستجيب لطلبها . فسلطتها في الإفراج المؤقت لا يرد عليها أي قيد زمنسي ، إلا إذا كانت النيابة العامة قد أحالت الدعوى إلى المحكمة فهنا تكون سلطة الإفراج في يد المحكمة المحالة إليها الدعوى .

وإذا كانت سلطة التحقيق هي قاضي التحقيق ، فيكون الإفراج المؤقت منه سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم ، بعد سلماع أقوال النيابة العامة ( المادة ١/١٤٤) . وإذا كان الأمر بالحيس الإحتياطي هو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على اسلناف النيابة العامة للأمر بالإفراج السابق صدوره من قاضي التحقيق ، فلا يجوز صدور أمر جديد بالإفراج إلا منها ( المادة ١٤٨ اجراءات ).

وإذا كان المتهم قد أحيل إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً أو حبسة إن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المحال اليها مسادة ١٥١ /١ إجراءات جنائية

وفى حالة الحكم بعدم الاختصاص من الحكمة المحال إليها المستهم تكون محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة المشورة هى المختصة بالنظر فى طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصسة . مسادة ٢/١٥ إجراءات جنائية

وإذا كانت الإهالة إلى محكمة الجنايات في غير دور الانعقاد ، تختص محكمة الجنح المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة بالإفراج عن المنهم ( المادة ١٥/١ إجراءات جنائية ) . ومناط الإفراج في هذه الحالة

هو أحد أمرين (الأول) ضعف دلائل الإتهام ضده (الثاني) عدم تأثير سلامة التحقيق بالإفراج عنه . (')

وعند طلب مد الحبس الإحتياطى يجوز للقاضى الجزئى أو لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة حسب الأحوال - أن يأمر بالإفراج المؤقت عن المهم فى الأحوال المتقدمة .

## شروط الإفراج الجوازى :

## الإفراج إما إن يكون بكفالة أو بغير كفالة . ولا يتم الإفراح

#### الجوازى إلا بشرطين :

- ١- أن يتعين المتهم محلا فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكسن مقيماً فيها (المادة ١٤٥) إجراءات .
- ٧- أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبألا يقر من تنفيذ الحكم الدذى يمكن أن يصدر ضده ( المادة ٤٤٠/١ ) ، وهذا الشرط ورد بالنسبة الى قاضى التحقيق ولكنه يسرى على النيابة العامة وسائر الجهات المختصة بالإفراج ، لتعلقه بطبيعة الإفراج المؤقت .

## الإفراج المؤقت الجوازى المعلق على تقديم كفالة :

يجوز تعليق الإفراج المزقت الجوازى على تقديم الكفالة . ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزاء كافيا لتخلف

 <sup>(</sup>١) مادة ١٥١ (جراءات جنائية إذا أحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً أو
حبسه إن كان مارجاً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها .
 وقى حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الإتعقاد من اختصاص محكمة الجنح

المستألفة منعلاة في غرفة المشورة. وفي حالة الحكم بعدم الاغتصاص تكون محكمة الجنح المستألفة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر هي طلب الإفراج أو الحيس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة.

ـ شرح قانون الإجراءات الجنائية ـ د. محمود تجيب حسنى ـ طبعة ١٩٩٥ ص ٢٠٩ ـ الوسيط في الإجراءات الجنائية ـ د. أحمد قتحي سرور طبعة ١٩٨٠ ص ٢٧٩ ٧٧٠

المنهم عن الحضور في أى إجراء من إجراءات التحقيق والدعوى والتقديم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبا الأخرى التي تقرض عليه ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي ترتيبه :-

- ١- المصاريف التي صرفتها الحكومة .
- ٢- العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

وإذا قدرت الكفالة بغير تقصيص ، اعتبرت ضمانا لقيسام المستهم واجب الحضور والواجبات الأخرى التى تفرض عليه وعسدم التهسرب مسن التنفيذ (المادة ١٤١ إجراءات جنائية) . (')

#### كيفية دفع الكفالة :

يدفع مبلغ المكفالة من المتهم أو غيره ، ويكون ذلك بإيداع المنفغ المقدر في خزاتة المحكمة نقداً أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة ، ويجوز أن يقبل من أى شخص ملئ التعهد بدفع المبلغ المقدر الكفائسة إذا أخل المتهم بشرط من الشروط الإقراج ويؤخذ عليه التعهد بذلك في محضر التحقيق أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويكون للمحضر أو للتقرير قوة السند الواجب التنفيذ (المادة 157) إجراءات جنائية ) (أ)

<sup>(</sup>١)- المادة ١٤١ أ. ع. " يجوز تطبق الأفراج المؤقت ، في غير الاحوال التي يكون فيها واجبا حتما ، على تقديم كفلة . ويقدر قاضى التحقيق او محكمة الجنح المستقة منطدة في غرفة المشورة حسب الاحوال مبلغ الكفلة . ويغتص في الامر الصلار بتقدير مبلغ الكفلة چزاء منه ليكون جزاءا كلفيا لتخلف المتهم عن الحضور في اي اجراء من اجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكفة الواجبات الاخرى التي تقرض عليه . ويخصص الجزاء الاخر لدفع ما ياتي بترتيبه : (اولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة . (ثانيا) الحقويات المائية التي يديكم بها على المتهم . وإذا قدرت الكفلة بغير تكصيص ، اعتبرت ضعاتا لقيام المتهم يواجب المضور والواجبات الاخرى التي تقرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ " .

<sup>(</sup>٢)- المادة ١٤٧ أ. ج: " "بدفع مبلغ الكفلة من المتهم او من غيره ، ويكون ذلك بنيداع المبلغ المقدر في خزانة المحكمة نقدا او سندات حكومية او مضعونة من الحكومة . ويجوز ان يقبل من اى شخص ملىء النحيد بدفع المبلغ المقدر للكفلة أنا اخل المتهم بشرط من شروط الافراج ويؤخذ عليه التمهد بذلك في محضر التحقيق او بتقرير في ظم الكتف، ويكون المحضر او للتقرير قوة السند الواجب التنفيذ ."

#### صيرورة الكفالة ملكا للدولة :

إذا لم يقم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك ويرد الجزء الثانى للمتهم في الدعوى قرار بأن لا وجه ، أو حكم بسالبراءة (المادة ١٤٨ إجراءات جنائية) (') .

## الإعفاء من الكفالة (المادة ١٤٩ إجراءات جنائية) (١)

لقاضى التحقيق اذا راى ان حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالـة ان يلزمه بان يقدم نفسه لمكتب البوليس فى الاوقات التى يحددها له فــى امــر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة . وله ان يطلب منه اختيار مكان للاقامة فيه تُعير المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، كما له ان يحظر عليــه ارتيــاد مكان معبن .

## الإفراج الجوازي المصحوب بتدبير معين:

يجوز أسلطة التحقيق إذا رأت أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن تقرض تدبيرا معينا للحيلولة دون هرويه . وهو إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمكتب البوليس في الأوقات التي يحددها له في أمر الإفراج مع مراعاة

<sup>(</sup>١) - المادة ١٤٨ أ. ج: " اذا لم يقم المتهم بغير عثر مقبول يتنفيذ احد الالتزامات المفروضة عليه ، يصبح الجزء الاول من الكفاقة ملكا للحكومة يغير حاجة الى حكم بذلك . ويرد الجزء الثاني للمتهم اذا صدر في الدعوى قرار بان لا وجه ، او حكم بالبراءة ."

<sup>(</sup>٣) المدادة ١٤٩ أ. ج: " لقاضى التحقيق اذاً رأى أن حلة المتهم لا تسمح بتقديم كفائة أن يلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب اليوليس في الاوقات التي يحددها له في امر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة. وله أن يطلب منه اختيار مكان للاقاصة فيه غير المكان الذي وقعت فيه الجريمة ، كما له أن يحظر عليه ارتباد مكان معين ."

ظروفه الخاصة .وله أن يطلب منه إختيار مكان للاقامة فيه غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة كما أنه يحظر عليه إرتياد مكان معين (المادة الدى وقعت فيه الجراءات جنائية) (١).

وهذا المتدبير يختلف عن نظام المراقبة القضائية الذي عرفه القانون الفرنسى كبديل للحبس الإحتياطي ن لن المراقة تفرض على المتهم التزامات معينة نتصل بسلوكه وقت الإفراج لمنعله مسن إرتكاب الجريمسة وملاحظته . (')

## الأمير بالمنبع من السفر :

جرى العمل على أن تأمر النيابة العامة بمنع المهم مسن المسفر ، وتمتثل وزارة الداخلية لهذا الأمر فتصدر بدورها أمرا تنفيدنيا يحول دون سفره . وقد خلا قاتون الإجراءات الجنائية من نص يسمح لها باتخاذ هذا الإجراءات . ولا يجوز قياسه على الحبس الاحتياطي لأنه قياس في الإجراءات الماسنة بالحرية الشخصية ، وهو ما لا يجوز لأن كل إجراء من هذا القبيل يجب أن يكون مصدره القاتون . وقد كفل الدستور الحق في التنقيل . ولا يحق منع المتهم من السفر وفقا التشريع الحالي إلا إذا عجز المتهم عن دفع الكفالة عند الإقراج عنه طبقا (المادة ١٤٩ إجراءات جنائية) مما يجب إلزامته باختيار مكان الإقامة فيه في مصر أو غير ذلك من التزامات الواردة في هذه المادة . (٢)

#### إعادة حبس المتهم بعد الإفراج عنه :--

<sup>(</sup>أ) - د/ أحدد أتحى سرور ، المرجع السابق صد ١١٣ .

تملك سلطة التحقيق والمحكمة المحال إليها المتهم إعادة حبسه بعد الإفراج عنه .

## ر**أولا، سلطة التحقيق** :

الأمر الصادر بالإفراج المؤقت لا يمنع المحقق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه احتباطياً لأحد أسباب (المادة 10.0) الجراءات المعدلة بالقاتون 10.0 السنة 20.00:

١ – أن تظهر أدلة جديدة ضده

٣- أن يخل بالشروط المفروضة عليه في أمر الإفراج المؤقت عنه .

٣- إذا وجدت ظروف تستدعى إتخاذ هذه الإجراءات . وهذه الظروف يجب أن تتصل بسلامة التحقيق ذاته . وتخضع هذه الأسباب لرقابة الجهية المختصة بمد الحيس أو المحكمة الى أحيل إليها المتهم محبوسا .

وإذا اعيد حبس المتهم إحتياطيا فإنه يخضع في تحديد مدته وتجديدها إلى ذات الإجراءات التي تحكم الأمر بحبس المهم إحتياطيا إبتداء.

مادة 100 إجراءات جنانية الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضى التحقيق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه ، إذا قويت الأدلة ضده أو أخل بالشروط المفروضة عليه ، أو جدت ظروف تستدعى إتخاذ هذا الإجراء .

#### (ثانيا) : المحكمة المالة إليها الدعوى :-

١- إذا كان المتهم المفرج عنه محالا إلى المحتمة ، فيجوز لها عند إحالــة الدعوى إلى المحتمة المختصة أن تأمر بالقبض عليه وحبسه إحتياطياً .
 ويجب أن تتوافر مبررات قوية للأمر بإعادة الحبس .

٢- يجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم بالإفراج عنه أن رأت ضرورة
 لذلك في ضوء مطلبا التحقيق النهائي • ( المادة ١/١٥١ إجراءات ) •

٣- فإذا كانت الإحالة إلى محكمة الجنايات في غير دور الانعقاد ، فأن محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة تختص بالنظر في حبس المتهم إحتياطيا ، كما تختص أيضا بذاك إذا كانت القضية قد صدر فيها حكم بعدم الاختصاص ( المادة ٢/١٥١ و ٢ إجراءات ) .

ولا شك أنسه إذا كان الحبس الإحتياطى قد شرع من أجل مصلحة التحقيق فلا شك أنه يجوز أسلطة التحقيق التى أصدرت الأمر أن تفرج عن المتهم متى رأت أن ميررات الحبس الإحتياطى قد زالت .

مادة 101 إجراءات جنائية : إذا أحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً أو حبسه إن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها .

وفى حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر فى غير دور الإنعقاد من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة .

" وفى حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة المشورة هى المختصة بالنظر فى طلب الإفراج أو الحسبس السى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

إلا ان المُشرع قد قدر أن تستجد بعد الإفراج عن المنهم ظروفًا تستوجب إعادة النظر في أمر الإفراج وقد أورد المُشرع هذه الظروف تحت عدة مسميات هيي :--

١ - ظهور أدلة جديدة ضده بعد صدور الأمر بالإفراج من السلطة المختصة
 به وهذه الأدلة لا يمكن صرها تحت مسمى معين فدائماً تتعدد بحسب

طّبيعة الجريمة وعموماص فإن تقدير الدليل وما إذا كسان سسيؤثر فسى إثبات الجريمة من عدمه هو من الأمور التى تخضع لقدير سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

- ٣- إذا أخل المتهم أحد الشروط المفروضة عليه كأن يكون أمر الإفراج مضمناً أحد التدابير كمخالفة شروط المراقبة وارتياد أماكن حظر عليه ارتيادها أو إذا تخلف عن الحضور.
- ۳- إذا جد ظروف تستدعى اتفاذ ها الإجراء وهذه الحالة تتسمع لتشمل ظروف لا يمكن حصرها وتستقل السلطة المختصة بتقديرها.
- إلا أنه يلاحه في هذا الصدد أن المشرع بعد أن عدد الحالات التي يمكن لسلطة التحقيق أن تعيد القبض على المتهم وحبسه بعد صدور أمر الإشراج عنه قد نص على ضرورة عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤٣ من هذا القانون والسالفة البيان وذلك حتى يضمن المشرع عدم تجاوز السلطة المختصة بالحبس الإحتياطي للحدود والأسس التي وضعتها في المسادة السابقة من حيث الحد الأقصى لمدة الحبس الإحتياطي سواء في مرحلة التحقيق الإبتدائي أو خلال مراحل الدعوى المختلفة بما فيها مرحلة التحقيق .

ولا شك أن المشرع قد قدر أنه قد نظهر ظروفاً معينسة ، أو تسستجد الموراً تؤثر في مدى إثبات الفعل المقيم المنسوب للمتهم من دليل وخلافه إذا أنه غير أخل للثقة التي أولتها السلطة المختصة بالإفراج عنه فكان لابسد للمشرع أن يمنح السلطة الأخيرة إذا ظهرت أدلة ، أو ظروفاً جديدة بعد الإفراج عن المتهم سواء وجوباً ، أو جوازاً ، أو كان غير أهل لتلك الثقة أن يعطى سلطة التحقيق الفرصة لإعادة النظر في أمر الإفراج ، ويكون لها حق

إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم ، وحبسه بعد تقديرها لجديدة تلك الظروف والأدلة فالمشرع وإن كان حريصاً على عدم المساس بالحريدة الشخصية للمتهم إلا بالقدر اللازم ، وعند الاقضاء احتراما لإنسانيته وآدميته إلا أنّ ذلك يجب الا يكون على حساب أمن وأمان المجتمع فكان لابد من خلق وازن بين حق المتهم في صون حريته وحق المجتمع في العيش فسي أمن وأمان فكان هذا النص المعدل لتحقيق ذلك التوازن .

## التظلم من أمر الحبس إلى الجهة التــى أصـدرته وهــى الجهــة المُتـّصة بالإفراج عند إحالة الدعوى :

إذا خرجت الدعوى من حوزة سلطة التحقيق بأن أحيل المستهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً من اختصاص الجهسة المحكمسة إليها ، أى المحكمة المختصة (م101) إجراءات جنائية . وتلتزم المحكمسة بالقواعد السابقة بالإفراج الجوازى من حيث التعهد اللازم أخذه على المهسم ومن حيث تحديد محل إقامة له بمركز المحكمة المختصة .

وإذا كانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنايسات فإنها تخستص بالإفراج إذا كانت الإحالة في غيسر بالإفراج إذا كانت الإحالة في غيسر أدوار الانعقاد فتختص بالإفراج عن المتهم محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (المادة ١٥/١/ إجراءات جنائية).

كما تختص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفية المشورة بالإفراج أيضاً حالة الحكم بعدم الاختصاص إلى أن ترفع المدعوى إلى المحكمة المختصة (المكتمة المختصة (المادة ٣/١٥١ إجراءات جنانية).

### تنفيذ الحبس الإحتياطي :-

بناء على أمر الحبس الاحتياطى فى السجن . ويجب عند إيداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر إلى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام . ولا يجوز لمأمور السجن القيام بالحبس إلا بإذن كتابى من سلطة التحقيق التى أصدرت أمر الحبس الإحتياطى ، حتى ولا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد رجال السلطة بالإتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابى من النيابة العامة وعلى مأمور السجن أن يدون قىى دفتر السجن اسمح الشخص الذى سمح له بذلك ووقت المقابلية وتاريخ ومضمون الإذن المأسخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلية وتاريخ ومضمون الإذن

## إلا الحامى عنه

فلسلطة التحقيق التى أصدرت أمر الحبس الإحتياطى أن تأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس غيره من المسجونين وألا يزوره أحد ، وذلك دون إخلال بحق المتهم في الاتصال دائماً بالمدافع عنه دون حضور أحد (المادة الما المراءات جنائية ). (١)

 <sup>(</sup>١)- ألمادة ١٤٠ أ. ج: "الا يجوز لمامور السجن أن يسمح لاحد من رجل السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن الا بلثن كتابي من النيابة العامة ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاثن . "

<sup>(</sup>٢). المادة ١٤١١. ج : "النوابة العامة ولقاضى التحقيق فى القضايا التى يندب لتحقيقها فى كل الاحوال ان يلمر بعدم المساورين ويالا يزوره احد وذلك بدون اخلال بحق المعتهم بالاحسال دائما بالمساورين ويالا يزوره احد وذلك بدون اخلال بحق المعتهم بالاحسال دائما بالمساورين

#### ومن القرر قضاءا أن :-

المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون إذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها ، سدا لذريعة التأثير عليهم ، ومنعا لمظنة إكراههم على الاعتراف وهم في قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنقيذيا على ذمة قضية أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يرتب البطلان على مخالفة حكم هذه المادة لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الإجراءات داخل السجن ، بدلالة ورودها في باب الإدارة و النظام داخل السجن ، بدلالة ورودها في

( للواد ۷۹ من ق ۲۸۷ لسنة ۱۹۰۱ ، ۱۶۰ ، ۳۳۱ إجراءات ) ( الطعن رقم ۲۰۰ لسنة ۶۰ ق جلسة ۲۲/۱/۱۹۷۰ ص ۹۰۰)

#### ومن المقرر كذلك أنه :-

لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان اعترافه بسبب مخالفة المادة و المن قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم و تقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع (المادتان ١٤٠ /٣/١٠ سراة ق ١٠٠ ص ٢٠١)

#### ومن القرر كذلك :-

أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . أما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الاعتراف بسبب مخالفته المادة ، 1 من قانون الإجراءات الجنائية فانه لا جدوي له من إثارته . ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع .

( المادة ۱۶۰ الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بق ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ) ( الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٧ / ١٩٦١/٣ س ١٢ ص ٣٢٤)

## مسئولية الدولة عن الحبس الاحتياطي غير المشروع :-

يرتبط هذا الموضوع بتحديد أساس مسئولية الدولسة عن أخطاء موطفيها العموميين . وقد اتجه الرأى قديما إلى تأسيسها على فكرة خطا المرفق العام .

إلا أن الفقه والقضاء في فرنسا قد تحول اساس آخـر هـو تحمـل المخاطر . ويتخلص هذا الأساس في أن المرافـق العامـة تعمـل لصـالح الجماعة التي تستفيد منها ، فإذا ترتب على سير المرافق العامة ضرر خاص بفرد من أفراد هذه الجماعة فإنه من العـدل أن تتحمـل الجماعـة عـبء تعويضّه . وبناء على هذه المستولية ، ويكون للفرد المحبوس خطأ الحـق

فى التعويض بناء على الخطر الإجتماعي الذي يعرض له بوصفه فردا في الجماعة ، لا بسبب الخطأ في اتخاذ الإجراءات قبله .

" على أن هذا الاتجاه لم يتأكد فيما يتعلق بعويض الحبس الإحتياطي غير المشروع ، إلا بعد تدخل المشرع القرنسي بالقانون رقيم ٧٠-٦٤٣ الصادر في ١٧ بوليو سنة ١٩٧٠ الذي قرر مبدأ التعبويض عن الحبيس الإحتياطي في (المادة ١٤٩) إجراءات فرنسي " إذا انتهت سلطة التحقيق إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى أو قضت المحكمة بالبراءة ، إذا ترتب علم الحبس الاحتياطي ضرر غير عادي ويالغ الجسامة ولا يشبترط لتقريس التعويض ثبوت أي خطأ من الجهة الى أمر بالحبس ". وقد أعتنق المشرع فكرة تحمل المخاطر كأساس لمسئولية الدولة ، فلم يشترط إثبات الخطأ من جانب القاضى الذى أمر بالحبس وبالتالى لم يشترط إثبات براءة المتهم . فلا يجدى في ذلك أن يكون الحكم ببراءة المتهم أو الأمسر بسألا وجسه لإقامسة الدعوى الجنائية مبنيا على ثبوت عدم وقوع الجريمة أو عدم نسبتها إليه أو مبنيا على مجرد عدم كفاية الأثلة . هذا وقد كان القانون الالماتي الصادر في ١٤ يولية سنة ١٩٠٤ يقرر مبدأ التعويض عن الحبس غير المشروع بشرط عدم توافر أى شك مسبب في براءة المتهم . وقد استغنى عن هذا الشرط القانوني الالماني الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٧١ بشأن التعسويض عن الإجراءات التي نتخذ في إطار الدعاوي الجنائية .

وواقع الأمر أن قريفه المبراءة أصل عام يجب إحترامها . ولا يجهوز إهدارها بناء على مجرد الشك أو عدم كفاية الادلة على الادلة . ولا يجهوز البحث في مدى توافر البراءة بعد إسدال الستار على الدعوى الجنائية عهن طريق حكم البراءة أو الأمر بألا وجه لإقامتها زكما أوضح وزيسر العسدل

الفرنسى فى الجمعية الوطنية الفرنسية أنه يوجد نوعان من الأبرياء : مسن يستفيدون من الشك ومن تتأكد براءتهم . فالاثنان من واد واحد .

والواقع من الأمسر أن رقابة التعويض تفترض أساس وقوع ضرر بالمتهم وبمناسبة البحث في تعويض هذا الضرر بمارس القضاء رقابته على الحتياطي .

وقد وضع القانون الفرنسى معيارا للقاضى فى تقدير عدم مشروعية هذا الحبس الذى يستوجب مسئولية الدولة . هو الحكم بالبراءة أو صدور أمر بتألا وجه لإقامة الدعوى بالإضافة إلى وقوع ضرر غير عدى بالغ الجسامة . ففى هذه الحالة تتوافر قريئة قانونية على عدم مشروعية الحبس الإحتياطي لعدم توافر أسبابه .

ولا يكون هناك محل بعد ذلك فى البحث حول مدى تسوافر عناصسر واقعة تشكك فى براءة المتهم . وأى تعويض يقرره القانون فى هذا الشان الما أن ينبنى على الخطأ المرفقى ، أو على مبدأ تحمل المخاطر . والأمسر متروك للسياسة التثريعية فى الأخذ بالأساس المناسب والذى يتفق مع النظام القانونى .

ونحن نفضل عدم فتح الباب لبحث أخطاء القضاة بغير الإجراءات المقررة لمخاصمتهم قاتونا ، وأن يترتب حق التعويض بناء على فكرة حمل المخاطر لانها تتفق مع التضامن الاجتماعي الذي يجب أن تكفله الدولة . وقد يحد القانون من نطاق هذه المسئولية فيشرط وقوع ضرر غير عددي ظاهر له جسامة معينة ، وهو ما اتبعه القانون الفرنسي .

هذا وقد نصت ( المادة ٤٠) من إعسلان الأمسم المتحدة بالمبادئ
 المتعلقة بحق الفرد في عدم القبض عليه أو حبسه احتياطيا بطريق تحكيمه

، على حق المقبوض عليه أو المحبوس خلافًا للقانون فى التعويض فسى مواجهة الدولة بالتضامن مع الموظف العام الذى صدر منه هذا الإجراء ن وعلى أن تكفل الدولة سداد هذا التعويض من خزينتها العامة .

وفي مصر لا يوجد نص مقايل حقى أن روح الدستور المصرى الجديد تتطلب إيجاد مثل هذا النص . فقد نصـت المسادة (٥٧) مـن هـذا الدستور على أن تكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع اعتداء على حريته الشخصية .

وهنا يلاحظ أن النص قد استخدم لفظ الدولة ولم يستخدم لفظ القانون ، مما يعنى أن الدولة ذاتها كشخص معنوى عام تكفل تعويض الموطنين عما يقع من اعتداء على حرياتهم .

ولا يجوز قصر هذا التعويض على ما يقع من منوظفى المسلطة القضائية . هذا هو النطاق الحقيقى لمضمون نص الدستور . وقد سنبقتنا دسانير مختلفة في تقرير مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية .

وقد اتجه مشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى إقسرار مسئولية الدولة عن تعويض المحكوم عليه إذا قضى ببراءته بناء على طلب إعدادة النظر ( المادة ٣٧٩) . وهو نص عام يحقق رقابة التعويض على كافسة الإجراءات الجنائية بشرط صدور حكم بات يتقرر إلغاؤه بناء على إعدادة النظر .

ونظراً لخطورة أثار الحبس الاحتياطى ، فإننا ننادى بوضع نسص يماثل نص القانون الفرنسى يضمن تعويض المحبوس احتياطيا إذا تقسررت براءته بحكم جنائى بات أو بأمر نهائى بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله بشرط إلحاق ضرر جسيم به من جراء هذا الحبس .

## وأخيـــراً :-

 فإن رقابة التعويض ليست شرطا لازما فى الشرعية الإجرائية التى تتحقق بمجرد رقابة الإلغاء ، ولكنها ضمان يكشف عن قوة احترام القانون للحرية الشخصية ، ويكفل التضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع . (')

## نشر الحكم ببراءة من سبق حبسه اهتياطياً :-

النيابة العامة هى المنوط بها الأمر باتخاذ إجراءات نشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبسة احتياطياً ن وكذلك كل أمر صادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبلة فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشسار على نفقسة الحكومة .

ويتقوم النيابة العامة بنشر أحكام البراءة المشار إليها في البنسد السابق من تلقاء نفسها أو بناءاً على طلب المهم أو أحد ورثته .

ولا تتم إجراءات النشر في حالة صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا بعد موافقة النيابة العامة ، وذلك إذا ما رأت أن الواقعة بحسب ظروفها تتطلب ذلك

وتعرض منفات القضايا المحكوم فيها بالبراءة والتي حبس المهمون فيها احتياطياً - قبل إيداعها قلم الحفظ - على رئيس النيابة الكلية أو مدير النيابة الجزئية بحسب الأحوال ولك لمراجعتها ، وقحص الطلبات المقدمة من المتهم أو أحد ورثته في شأن نشر هذه الأحكام ، وذلك للأمر باتخاذ إجراءات النشر .

<sup>(1) -</sup> د/ احمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، هســـ٦٢٢ .

وينشأ بكل نيابة كلية وجزئية سجل نقيد فيه بيانات القضايا المحكوم فيها بالبراءة أو الصادر فيها أوامر بأن لا وجه لإقامة السدعوى الجنائيسة والتى حبس المتهمون فيها احتياطياً ، وقرارات النيابة العامة بشأن النشر ، وإجراءات تنفيذ هذه القرارات . (المدة ٣١٦ أ. ج مكررا) (١)

<sup>(</sup>١)- المادة ١٣١٢ أ. ج: " تلتزم النواية العامة بنشر كل حكم بات بيراءة من مسبق حيمسه احتياطها وكذلك كل أمر صادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجذائية قبلته في جريدتين بوميتين واسعني الانتشار على نققة الحكومة ، ويكون النشر في الحالمين بناء على طلب النباية العامة أو المتهم أو أحد ورنته ويموافقة النباية العامة في حالة صدور أمر بأن لا وجه لإقلمة الدعوى "

# الفصل السادس

## الأحكام المستحدثة فى الحبس الإحتياطى بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ حسب نصوص المواد المعدلة

## تقدپـــم :-

أمام خطورة إجراء الحبس الاحتيساطى وضع المشرع تعديلات جوهرية بالقانون ١٤٥ السنة ٢٠٠٦ لتعين وتضبط أكبر قدر من الضمائات التى تكفل وضعه فى النطاق السليم وتتفق ونص المادة ٢٧ مسن الدستور المصرى التى تنص على أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته فسى محاكمة قانونية — كما أن حرية الإنسان مصونة لا يجوز المساس بها عملاً يتصوص المواد ٤١ وما بعدها من الدستور

وقد أخذ هذا التعديل شكل استحداث أحكاما جديدة لم تكسن موجدة بالنصوص قبل تعديلها والتي ترسخ وتعمق فكرة توفير الضسمانات للمستهم المحبوس إحتياطيا باعتبار أن الحبس الإحتياطي أحسد الإجسراءات الهامسة والخطيرة والتي تتناقض مع مبدأ براءة المتهم حتى تثبت إدانسه ، ولكسن يجب ألا نغفل أن المصلحة العامة في الدعوى الجنائية قد تتطلب المسسس بهذه الحرية عن طريق الحبس الإحتياطي ، ونظرا لخطورة هذا الإجراء فإن مشروعيته تتوقف على الضمانات التي يحيطه بها القسانون لتأكيسد قرينسه البراءة التي يتمتع بها المتهم.

لكل ما تقدم كان هدف المشرع من ذلك التعديل تحقيق التوازن بدين مصلحة التحقيق والمحافظة على حرية المتهم الشخصية . وسنعرض فيما يلس أهم الأحكام الستحدثة فس نصوص منواد قانون الإجراءات الجنائية العدلة بالقانون 110 لسفة ٢٠٠٦ :-

## الأحكام المستحدثة فى قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالمبس الاحتياطى بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

## نص المادة ١٢٤ العدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" لا يجوز للمحقق فى الجنايات وفى الجنح المعاقب عليها بسالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه يغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محامية للحضور عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف مسن ضياع الأدلة على النحو الذى يثبته المحقق فى المحضر.

وعلى المتهم أن يعلن اسم محامية بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة أو الله مأمور السجن أو يخطر به المحقق كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإعلان أو الإخطار ، وإذا لم يكن للمتهم محامياً أو لم يحضر محامية بعد دعوته على المحقق من تلقاء نقسه أن يندب له محامياً .

" وللمحامى أن يثبت فى المحضر ما يعين له من دفوع أو طلبات أو ملاحظات ". (')

 <sup>(</sup>١) نص المادة ١٢٤ قبل التعيل: " في غير حقة التليس وحلة السرعة بسبب الخوف من ضباع الاطلة
 لا بجوز المحقق في الجذايات أن يستجوب المتهم أو بواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للمتصور أن وجد .

وعلى المنهم ان يعلن أسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة او الى مامور المسجن ، كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الأقرار او الإعلان .

ولا يجوز للمحامي الكلام الا اذا اذن ته القاضي ، وإذا ثم ياذن له وجب اثبات ذلك في المحضر ".

## الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٢٤

َ إستحدث المشرع بالتعديل أحكام جديدة ثم تكن منصوصا عليها فى تلك المادة قبل تعديلها بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وذلك على النحو التالى :-

أولاً: أن المسرع قد أوجب في النص المعدل ضرورة دعوة المحاصى لحضور الإستجواب قبل مباشرته ، وذلك في الجنايات ، والجنح المعاقب عليها بالحيس وجوياً ، عدا الإستثنائين المشار إليهما بالمادة .

ويكون هذا الالتزام قائماً وواجباً إذا لم يكن للمتهم محامياً ، أو لم يحضر المحامى بعد دعوته ، إذ يجب على المحقق في هذه الحالة ندب محام أما النص قبل التعديل فإنه لم يكن يوجب دعوة المحامى لحضور الإستجواب ، أو المواجهة إلا في الجنايات فقط ، وأن يكون متواجداً أي حضر مع المتهم ، بالتالى فإنه في حالة عدم حضور المحامى مع المتهم قبل الإستجواب فإن المحقق في هذه الحالة لا يلتزم بندب المحامى ، أو دعوت للحضور ، ولا يترتب على عدم الحضور في هذه الحالة ثمة أثر طالما لم يكن موجوداً إذ نص المشرع في المادة ١٢٤ من قاتون الإجراءات الجنائية قبل التعديل على أنه في غير أحوال التلبس ... لا يجسوز للمحقى في الجنايات أن يستجوب المتهم أو أن يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا يعد دعوة محامية للحضور أو وجد أي أن مقتضى

ذلك أن المشرع قد قصر دعوة المحامى لحضور الإستجواب على الجنايات فقط دون الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوياً ، وكذلك في حالسة وجوده فقط ، ولم يلزمه كما في النص المعدل بندب محام في حالسة عسدم

الحضور المحامى ، أو دعوته ، أى أنه فى حالة عدم حضور المحامى ، فلا ينتزم المحقق بدعوته قبل الإستجواب ، حتى ولو تطق الأمر بالتحقيق فى جناية كالنص قبل التعديل ، أى أن المشرع وسع من الجرائم التسى يلتسزم المحقق بدعوة المحامى فيها لحضور الإستجواب ، إذ لم يقتصسرها على الجنايات فقط كما كان النص قبل التعديل ، وإنما وسسع مفهومها فجعلها تشمل الجنايات ، والجنح المعاقب عليها بالحيس وجوياً مسع السنص على الاستثنائين الواردين بالمادة المعدلة .

كما أنه الزم المحقق أيضاً فى حالة وجود المحامى مع المستهم أنسه
 يندب محامياً من تلقاء نفسه أى حتى ولو ثم يطلب المتهم ذلك

ثانيساً: - أن المشرع استحدت حكماً جديداً هو حق النفاع الحاضر مع المتهم في إثبات ما يعن له من دفوع ، أو طلبات ، أو ملاحظات.

إذ حرص المشرع في الفقرة الأخيرة لنص المادة ١٢٤ المعدلة أن ينص على حدود وحقوق الدفاع الحاضر مع المتهم ، وهي حقه في إثبات ما يعن له من دفوع ، أو طلبات ، أو ملاحظات ، في حين كان نص المادة قبل التعديل ينص في فقرتها الأخيرة على أنه لا يجوز المحامى الكلام إلا إذا أذن له المحقق ، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر .

وبالقالى فلا شك فى أن المشرع قد وسع وحدد حق المحدامى الحاضر مع المتهم فلم يعد ممنوعاً من مجرد الكلام إلا بأنن المحقق ، وإنما أصبح من حق المحقق إثبات ما يعن له من دفوع ، أو طلبات ، أو ملاحظات ، دون أن يتوقف ذلك على إذن من المحقق ، سواء كانت النيابة العلمسة أو قاضي التحقيق وإنما هو حق أصيل له بمقتضى النص يترتب على إهدداره الإخلال بحق الدفاع وما يترتب عليه من آثار قانونية إن ثبتت .

## نص المادة ١٣٤ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ نص المادة المعدل :

" يجوز لقاضى التحقيق بعد استجوب المتهم أو فى حالــة هريــه إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عــن ســنة والدلائل عليها كافية أن تصدر أمرا بحــبس المــتهم إحتياطيــا وذلك إذا تهافرات إحدى الحالات أو الدواعى الآتية :

١ – إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره .

٢- الخشية من هروب المتهم .

٣- خشية الإضرار بمصلحة التحقيق ، سواء بالتأثير على المجنى عليه ،
 أو الشهود ، أو العبث في الأثلة ، أو القرائن المادية ، أو إجراء
 إتفاقيات مع باقى الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها .

٤- توخى الإخلال الجسيم بالأمن العام الذى قد يترتب على جسامة الجريمة .

. ومع ذلك يجوز حبس المتهم إحتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف فى مصدر ، وكاتب الجريمية جنايية أو جندية معاقب عليها بالحبس \* . (¹)

<sup>(1)</sup> نص المادة ١٣٤ قبل التحول: " اذا تبين بعد استجواب المتهم او في حالة هريه ان الدلائل كافية وكانت الواقعة جناية او جنعة معافيا عليها بالحيس لمدة نزيد على ثلاثة اشهر ، جاز الماضي التحفيق ان يصدر امرا يحيس المتهم احتياطيا . ويجوز ذائما حيس المتهم احتياطيا اذا لم يكن له محل الأسة ثابت معروف في مصر وكانت الجريمة جنعة معافيا عليها بلحيس ".

## الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٣٤

استحدث المشرع عدة أحكام بنص المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة لم تكن موجودة في السنص المعدل ويمكن بيان تلك الأحدّام فيما يلى:-

أولاً:- أن المشرع شدد شرط إصدار أمر العبس الإحتياطى وهـو أن تكون الواقعة محل التحقيق جناية أو جنحة معاقب عليها بسالعبس لمدة لا نقل عن سنة:

حيث كان المشرع في النص قبل تعديله يشترط أن تكون الواقعة معلى التحقيق جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أي أن المشرع إرتفع بالحد الأفنى لعقوية الحبس في الجنح التي يجوز إصدار الأمر بالحبس الإحتياطي فيها ، وذلك رغبة من المشرع في تقليل حدود الجرائم التي يجوز فيها الحبس الإحتياطي إيماناً منه بأن الحبس الإحتياطي ليساناً منه بأن الحبس الإحتياطي ليس عقوية وإنما هو إجراء وقتي إحترازي وبالتالي فإنه يجب عدم التوسع في استعماله ، ويتعين لذلك إستبعاد الجرائم التي لا يكون فيها العقوبة معظة مثل الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تقل عن سنة وليس ثلاثة أشهر كما كان في النص قبل تعديله مما يترتب عليه إستبعاد أنواع من جرائم لا تشكل خطورة إجرامية معينة وهذا لا شك أن يتمشى مسع هدف المشرع من التعديل وهو الحد من الإسراف في الحبس الإحتياطي باعتباره سيفاً مسلطاً على المتهم ويتعارض مع مبدأ المتهم برئ حتى تثبت إدانته .

الإحتياطي

اشترط المشرع لإصدار الأمر بالحبس الإحتيساطى أن تكون هنساك حالات أو دواعى تدعوا لذلك وذلك خلافاً للنص قبل تعديله إذ لسم يتعسرض لحصر حالات معينة للحبس الإحتياطى إلا أن المتأمل لهذه الحالات يجد أنها يمكن أن تتسع لحالات أخرى تندرج تحت كل حالة ويالتالى فإنه كسان مسن الأجدر بالمشرع أن يترك تقدير تلك الحالات لتقدير المحقق خاصة بعد تقييده بشروط معينة وبجراتم معينة لإصدار أمر الحبس الإحتياطى .

#### نص المادة ١٣٦ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" يجب على قاضى التحقيق قبل أن يصدر أمر بسالحبس أن يسسمع أقوال النيابة العامة ، ودفاع المتهم ، ويجب أن يستمل أمر الحبس على بيان الجريمة المسندة إلى المتهم لعقوبة المقررة لها وأسباب التى بنسى عليها الأمر ، ويسرى حكم هذه المادة على الأوامر التسى تصدر بمد الحسبس الإحتياطي وفقاً لأحكام هذا القانون " . (')

## الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٣٦

استحدث المشرع في المادة ١٣٦ المعدلية بالقيانون ١٤٥ لسينة ٢٠٠٦ عدة أحكام لم يكن منصوصاً عليها في المادة قبل التعديل ويمكن بيان هذه الأحكام فيما يلي :-

أُولاً :- أن الشرع قد اشترط فى النص المعدل على وجبوب سماع دفياع المتهم وأقوال النيابة العامة قبل إصدار أمر المبس الإحتياطى :

وذلك تمشيأ مع سياسته فى الحفاظ على حق المتهم ، وتوفير ضماتة الدفاع بوجوب سماع دفاع المتهم ، بالإضافة إلى أقوال النيابة العامة قبل الصداره أمر الحبس الإحتياطي إذ كان المشرع ينص فى المادة قبل تعديلها على وجوب سماع قاضى التحقيق لأقوال النيابة العامـة فقـط دون إقـرار سماع دفاع المتهم .

<sup>(</sup>١)- نص المادة ٢٣١ قبل التعديل: " يجب على قاضى التحقيق قبل أن يصدر امرا بالحيس أن يسمع الوال النبية العامة " .

ثانياً:- أن الشرع قد اشترط فى النص المعدل على وجوب أن يشتمل أمر الحبس على بيان الجريمة المسندة إلى المتهم ، والعقوبة المقررة لهما ، "والأسباب التى بنى عليها .

وهذا الحكم لم يكن منصوصاً عليه في نص المادة ١٣٤ قبل التعديل ، ولا شك أن وجوب اشتمال أمر الحبس على هذه البيانات الجوهرية أمسر غاية في الأهمية وذلك بالنظر إلى أن المشرع كما ورد وسيرد فيما بعد قسد قيد سلطة المحقق سواء النيابة العامة أو قاضى التحقيق في إصدار أمسر الحبس الإحتياطي بأنواع معينة من الجرائم (الجنايسات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة) .

أى أن طبيعة الجريمة وعقوبتها أمرين مهمين لإسباغ الرقابة على صحة أمر الحبس يضاف إلى ذلك أن المشرع قد وضع حداً أقصى للحسس الإحتياطي في بعض الحالات وقيد تلك المدة بالعقوبة المقررة لتلك الجريمة ، وبالتالى كان طبيعياً أن يستلزم المشرع إدراج تلك البياتات الجوهريسة فسي أمر الحبس تمشياً مع باقى التعديلات المنصوص عليها فسى القساتون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ .

تخذلك ضرورة تسبيب أمر الحبس الإحتياطي الصادر من قاضى التحقيق أو الجهة المختصة بمد الحبس الإحتياطي وفقاً للقانون إذا عسرض المتهم على المحكمة لتجديد مده حبسه الإحتياطي ، ورأت المحكمة تجديد حبسه فلا بد أن يكون الأمر مسبباً ، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فيما سلف وإلا كان جزاء مخالفة أياً من هذه الأمور البطلان .

ووجوب تسبيب أمر الحبس الإهتياطي سواء الصادر من قاضى التحقيق ، أو السلطة المختصة بتجديد مدة الحبس لم يكن منصوصاً عليه فى المادة ١٣٦ قبل تعديلها ، ولا شك أن هذا إتجاة محمود مسن المشسرع الجنائى ، إذ لا بد من إبراز أسباب أمر الحبس الإحتياطى حتى يمكن التأكد من توافر شروط الحبس فى هذه الحالة وإندراجها تحت الحالات التى يجوز فيها الحبس الإحتياطى وذلك عند نظر إستثناف ذلك الأمر من صاحب الشأن ، سواء المتهم ، أو النبابة العامة .

يضاف إلى ذلك خطورة ذلك الإجراء وتعرضه للحرية الشخصية لإنسان وبالتالى فإنه يتعين إبراز الأسباب والدواعي لإصدار الأمر بالحيس.

# تنص المادة ١٤٢ (فقرة أولى) المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" ينتهى الحبس الإحتياطى بمضى خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ، وع ذلك يجوز لقاضى التحقيق قبل إنقضاء تلك المدة ، وبعد سماع أقوال النيابة العامة ، والمتهم ، أن يصدر أمر بمد الحبس مدداً مماثلة بحيث لا تزيد مدة الحبس في مجموعة على خمسة وأربعين يوماً " . (¹)

# الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٤٢ (فقرة أولى) العدلة

وضع المشرع فى الفقرة الأولى من هذه المادة أحكاماً مستحدثة لـم يكن منصوصاً عليها فى المادة قبل تعديلها ويمكن أن نجمل هـذه الأحكام المستحدثة فى :

أُولاً: - أن الشرع قد اشترط فى النص المعدل على وجوب إصدار الأمر بمد الحبس من قاضى التحقيق قبـل إنقضاء مـدة الخمـس عشـر يومـا ولـس بعد انتهائها

ذلك أن المشرع قد أوجب على قاضى التحقيق إذا رأى مده مدة الحبس الإحتياطى أن يصدر ذلك الأمر قبل إقضاء مدة الخمس عشر يومساً وليس بعد إنتهائها ، في حين أن نص المشرع لم يشترط ذلك في الفقرة الأولى من المادة قبل تعديلها .

<sup>(</sup>١). نص المادة ٢ ١/١ قبل التعيل : " ينتهى الحيس الاحتياطى حتما بمضى خمسة عضر يوما على حيس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النوابة العامة والمتهم ان يصدر امرا بعد الحيس مدة او مندا اخرى لا يزيد مجموعها على خمسة واربعين بوما " .

العنباولي واحالج العنازي

# ثانياً :- أن الشرع أوجب في النص المعدل ألا تزيد مدة أمر الحبس من

" قاضى النحقيق في الرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

حيث ورد نص المشرع بأن يصدر أمر بمد الحيس مدداً مماثلة وهي خمسة عشر يوماً بحيث لا تزيد مدة الحبس في مجموعــة علــي خمســة وأربعين يوماً .

- بينما كان النص السابق يجيز لقاضى التحقيق أن يصدر الأمر بمد الحيس مده واحده لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً .

#### نص المادة ١٤٣ فقرة أخيرة المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الإحتياطى على ثلاثة أشهر ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل إنتهاء تلك المدة ، ويجب على النيابة العامة في هذه الحالة أن تعرض أمر الحبس خلال خمسة أيسام على الأكثر من تاريخ الإعلان بالإحالة على المحكمة المختصة وفقاً لأحكسام الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من هذا القانون لأعمال مقتضى هذه الأحكسام وألا يجب الإفراج عن المتهم .

فإذا كانت التهمة المنسوية إليه جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الإحتياطي على خمسة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمسر مسن المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد عن خمسة وأربعون يوماً قابلسة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم " . (')

# الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٤٣ (فقرة أخيرة) المعدلة

استحدث المشرع بتعديله الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ من قاتون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ أحكاماً عديدة وهامة نجملها فيما يلى :

<sup>(</sup>١) نص المادة ١٤٣ قلرة أغيرة قبل التعديل: " وقى جميع الاحوال لا يجوز أن نزيد مدة الحبس الاحتياطى على سنة شهور ، ملم يكن المتهم الاول قد اعن باحلاته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، فقا اكتب التهمة المنسوبة اليه جناية قلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على سنة شهور الا يحد الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة بعد الحبس مدة لا تزيد على غمسة واريحين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد اخرى مماثلة ، والا وجب الافراج عن المتهم فى جديم الاحوال " .

أولاً : أن المشرع قد وضع حداً أقصى للدة الحبس الإحتياطى فى الجنح فجعله ثلاثة أشهر :

ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل إنتهاء تلك المدة .

ذلك أن المشرع قد وضع حداً أقصى لمدة الحسيس الإحتياطى الذى يباشره سلطة التحقيق ، سواء كانت النيابة العامة ، أو قاضى التحقيق ، وذلك فى الجنح التى لم يعلن فيها المتهم بإحالته المحكمة المختصة فجعله ثلاثة أشهر فى المادة بعد التعيل .

ثانياً : أن المشرع أوجب على النيابة العامة في حالة إعلان المتهم بالإحالة إلى الحكمة وقبل إنتهاء مدة الثلاثة أشهر سالغة الذكر ضرورة عرض أمر الحبس على الحكمة المختصة وقيدها في ذلك بمدة معينة هي خمسة ايام من تاريخ إعلان المتهم بالإحالة إلى المحكمة المختصة ورتب على عدم الترام النيابة العامة بتلك المدة ووجوب الإفراج عن المتهم .

ولا شك أن غرض المشرع من ضرورة عرض أمر الحبس على المحكمة في تلك الحالة هو عدم تطبق مصير المتهم المحبوس إحتياطياً على نمة المحاكمة ، ولحين تحديد جلسة انظر الموضوع والذي قد يستغرق وقتا طويلاً فأراد حسم مسألة الحبس الإحتياطي بعرض المتهم على المحكمة المختصة وفقاً لأحكام المادة ١٥١ من تاريخ الإجراءات والتي تتصرف بشأن أمر الحبس أما الإفراج أو بما تراه وهذا حكم استحدثه المشرع لم يكن منصوصاً عليه في المادة قبل التعديل .

ثالثاً: وضع المشرع حدا أقصى لسلطة التحقيسق للحبس الإحتيساطى فى الجنايات هى مدة الخمسة أشهر ولا يجوز عدها بعد ذلـك - إلا بعــد عــرض الأمــر علــى المكمــة المُتصــة بمــد الصبس للنظر فيه.

إذا كاتت التهمة المنسوبة للمتهم المحبوس إحتياطياً جناية فقد وضع المشرع حدا أقصى لسلطة التحقيق للحبس الإحتياطى هى مدة الخمسة أشهر ولا يجوز مدها بعد ذلك إلا بعرض الأمر على المحكمة المختصة بمد الحبس للنظر فيه ، ورتب على عدم الإلتزام بعرض أمر الحبس بعد مرور الخمسة أشهر وجوب الإفراج عن المتهم .

رابعاً: وضع الشرع فى التعديل حداً أقصى للحبس الإحتيباطى فى مراحل الدعوى جميعها فى الجنايات والجنح ، وهى ألا تزييد محدة الحبس الإحتيباطى عن ثلث الحيد الأقصى للعقوبية السالية للحربة

ذلك أن المشرع فى التعديل قد وضع حداً أقصى للحبس الإحتياطى فى مراحل الدعوى جميعها بما فيها مرحلة التحقيق الإبتدائي فوضع قاعدة عامة لذلك تسرى فى حالة الجنح والجنايات ، وهى ألا تزيد مدة الحبس الإحتياطى عن ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية .

ثم عاد ووضع حداً أقصى للحيس الإحتياطى فسى الجنحسة ، وهذا يقترض أن يتجاوز ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية وهو مدة سنة أشهر ففى هذه الحالة تلتزم المحكمة المختصة بمدة سنة أشهر إذا كانست الواقعة جناية ، ثهم وضع

قاعدة خاصة بالنسبة للجنايات المعاقب عليها بالمؤيد أو الإعدام فسارتفع بالحد الأقصى من ثمانية عشر شهراً إلى سسنتين وهذا الحكم لميم يكن منصوصاً عليه في المادة قبل التعديل وإنما كان النص يجرى على جواز عرض الأمر على المحكمة المختصة للنظر في أمر مد الحيس لمدة أو مدد أخرى أما بعد التعديل فأصبح الإفراج عن المتهم بعد إنقضاء الحد الأقصى للحبس الإحتياطي كما حدده المشرع على النحو المتقدم وجوياً ولا يجوز تمديده تحت ثمة مسمى آخر.

#### نص المادة ١٥٠ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

"الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضى التحقيق من إصدار أمر جديسد بالقبض على المتهم ، أو حبسه إذا ظهرت أدلة جديسدة ضده ، أو أخسل بالشروط المفروضة عليه ، أوجدت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الإجراء مسع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤٣ من هذا القانون ." (')

#### الأهكام الستحدثة في نص المادة ١١٥٠لعدل

أدخل المشرع تعديلات على النص القديم في جهتين:

أولاً: استبدال النص لفظ إذا ظهرت أدلة جديدة باللفظ الوارد بالنص قبل تعديله وهو "إذا قويت أدلة جديدة "فالمشرع قصد من تعديل اللفظ ألا يكون الدليل سند القبض والحبس بعد الإفراج ليس مطروحاً أمام سلطة التحقيق في مرحلة التحقيق وإتما هذا الدليل قد ظهر بعد صدور امر الإفراج مما يعنى أنه لم يكن له وجود من قبل .

ثانياً: أن المشرع قد حرص فى المادة المعدلة على المنص على عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤٣ المعدلة وهذا الحكم لم يكن موجود بالنص قبل تعديله ولا شك أن ورود تلك الفقرة فى النص أمر طبيعى وضرورى حتى تكون منظومة تعديل أحكمام الحسيس الإحتياطي متسعقة ومتناغمة لتحقيق الغرض من هذا التعديل.

 <sup>(</sup>١) - نص المادة ١٥ قبل التعبيل: " الامر الصادر بالافراج لا يمنع قاضى التحقيق من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم او يحببه ، اذا قويت الادلمة ضده أو اخل بالشروط المقروضة عليه ، أو جنت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الاجراء ".

#### نص المادة ١٦٤ فقرة ثانية من القانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" ولها وحدها كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جنايسة بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس إحتياطاً ، وللمتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه إحتياطياً أو بمد هذا الحبس . " (')

# الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٦٤ فقرة ثانية المعدل

استحدث المشرع بتعديله الفقرة الأخيسرة مسن المسادة ١٦٤ مسن قساتون الإجراءات الجنائية بالقاتون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ حكماً هلما نجمله فيما يلى:

# - حق للمتهم أن يستأنف الأصر الصادر بعبسه إحتياطيـاً أو بمد ّهذا الحبس

ذلك أن سياسة المشرع في تعديل أحكام الحبس الإحتياطي هو توفير الضمانات التي يكفل الحفاظ على الحرية الشخصية للمستهم والتسي كفلها

- ومن هذا المنطلق نجد أن الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعيلها كانت تجرى على \* أن ثها وحدها أى النياية العامة أن تستأثف الأمر الصادر في جناية بالإقراج المؤقلت عن المستهم المحبوس إحتياطياً \*
- أى أن هذه الفقرة كانت تقصر حق الإستئناف على النيابة العامة وفي
   حالة الإفراج عن المتهم فقط.

<sup>(</sup>١)- نص العادة ٢/١١٤ قبل التعديل: " .......... ولها وحدها كذلك ان تستقف الامر الصادر في جتابة بالأفراج العزفت عن المتهم المحبوس احتياطها " .

الا أن المشرع استحدث فى الفقرة بعد تعديلها حـق المـتهم فـى استثناف الأمر الصادر بحبسه إحتياطياً أو مد الحـبس وذلـك فـى جميـع الأحوال التى يصدر فيها أمر الحبس سواء من سلطة التحقيق أو المحكمـة المختصة وسواء كان أمر الحبس فى مرحلة التحقيـق الإبتـدائى أو كافـة مراحل التحقيق بالضوابط المنصوص عليها سابقاً.

وأبرز ما يمكن الإشارة إليه بصدد هذا التعديل بأنه حقق توازناً كان ضرورياً للغاية بين مصلحة التحقيق التى تباشرها النيابة العامسة وبسين مصلحة المتهم والحفاظ على حريته الشخصية وعدم تقييد تلك الحرية إلا فى أضيق نطاق حتى لا تنقلب إلى عقوبة تطبق عليه قبل الحكم فسى السدعوى الجنائية.

#### نص المادة ١٦٦ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" يكون ميداد الإستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر بالنسبة النيابة العامة ومن تاريخ إعلاله بالنسبة إلى باقى الخصوم ، عدا الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ من هذا القانون ، فيكون ميعاد إستئناف النيابة العامة لأمر الإفراج الموقت أريعاً وعشرين مساعة ويجبّ الفصل فى الإسئناف خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ رفعه . ويكون أستئناف المتهم فى أى وقت فإذا صدر قرار برفض استئنافه جاز له أن يتقدم باستئناف جديد كلما انقضت مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض " . (')

#### الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٦٦ المعدلة

استحدث النص المعدل بالقاتون ١٤٥ اسنة ٢٠٠٦ أحكاماً لم يكن منصوصاً عليها بالمادة قبل التعيل وذلك على التقصيل التالى:

- أولاً: تحديد ميعاد تلتزم المحكمة التى تنظر الإستئناف سواء كان مقاماً من النيابة العامة أو المتهم بالفصل فيه خلال ذلك الميعاد وهو ثمانية وأربعون ساعة وإلا تحصن أمر الإفراج ووجب تنفيذه فوراً بالإفراج عن المتهم إذا كان الإستئناف مقلماً من التيلية العلمة طعاً على أمر الإفراج المؤقت عن المتهم كما يجب الإفراج فوراً عن المتهم أيضاً في حالة إذا كان الإستئناف مقلماً من المتهم طعاً على الأمر الصلار يحسم إحتياطياً

<sup>(</sup>١). نص المادة ٢٠٦ قبل التحول: " يكون مبعد الإستفاف اربعا وعشرين ساعة في الحلة المنصوص عليها في الفقرة الشائية من المادة ٢٠٤ وعشرة ايلم في الاحوال الاخرى، ويبتدئ المبعاد من تلريخ صدور الامر بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقي الخصوم ".

أو بمده إذا لم تفصل المحكمة المختصة بنظره خلال الميعاد الدى فسرض المشرع وهو ثمانية وأربعون ساعة .

وهذا الحكم المتقدم استحدثه النص المعدل إذ لم يكن المشرع يلسزم المحكمة التى تنظر ذلك الإستئناف والذى كان مقصوراً على النياية العامسة بميعاد معين يتعين عليها الفصل فيه وإنما اكتفى فى النص فى المادة ١٦٧/فقرة ثانية قبل تعديلها على الفصل فى الاستئناف على درجة الاستعجال دون تحديد ميعاد اجرائى لذلك .

ثانياً: أن المشرع استحدث عدم تقييد استئناف المتهم لأصر الحبس الإحتياطى بميعاد معين خلافاً لإستئناف النيابة العامة لأصر الإفراج المؤقمت وأجاز للمتهم إستئناف الأمر الصادر بحبسه إحتياطيساً أو غيره في أي وقت منذ صدوره بل أنه أجاز له أيضاً إذا أقام استئنافه وتسم رفضه أنه يتقدم باستئناف جديد كلما اتقضت مدة ثلاثون يوماً مسن تساريخ صدور حكم الرفض وهذه أحكام لم يكن يتضمنها أو يشار إليها فسي السنص قبل تعبله.

#### نص المادة ١٦٧ الفقرات الأولى والثانية والثالثة المعدلة

" يرفع الإستنناف أمام الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إذا كان الأمر المستأنف صادراً من قاضى التحقيق بالحبس الإحتياطي أو بمدده فإذا كان الأمر صادراً من تلك المحكمة يرفع الإستئناف إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة وإذا كان صادراً مسن محكمة الجنايات يرفسع الإستئناف إلى الدائرة المختصة ويرفع الإستئناف في غيره هذه الحالات أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشسورة إلا إذا كان الأمسر المستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جناية أو صادرة من هذه المحكمة بالإفراج عن المتهم يرفع الإستئناف إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة ". (١)

فإذا كان الذى تولى التحقيق مستشار عملاً بنص المادة ١٥ من هذا القاتون فلا يقبل الطعن في الأمر الصادر منه إلا إذا كان متطقاً بالإختصاص أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بالحبس الإحتياطى أو بمده أو الإفسراج المؤقت ويكون الطعن أمام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة.

وفى جميع الأحوال يتعين الفصل فى الطعين في أوامسر الحيس الإحتياطى أو مده أو الإفراج المؤقت خلال ثمانية وأربعون ساعة من تاريخ رفع الطعن وإلا وجب الإفراج عن المتهم .

<sup>(</sup>١)- نص المادة ١٤٦٧/ ٢٠٢١ قبل التحيل: " يوقع الاستئناف الى محكمة الجنح المستنفة متطدة في غرقة المشورة الا اذا كان الامر المستنف صائرا بالاوجه الألمة الدعوى في جنابة فيرقع الاستنف الى محكمة الجنابات منطقة في غرفة المشورة.

وإذاً كان الذي توكّن التحقيق مستئفارا عملا بالعادة 10 فلا يقبل الطعن في الامر الصادر منه الا إذا كان متطقا بالإغتماس أو بالألاجة الأشعة الدعوى ويكون الطعن امام محكمة الجنابات منطقة في غرفة المشاورة. وعلى غرفة المشورة عند الغاء الامر بالألوجه الأقامة الدعوى ان تعيد القضية معينة الجريمة المكونة لها والاعار المرتكبة ونص القانون المنطبق عليها ولذك لاحقائها الى المحكمة المختصة "

وتختص دائرة أو أكثر من دوائر المحكمة الابتدائية أو محكمة الجنايات بنظر الاستئناف أو أوامر الحبس الإحتياطي أو الإفراج المؤقب المشار إليهما في هذه المادة.

#### الأحكام المستخدمة في نص المادة ١٦٧ أولى وثانية وثالثة المعدلة

استحدث المشرع في تلك المادة أحكاماً عديده لهم تكن منصوصاً عليها في المادة قبل التعديل ويمكن إيجاز تلك الأحكام في ما يلي :-

أولا: إذا كان أمر الحبس صادراً من قاضى التحقيق أو مده كان الافتصاص بنظر الإستئناف هى محكمة الجنح الستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة وإذا كان صادراً من هذه الحكمة كان الإختصاص بنظر الإستئناف محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة وإذا كان صادراً من محكمة الجنايات يرفع الإستئناف إلى الدائرة المختصة .

ذلك أن المشرع قد أنتهج في توزيع الإختصاص بنظر الإستئناف قاعدة متدرجة حسب السلطة التي أصدرت الأمر المستأنف فنص على أن ذلك الأمر إذا كان صادراً من قاضى التحقيق بالحبس الإحتياطي أو مده كان الاختصاص بنظر الإستئناف هي محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وإذا كان صادراً من هذه المحكمة كان الإختصاص بنظر الإستئناف محكية الجنايات منعقدة في غرفة المشورة ... الخ . وذلك على التفصيل السابق شرحه ونحيل إليه منعاً للتكرار .

هذا في حين أن المشرع كان يجعل الإختصساص بنظر الإسستثناف بالأمر قبل تعديل النص ١٦٧ لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فسي غرفسة المشوَّرة ولم يستثن من ذلك إلا حالة ولحدة فقط هى إذا كان الأمر المستأنف صادر بأن وجه إقامة الدعوى الجنائية في جناية ما فأناط الأختصاص ينظر الإستناف في هذه الحالة إلى محكمة الجنايات منعدة في غرفة المشورة.

ولا شك أن القاعدة التى اتبعها المشع فى التعديل هى التى تتفق مع المنطق القانونى والواقعى ، غذ لا يعقل أن يكون الأمر سسواء بالحبس الإحتياطى أو بمدة أو الإفراج صادرة من محكمة الجنايات مثلاً منعقدة فى غرفة المشورة ، ثم يوكل الإختصاص بنظر الإستناف فى هذا الأمر لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة وبالتالى فإن المشرع قد صحح بهذا التعديل وضعاً قد بيدو مقلوباً أو منتافياً مع المنطق العقلى والقانونى إذ المنطق القانونى يحتم أن يكون إستناف الأمر الصادر من سلطة أم سلطة أو محكمة إن جاز التعبير تعوها سواء باختصاصها أو تشسكيلها او خيرة أعضائها وهكذا .

ثانياً: أستحدث النص أيضاً تحديد ميعاد إجرائى يجب على الجهة المنوط بها نظر الإستئناف الصادر بالحبس الإحتياطى أو مده أو أمر الإفراج النقيد به وهو وجوب الفصل فى ذلك الإستئناف خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ تقديم الإستئناف ، ورتب على الإخسلال بهذا الإلتزام جزاء قاتونى هو وجوب الإفراج عن المتهم فوراً أى سعوط الأمر بالحبس الإحتياطى واعتباره كان لم يكن أو تحصين أمر الإفراج وفسى الحالتين يتعين الإفراج عن المتهم فوراً .

هذا في حين أن المشرع في المادة ١٦٧ قبل التعديل لسم يلسرم المحكمة التي تنظر إستثناف أمر الحيس الإحتياطي أو مده أو الأمر الصلار بالإفراج بميعاد معين أن تلتزم بالفصل في الإستثناف وإتما أكتفي بسالنص على " يفصل بالإستثناف على وجه الإستعجال "

ولا شك أن تحديد ميعاد معين تلتزم به المحكمة التي تنظر لإستئناف يتفق مع غرض المشرع من التعديل على أحكام الحيس الإحتياطي وهو ترسيخ وتأصيل لعدة مبادئ هي أن الأصل في الإنسان البراءة وبالتالي لا يجب المساس بحريته الشخصية إلا في أضيق نطاق تلك الحرية التي تكف الدستور بحمايتها وصونها كما سبق البيان وعدم ترسيخ الفهم بأن الحبس الإحتياطي عقوبة توقع على المتهم قبل بحث موضوع الدعوى الجنائية من المحكمة مما يترتب عليه إهدار حرية الإنسان وأدميته

وقد أعتبر المشرع تلك الإعتبارات أن تعنيق مصير المتهم المحبوس إحتياطياً فترة قد تطول أو تقصر لحين الفصل في الإستئناف أمراً ينطوى على الإخلال بالمبادئ المتقدمة ، لذا كان حريصاً على تحديد الميعاد الإجرائي المتقدم لتحقيق تلك الأغراض .

ثالثاً: استحدث أيضاً حكماً جديداً فى نقرته الثالثة من المادة ، فنص على تخصيص دائـرة أو أكثـر مـن دوائـر المكمـة الإبتدائيـة أو محكمة الجنايات بحسب الأحوال وتكون مختصة بنظر إستئناف أوامـر الحبس الإحتياطى أو الإفراج المؤقت الشار إليها آنفاً .

ولا شك أن هذا الاتجاه يتسق أيضاً مع حكمة المشرع من التعديل وهو ضمان السرعة في الفصل في الإستثناف للاعتبارات المتقدمة .

أما بالنسبة لنص المادة ١٦٧ قبل التعديل فلم يكن متضمناً لـذلك التخصيص وهذا أمر طبيعي إذا أن المادة كانست قبل تعديلها تجعل

الإختصاص بنظر إستئناف الأمر بالحبس الإحتياطى أو بمدة أو الإفراج من المنتصاص محكمة الجنح المستأنفة فقط منعقدة في غرفة المشورة إلا حالة واحدة أشرنا إليها آنفاً وكان الإختصاص لثمة دائرة لمحكمة الجنح المستأنفة وفقاً للاختصاص المكانى دون تخصيص دائرة لذلك .

#### نص المادة ١٦٨ الفقرات الأولى والثانية المعدلة

" ينفذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس إحتياطياً ما ثم تستأنفه النيابة العامة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٦٦ من هذا القانون ، وللمحكمة المختصة بنظر الإستثناف أن تأمر بمد حبس المتهم طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٤٣ من هذا القانون " . (')

#### الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٦٨ الفقرات الأولى والثانية المعدلة

ضمن المشرع المادة المعدلة أحكاماً مستحدثة نتفق مع ما أدخله من تعديلات على أحكام الحبس الإحتياطى في المواد السابقة وتحقيقاً للحكمة من هذا التعديل ويمكن إيجاز هذه الأحكام فيما يلى :

أولا: وجوب نفاذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم إذا لم تقم النيابة العامة باستنفافه خلال الميعاد المقرر قافوناً بسنص المسادة ١٦٦ المعدلة وجعل هذا الحكم عاماً وشاملاً للأوامسر الصسادرة بسالإقراج المؤقت سواء كان ذلك الأمر صادراً في جناية أو جنحة .

فى حين أن نص الفقرة الأولى من المادة ١٦٨ قبل التعديل كسان يقصر تلك الحالة وهى نفاذ الأمر الصادر بالنفاذ المؤقت على مواد الجنايات فقط دون مواد الجنح ، أى أن نفاذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم والذى اقتضى فيه ميعاد الإستثناف طبقاً لتص المادة ١٦٦ دون أن تستأثقه

<sup>(</sup>١) - نيص المدادة ١٠/١ ، ٢ قبل التعديل: " لا يجوز في مواد الجنابات تنفيذ الامر الصادر بالافراج المرأف عن المدود عن المدود الامراك عن المدود عن المدود عن المدود الامراك عن المدود عن المدود المراكبة المدادة عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن المدود المراكبة عن المدود المراكبة عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن المدود المراكبة عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن المدادة المراكبة عن المدود المراكبة عن المدود المراكبة عن عن المدود المراكبة عن المرا

النيابة العامة في ظل المادة قبل التعديل كان قاصراً على أمر الإفراج الموقت الصادر في الواقعة التي تشكل جناية وفقاً للقانون وبالتالي فإن تطبيق هذا النص قبل التعديل لم يكن شاملاً للواقعة التي يشكل فيها الفعل المسند للمتهم جنحة.

وفى نظرنا أن إتجاه المشرع فى المواد المعدلة هو الذى يتفق مع المبادئ الواقعية والقانونية إذ أن تعريف الحبس الإحتياطى لا يختلف باختلاف الوصف القانوني الواقعة المسندة إلى المتهم وهل تشكل جنايسة أو جنحة ، فهو فى الحالتين واحد إذ ينطوى على سلب حرية المتهم الشخصية وتقيدها فى مكان معين أعد لذلك (السجون - الليمانات) بأتواعها ولمسدة معينة وبالتالى لم يكن هناك مبرر للتفرقة بين وصف الفعل المستند إليسه سواء كان هذا الفعل جنائى أو جنحة إذ أن النتيجة المترتبة بصدور الأمسر بالحبس الإحتياطى فى الحالتين واحدة وهى سلب أو تقييسد حريسة المستهم الشخصية ، ولذلك كان من الضرورى النظر إلى النتيجة المترتبة على الامر بالحبس الإحتياطى للمتهم لا إلى جسامة الفعل المسند إليه .

ثانياً: هق الحكمة المختصة بنظر إستئناف أمر الإفراج المؤقت عن المتهم الحبوس إحتياطياً إذ رأت قبول الإستئناف أن تـأمر بمـد حبس المتهم .

إتساقاً مع ما الدخله المشرع من تعديلات على المحكمة المختصة بنظر الإستئناف كما سلف البيان فإنه قد نص على حق المحكمة المختصة بنظر الإستئناف وفقاً لما نص عليه في المادة ١٦٧ المعلسة إذ رأت قبول الإستئناف بمد حبس المتهم إلا أنها في هذه الحالة تتقيد بالضوابط والحدود

التى وضعها المشرع لها فى العادة ١٤٣ من هذا القانون والسائف بيانها بالشرح والتوضيح .

أما نص الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ قبل التعديل فهو مقراً حق محكية الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بمد حسيس المستهم إذا قيلت إستئناف النيابة العامسة بسالطبع أن تمد حسيس المستهم بمراعساة نص المادة ١٤٣.

وتجدر الإشارة هذا أن نص المادة قبل التعديل جاء متسقاً مع نصص المادة ١٦٧ قبل تعديلها أيضاً والتي كاتت تقصر الإختصاص بنظر إستئناف أمر الحبس الإحتياطي وأمر الإفراج المؤقت على محكمة الجنح المستأثقة منعقدة في غرفة المشورة ، و بالتالي فإن نص المادة ١٦٨ قبل التعديل قد قصر سلطة مدة الحبس على محكمة الجنح المستأثقة منعقدة في غرفة المشورة دون باقي المحاكم المنصوص عليها في المادة بعد التعديل وقد تعرضنا لتقييم هذا الاتجاه آنفاً .

#### نص المادة ٢٠١ فقرة أولى المعدل

" يصدر الأمر بالحبس من النيابة العامة من وكيل نيابة على الأقسل وذلك لمدة أقصاها أربعة أيام تالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان منصوصاً عليها من قبل . " (')

" ويجوز السلطة المختصة بالحبس الاحتياطى أن تصدر بدلا منه أمراً يأخذ التدابير الآتية :

الزام المتهم بعدم مباحة مسكنة أو موطئه .

٧- إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة -

٣- خطر ارتياد المتهم أماكن محددة .

فإذا خالف المتهم الالتزامات التي يقرضها التدبير جاز حبسه إحتياطياً ويسرى في شأن مدة التدبير أو مدها والحد الأقصى لها واستثنافها ذات القواعد المقررة بالنسبة إلى الحبس الإحتياطي .

## الأحكام الستحدثة في نص المادة ٢٠١ فقرة أولى العدل

استحدث المشرع بالنص المعدل أحكاما لم تكن منصوصاً عليها في المادة قبل التعديل ويمكن أن نعرض لهذه الأحكام فيما يلي:

أولا: أستوجب المشرع في النص المعدل أن يصدر أصر الحبس الاحتياطي عن وكيل نيابة على الأقل ونعل ما حدا المشرع إلى استحدث ذلك الحكم هو حرصه على توافر الخبرة اللازمة فيمن يصدر ذلك الأمر الذي ينطوى على درجة كبيرة من الخطورة لإنطوائه على المساس بحرية الستهم

 <sup>(</sup>١)- تص المادة ١٠/١٠ قبل التحيل: " الامر بالحيس الصادر من النباية العامة لا يكون نافذ المفعول الا نمدة الاربعة أينام التاليبة للقيض على المتهم ، او تسليمه للنبايبة العامة اذا كنان مقبوضنا عليه من قبل ".

التشخيصية أما نص المادة ٢٠١ قبل التعديل فلم يكن متضمنا ذلك الحكسم المستحدث بل كان إصدار ذلك الأمر منوطا للنيابة العامسة دون اشستراط درجة معينة.

ثانياً: استحدث المشرع هكماً آخر هو أنه أجاز للسلطة المختصة بإصدار أمر الحبس الاحتياطى سواء كانت النيابة العامة أو المحكمة المختصة أن تصدر بعدلاً من أمر الحبس الاحتياطى أحد التدابير المنصوص عليها في المادة المعدلة وهي:

- ١- إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنة أو موطنه .
- ٧- إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة .
  - " ٣- حظر ارتياد المتهم أماكن محددة .

وهذه التدابير لم يكن منصوصاً عليها في المادة ٢٠١ قبل التعديل ولا شك أن المشرع قد قصد من النص على هذه التدابير توسع فى تقديم البدائل للحبس الاحتياطي حتى لا يتم اللجوء إليه إلا فى الأحسوال التسي تستهجبه نظراً لخطورته في نفس الوقت اللجوء إلى التدبير البديل يحقق التوازن بين المحافظة على مصلحة التحقيق وحرية المتهم الشخصية.

#### نص المادة ٢٠٢ فقرة ثانية المعدل

" وللقاضى مد الحبس الاحتياطى لمدة أو لمدد متعاقبة لا تجاوز كل منها خمسة عشر يوماً وبحيث لا تزيد مدة الحبس الاحتياطى فى مجموعها على خمسة وأربعون يوماً " (')

#### الحكم الستحدث في نص المادة ٢٠٢ فقرة ثانية العدل

• حرص المشرع على النص على تحديد الحد الأقصى للمدة التى يمدد فيها القاضى الجزئى الحبس الاحتياطى للمتهم حال عرضه عليه من النيابــة العامة فحددها بخمسة عشر يوماً لكل مدة ولم يكن منصوصــا علـــى ذلــك صراحة فى المادة قبل التعديل الذى كان ينص على إنه " للقاضى مد الحبس الاحتباطى لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع عدد الحــبس علــى خمسة وأربعون يوماً " .

<sup>(</sup>١)- نص المادة ٢/٢ قبل التعول: " والقاضى مد الحيس الاحتياض لمدة او تمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحيس على خصمة واريعين يوما " .

#### نص المادة ٢٠٥ فقرة ثانية معدلة

" وللمتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه احتباطياً أو بمده هذا الحبس من القاضى الجزئى أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفية المشورة وللنيابة العامة إذا استلزمت ضرورة التحقيق أن تستأنف الأمر الصادر من القاضى الجزئى أو من محكمة الجنح المستأنفة في غرفة المشورة بالإفراج عن المتهم المحبوس احتباطياً وتراعى في ذليك أحكام الفقرة الثانيية من المسادة ١٦٤ والمسواد مين ١٦٥ اليي ١٦٨ مين هذا القانون " . (')

#### الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٠٥ فقرة ثانية المعدل

استحدث المشرع في النص المعدل أحكاماً تتفق مسع الحكمسة مسن التعديل وهي توقير أكبر قدر من الضمانات التي تكفل عدم المساس حريسة المتهم الشخصية إلا في أضيق نطاق وكان هذا النص كما سبق القول وغيره من النصوص التي تتعلق بحق المتهم في الاستناف تطبيقاً وتفعيلاً لسنص المادة ١٧ من الدستور المصري ويمكن إيجاز هذه الأحكام فيما يلي :

أولاً : هق المتهم في استثناف الأمر الصادر بحبسه اهتياطيا أو بمده .

 <sup>(</sup>١) نص المادة ٥٠٢/٥ قبل التعولي: " وللنهابة العامة في مواد الجنايات أذا استئرمت ضرورة التحقيق
 ان تسناتف الامر الصادر من القاضى الجزئي بالافراج عن المتهم المحبوس احتباطيا وتراعى في ذلك
 احكام الفقرة الثانية من العادة ١٠٤ والمواد من ١٦٥ الى ١٦٨ من هذا القانون .

اجاز "المشرع للمتهم الحق في استئناف الأمر الصادر بحبسه احتياطيسا أو بعده والصادر من القاضى الجزئى أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وهذا الحق مستحدث في النص المعدل لم يكسن منصوصسا عليه في المادة قبل العيل وإنما قصر النص على حق النيابة العامسة وفسى مواد الجنايات فقط أن تستأنف الأمر الصادر من القاضى الجزئى أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالإفراج عن المتهم ولم يمسنح هذا الحق للكتهم.

ثانياً: أعطى الشرع النيابة العامة حق استئناف الأمر الصادر بالإفراج المؤقت من القاضى الجزئس ومحكمة الجنح المستأنفة فى الجنايات والجنح على السواء

أى أنه لم يعد يقصر هذا الحق على الأمر الصادر في مواد الجنايات فقط كما كان النص قبل التعديل وإنما جاء النص شاملاً لكل سواء كان الأمر بالإفراج يتعلق بفعل يشكل جناية أو جنحة وذلك انسب بالمتهم الذي يكون له الحق في استثناف الأمر الصادر بالحيس الاحتياطي سواء في جنايــة أو جنحة .

وهكذا يمكن القول بأن المشرع بهذا التحديل ويتعديل المواد مسالفة البيان والتى تمنح حق استثناف الأمر الصادر بالحبس الاحتياطي للمتهم قسد سد نقصاً تشريعياً وأعطى تفعيلاً لنص دستورى لم يكن مطبقاً فسى حسالات تقييد حرية المتهم في الحالات العامة وهو نص المادة ٧١ مسن الدسستور السابق الإشارة إليها ،ولا شك أن هذا المنحى يتفق مع سياسة الدولة فسى الاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتشريعي .

## نص المادة ٢٠٦ مكرر فقرة أولى المعدلة

" يكون لأعضاء النيابة العامة بين درجة رئيس نيابة على الأقسل بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثاني والثالث مكسرر والرابع من الكتاب من قاتون العقوبات ويكون لهم فضلاً عن ذلك سلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة المثبتة بالمادة ١٤٣ من هذا القانون فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى المشار إليه بشرط ألا تزيد مدة الحبس فى كل مرة عن خمسة عشسر يوماً "

## الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٠٦ مكرر نقرة أولى العدل

استحدث المشرع في النص المعدل أحكاماً تتفق مسع الحكمسة مسن التعديل وهسسى:-

أولا: - اشترط فى حالة إعطاء أعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقل سلطات قاضى التحقيق الا تزيد مدة الحبس فى كل مرة عن خمسة عشر يوماً.

حيث سبق القول بأن المشرع استحدث حكماً ضمنه تعديل خاص بتحديد حد أقصى لأمر الحبس الذي تصدره النبابة العامة تطبيقاً لنص المادة ٢٠٦ مكرر وعند توافر إحدى الحالات فاشترط الا تزيد مدة الحبس في كال مرة عن خمسة عشر يوماً في حين أن الأمر الصادر مان النيابات العامسة

Bliffy Spall Brainel Inited

اعمالاً لاختصاصها بمقتضى نص المادة ٢٠٦ مكرر قبل التعديل لــم يكــن مشروطاً بحد أقصى لكل مرة يتم فيها إصدار الحبس فجاء المشرع بالتعديل فوضع حداً لذلك .

وكما سبق القول بأن ذلك التعديل هو تطبيق لنص المسادة ٤١ مسن الدستور السابق الإشارة إليه ويتمشى مع هدف المشرع من سياسة تعسديل أحكام الحبس الاحتياطى وكافة أوامر الحبس التى تصدر قبل صدور حكم بات نعقاب المتهم وهو توفير أكبر قدر من الضمانات لعدم إساءة استعمال هذا الحق واستعمائه في أضيق نطاق لا سيما لمبدأ أن الأصل في الإسسان البراءة إلى حين صدور حكم بات بالإدانة .

#### نص المادة ٢٣٧ مكرر فقرة أولى المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بسالحبس السذى يوجسب الفاتون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه وإذا لم يكسن للمستهم الحاضر في جنحة معاقب عليها بالحبس وجوباً محام وجب على المحكمة أن تندب له محامياً للدفاع عنه "

# الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٣٧ مكرر نقرة أولى المعدل

استحدث المشرع حكماً هاماً لم يكن منصوصاً عليه في المادة قبل التعديل ، هذا الحكم هو

# وجوب حضور محام مع المتهم الحاضر في جنحة معاقبا عليها بالحبس وجوباً .

فقد رأى المشرع خطورة الجنح المعاقب عليها يالحبس وجويساً بالنظر إلى غلظة العقوبة وبالنائى فساوى بينها وبين الجناية فى هذا الشأن فاستلزم وأوجب على المحكمة أن تندب محامياً المتهم الحاضر جنحة معاقب فيها بالحبس وجوياً ليتولى الدفاع عنه ولم يجعل هذا الأمر متوقفاً على الردة المحكمة أو المتهم إذ تلتزم المحكمة بهذا الندب حتى ولو لمم يطلب المتهم بل تقوم المحكمة به من تلقاء نفسها شأتها فى ذلك شسأن محكمة الجنايات بهذا الخصوص إذ أن هذا التعيل كما سبق البيان هو تطبيق للنص المستورى (المادة 19) ويترتب على الإخلال بهذا الالتزام بطلان ما قامت به المحكمة من إجراءات فى غيبة محامى المتهم وكذا بطلان الحكم الصادر اعمالاً للقاعدة ما بنى على باطل فهو باطل .

#### نص المادة ٣١٢ مكرر المضافة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

" تلتزم النيابة العامة بنشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطياً وكذلك كل أمر صادر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنانية قبله في جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة الحكومة ويكون النشسر في الحالمين بناء على طلب النيابة العامة أو المتهم أو أحد ورثتسه وبموافقسة النيابة العامة في حالة صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى

وتعمل الدولة على أن تكفل الحق في مبدأ التعويض المادي عن الحبس الاحتياطي في الحالتين المشار اليهما في الفقرة السابقة وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قاتون خاص " (')

#### الأحكام المستحدثة في نص المادة ٣١٢ مكرر العدل

استحدث المشرع بإضافة هذا النص لقاتون الإجراءات الجنائية أحكاما غاية في الأهمية إذ أنها تشكل في جميع الأحوال جبراً لما لحق بالمتهم من أضرار نتيجة لحبسه احتياطيا في واقعة ثبت براعته منها بحكم بات وتتمثل هذه الأحكام فيما يلى :-

أولا :- ألزم المشرع النيابة العامة في حالية صدور حكم بيات ببراءة المنهم السابق حبسه احتياطيا بأن تنشر حكم البراءة والأمسر الصادر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبليه في جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة الحكومة .

<sup>(</sup>١). هذه المادة مضافة بالقانون ١٤٥ لسفة ٢٠٠٠ .

وقد جعل المشرع النشر فى الحالتين بناء على طلب النيابة العامة أو المنهم أو أحد ورئته ، إلا أنه استلزم موافقة النيابة العامة مع النشسر فسى حالة صدور أمر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى .

ولعل ما دعا المشرع إلى إضافة هذا النص الهام إلى قسانون الإجراءات الجنائية وما يتضمنه من إقرار لحق المتهم في إظهار وإعلان براءقه أمام المجتمع إذ أنه عندما يحكم ببراءة المتهم أو يصدر أمر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى فإن الأصل هنا إبطال الإجراء غيسر المشسروع ومسا يستتبعه من عدم التعويل على الدليل المستمد منه.

ولا شك فى خطورة الإجراء الخاص بالحبس الاحتياطى بما يترتب عليه من حرمان المتهم من حريته ويبعده عن حياته الاجتماعية ويعطل أعماله ورزقه ويهدد أسرته بالضياع لذلك فقد رأى المشرع جبراً لبعض الضرر وليس كله إنه فى حالة صدور حكم بات بالدائرة أو أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بخصوص ما نسب إلى المتهم فى هذه الحالة تنتسزم النيابة العامة بنشر ذلك الحكم أو الأمر فى جريدتين واسعتى الانتشار على نفقة الدولة وهذا ردا لكرامة المتهم الذى غالباً ما أصيب بأضرار جسيمة لا يجيرها هذا النشر .

# ثانيا :- إلتزام الدولة بالتعويض المادى فسى حالة صدور حكم بنات ببراءة المتهم السابق حبسه احتياطيا أو أمسر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله

فقد حرص المشرع فى الفقرة الثانية إلى الإشارة إلى أن الدولة تعمل على أن تكفل الحق فى مبدأ التعويض المادى عن الحبس الاحتياطى فسى الحانبن المشار اليهما فى الفقرة السابقة وفقا لقاتون يصدر يسنظم تلك

الإجراءات ولا شك أن المشرع قد أقر مبدأ التعويض المادى عن الحبس الاحتياطى فى حالتى البراءة وصدور الأمر بأنه لا وجه لإقامة السدعوى الجنائية إلا أنه أحال بالنسبة للإجراءات والقواعد المنظمة لهذا التعويض لقانون خاص سيصدر فيما بعد .

والواقع أنه قبل هذا النص لم يكن مبدأ نشر حكم البراءة والأمر بأن لا وجه موجود وكذلك مبدأ التعويض المادى وذلك رغم نصص الدستور المصرى لسنة ١٩٧١ في مادته السابعة والخمسين على أنه: "كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة لمصواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمسة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولسة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ".

ويلاحظ هنا أن المشرع الدستورى قد استخدم نفظ الدولة لا القانون بشأن الالتزام بالتعويض ولم يستخدم نفظ القانون أى أنه يقصد إلزام الدولة كشخص معنوى عام يتكفل بتعويض المواطنين عما يقع من اعتداء على حرياتهم .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع الفرنسى قد أخذ بمبدأ التعويض عن الحبس الاحتياطى فى حالة صدور حكم بات بالبراءة أو صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو إذا ترتبت على الحبس الاحتياطى ضسرر غير عادى وبالغ الجسامة ولا يشترط لتقرير التعويض ثبوت أى خطأ مسن الجهة التى أمرت بالحبس أى أن المشرع الفرنسسى فسى تقريسره بفكسرة التعويض عن الحبس الاحتياطى قد اعتنى فكرة تحمل المخاطر كأساس لمسئولية الدولة .

ولا شك أن المشرع يقر أن قانون مبدأ التعويض المادى عن الحبس
 الاحتياطى فى المادة ٣١٢ مكرر فإننا على يقين من أن ذلك سيستتبع حتما
 صدور القانون الذى ينظم قواعد وأسس وإجراءات هذا التعويض.

يبقى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن حق طلب النشر مقرر أيضا إلى جانب النيابة العامة للمتهم أو حدد ورئته فى حال وفاته فيجوز للمستهم أو أحد ورثته التقدم للنيابة العامة بطلب نشر الحكم البات بالبراءة ، أو الصادر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، ولا يتوقف هذا الطلب علسى موافقة النيابة العامة إلا فى الحالة الأخيرة فقط .

القسم الثانى الطلح البنائى الصلح البنائى

#### تمهيد : إعتبارات الصلح

أجاز القانون في بعض الأحوال بإرادة النيابة العامة أو غيرها من الجهات أو إرادة المتهم والمجنى عليه إنهاء الدعوى الجنائية بطريق الصلح ويرجع نظام الصلح إلى عدة اعتبارات مفتلفة هي :-

- ١- نفاهة الجرائم وتوفير مصاريف الإجراءات ، كما هو في المسادة ١٨ ،
   ١٨ مكررا بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات نجنائية .
- ٢- المصلحة فقد قدر المشرع توافر المصلحة في الصلح في بعيض الجرائم . وورد بعضها بقانون العقويات وبعضها في القوانين الأخرى .
  - ٣- تبسيط الإجراءات
- ٤ مراعاة ظروف المجنى عليه أو المتهم ، أو ظروف الواقعـه موضـوع
   الدعوى.

#### تعبريف الصليح :-

#### عرفته محكمة النقض بأن :-

" عقد يحسم په الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعـا محــتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من إدعائه ".

# ر الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٥ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ ص٦٧ ق٤٦ ص٢٣٦ )

وطالما أن الصلح الجنائى هو عقد بين المتهم والمجنى عليه أو من المتهم والجهة المسئولة من الضيطية القضائية ومسن شم فسإن لمحكمسة الموضوع كامل السلطة فى تقدير ما ينطوى عليه العقد المقدم لها صلحا كان أو سواه، كما أن لها حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتهسا

وتفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ، ولا رقابة لمحكمة النقض فيما تراه ساتفا ولا يتنافى مع نصوص العقد ، وإذا كانت محكمة الموضوع قد فسرت ما جاء بعقد الصلح بان الزوجة قد التنصت بمقتضاه التعويض بصفتها الشخصية فحسب وليس بصفتها وصية على القصر بما لا خروج فيه عما تحتمله عباراته ويما له مأخذه الصحيح من مدوناته التي لم يرد فيها ما يشير من قريب أو بعيد بان الزوجة قد القضيت تعويضا لصالح القصر بموجب ذلك الصلح فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى مخالفة الثابت بالأوراق لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

﴿ الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦ س٣٠ ق٧١ ص٤٨١)

#### نظام التصالح في التشريعات الفرنسية :-

" وقد بدأت فرنسا فى إدخال نظام الصلح فى تغسريعاتها منسذ نهايسة القرن الثامن عشر ، ويدأت بالنص عليه فى قواتين الضراتب والجمارك ثسم أفردت له عددا من نصوص قاتون العقويات الاقتصادى الصادر فسى ٣٠ يونيه ١٩٤٥ وأصبح نظاما عاما تطبقه المسلطات فسى جميسع الجسراتم الاقتصادية تقريبا إلى حد الدعوى نقضى بالصلح فى تسعين فى المائة مسن هذه الجراتم على الأقل .

وقد بالغ الشارع الفرنسى فى الاهتمام بنظام الصلح إلى حد أنه نص عليه كسب من أسياب انقضاء الدعوى الجنائيسة فسى قساتون الإجسراءات الجنائية الفرنسى الذى عمل به فى أول يناير سنة ٥٩١٩.

فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من هذا القانون على أن الدعوى الجنائية قد تنقضى أيضا بالصلح وذلك في الحالات التي ينص عليها

القاتون صراحة وتنص المادة ١٩ من القانون رقسم ١٤٨٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بجرائم التموين على الصلح كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لبعض الجرائم الواردة به وفضلا عن جرائم التموين وتحديد الأسعار نسص على الصلح أيضا في المواد ١٩٥٨/١٢/٢٣ من قاتون ١٩٥٨/١٢/٣٣ الخساص بتوزيع القوى والمنتجات الصناعية وفي المادة العاشرة من قاتون ٣٠ مايو

ولا يجوز الخلط بين الصلح كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية والتنازل فيجوز الجهة المختصة التنازل عن الطلب ولو لم تتوافر شروط الصنح ما لم يكن الصلح شرطا لهذا التنازل كما في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم التعامل بالنقد وهي مسألة جوازية فقي الدعاوى المصحوبة بقيد الطلب في رفعها من الجهة المختصة يجوز لصاحب الشأن المنكور أن يتنازل عن شكواه أو طلبه أثناء نظر الدعوى في اى مرحلة من مراحلها .

. وفى هذه الحالة يرتب على هذا التنازل عن التصالح بين المستهم والمجنى عليه فى شئونهما المدنية بأنه يمس الدعوى الجنائية ذاتها ولأنسه يرتبط بأية تسوية مالية ، وقد نصت على انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل ( المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ) ( )

### التصالح في التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجنائية المصرى :-

وسع المشرع من نطاق التصالح في الجنح والمخالفات عموما في التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجنائية في محاولة للحد من زيادة عدد القضايا التي تمتلئ ساحات المحاكم بها ، ولاختصار الجهد والوقت والعب،

 <sup>(</sup>١)- المستثنار الدكتور / مدحت محمد سعد الدين - نظرية الدلوع في قانون الإجراءات الجنائية ، طبعة نادي القضاة ص١٦٥ .

الملقى على عاتق القضاة أثناء نظر هذه القضايا ، فاستحدث في قانون الإجراءات الجنائية نص المادة ١٨ مكرر بموجب القيانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الإجراءات وحسناً فعل ، فأجاز بمقتضاه التصالح وأوجب على مأمور الضيط القضائي المختص عند تحريب المحضر أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله في المخالفات ، ويثبت ذلك في محضره وعلى أن يكون عرض التصالح في الجنح بمعرفة النيابة العامية ، وعلى المتهم الذي يقبل التصالح أن يدفع خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالي لعرض التصالح مبلغاً يعادل ربع الحدد الأقصى للغرامية المقررة للجريمة ، أو قيمة الحد الأخنى أيهما أكثر .

ولا يسقط حق المتهم في التصالح بقوات ميعاد السدفع ، ولا بإحالسة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع مبلغاً يعسادل نصف الحسد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة وتنقضى الدعوى الجنائيسة بسدفع مبلغ النصالح على ألا يكون لذلك تأثير على الدعوى المذنية

### ثم عدلت المادة ١٨ مكرر لقانون ٧٤ لسنة ٢٠٠٧

" واستحدث القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قسانون الإجسراءات الجنائية نظام التصالح من المجنى عليه مع المتهم في بعض أنواع الجسنح أثراً في الدعوى الجنائية يتقرير القضائها متى أثبت ذلك الصلح .

<u>وسنعرض في الفصل الأول</u> التصالح في المخالفات والجنح المعاقب عليها جوازيا فيما لا يزيد المعاقب عليها جوازيا فيما لا يزيد الد الاقصى فيها عن ستة أشهر .

وفى الفصل الثاقي التصالح من المجتى عليه مسع المستهم وقسى الفصل الثالث أثر الصلح .

# الفصل الأول

### التصالح في الجنح و المخالفات

نص المادة 10 مكرراً المضافة بالقانون رقيم 174 لسنة 194 على أفه و" يجوز التصالح في مواد المخالفات وكذلك في مواد الجنح التي يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط أو جوازيا بالحبس الذي لا يزيد الحد الأقصى على سنة أشهر وعلى مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أو النيابة العامة حسب الأحوال أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله ويثبت ذلك في محضره.

وعلى المتهم الذى يقبل التصالح أن يدفع خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالى لعرض التصالح عليه ، مبلغاً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة ويكون الدفع إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أى موظف عام يرخص له في ذلك من وزير العدل .

ولا يسقط حق المتهم في التصالح بقوات ميعاد الدفع ولا بإحالــة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع مبلغــاً يعادل ثلــث الحــد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمــة الحــد الأدنـــي المقـرر لهمــا أيهما أكثر.

وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية ".

### شـــروط التصـــالح الذى تنقضى به الدعوى الجنائية فى المادة ١٨ مكرراً المضافة بالقائون رقم ١٧٤ لسفة ١٩٩٨ تتمثّل فى الآتى : -

### الشرط الأول :

أن تكون الجريمة مخالفة أو جنحة معاقب عليها بالغرامة فقط أومعاقب عليها جوازياً بالحبس الذي لا يزيد على سنة أشهر. فالمخالفات عموماً يجوز فيها النصالح حتى ولو كانت هناك عقوبات تكميلية أخرى خلاف الغرامة . أما الجنح فلا يجوز الصلح إلا في الجرائم المعاقب عليها بالغرامة فقط أو المعاقب عليها جوازياً بالحبس الذي لا يزيد على سنة أشهر ولذلك فلا يجوز الصلح إذا كانت هناك عقوبات تكميلية وجوبية أو جوازية إلى جانب الغرامة . أو كان الحبس وجوبي أو جوازي يجاوز سنة أشهر أو النابة العامة .

#### الشرط الثاني :

أن يتم عرض الصلح على المتهم أو وكيله من محرر المحضر هـو مأمور الضبط القضائى المختص أوالنيابة العامة ويثبت ذلك فى المحضر . ويلاحظ أن عدم عرض الصلح على المتهم أو وكيله لا ينفى حق المهم فسى طلب التصالح . غير أن حق المتهم فى الصلح لا يثبت له إلا بعرض الصلح عليه من مأمور الضبط القضائى أو من النيابة العامة .

### الشرط الثالث :

أن يدفع المتهم الذي يقبل الصلح مبلغاً يعادل ثلسث الحدد الأقصلي للغرامة المقررة للجريمة وذلك خلال خمسة عشر يوماً مسن اليسوم التسالي

نعرض الصنح . ويكون الدفع إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامسة أو إلى أى موظف عام يرخص له في ذلك من وزير العدل .

ويلاحظ أن الميعاد المقرر المدفع هو ميعاد تنظيمى لا يترتب عليسه سقوط الحق وإنما يعطى النيابة العامة سلطتها فى رفع الدعوى ، إذ لا يجوز لها رفع الدعوى خلال هذا الميعاد وإلا قضى بعدم قبولها .

ولذلك فقد نص المشرع صراحة على أنه لا يسقط حق المهم فى التصالح بفوات ميعاد الدفع ولا بإحالة الدعوى الجنانية إلى المحكمة المختصة ، ولكن يترتب على فوات الميعاد زيادة المبلغ الواجب دفعه إلى ما يعادل ثلثى الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر .

ويلاحظ أن حق المتهم فى المتصالح بدفع الزيادة المقررة لا يسقط حتى ولو كان قد صدر فى الدعوى حكم سواء من أول درجة أو ثانى درجة طالما أن الدعوى لم تنتقض بالحكم البات.

ولذلك إذا كان هناك طعن بالنقض فإن دفع مبلغ التصالح المقرر قبل الفصل في النقض يحدث أثره في انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، حتى ولو كانت عقوية الغرامة المقضى بها قد نفذت .

#### الأثر المترتب على التصالح : في هذه الحالة :-

. إذا دفع المتهم مبلغ التصالح المقرر حسب مرحلة الدعوى التى تسم فيها التصالح فإنه يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ، ولو كانت أمام محكمة النقض ولو كانت مرفوعة بطريسق الادعاء المباشر .

والتصالح يحدث أثره فقط بالنسبة للدعوى الجنائية ولا يسؤثر علسى الدعوى المدنية ، وذلك وفقاً للقاعدة العامة التى تقضى بأن القضاء الدعوى الجنائية لأى سبب من الأسباب لا تأثير له على الدعوى المدنية .

### أثر الصلح بعد الفصل فبى الـدعوى هبو وقف تنفيـذ العقوبـة المقضى بها وجوباً :

وفى هذا قضت محكمة النقض :--

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقسم ٦٢٣ لسسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثثاء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد القصل فيها بحكم بات . ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبــة حسب الأحوال فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون بمثابة تزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضي من المحكمة إذا ما تم التصالح في أنَّناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخيي إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجويا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والذي ألغي القانون ٦٢٣ لسينة ١٩٥٥ سالف الذكر ولما كان الحكم المطعون فيه إذا قضى بتوقيع العقوبــة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تسم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.

ر الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ص٩٢٧) ز ر والطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٤ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ س٣٦ ق٨٣ ص٢٥٨) .

# ُ انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في أحد الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى الرتبطه : وفي هذا تضت محكمة النقض :

إن دعوى قيام الارتباط أيا ما كان وصفه بين جرائم التعامل في النقد الأجنبي واستيراد السباتك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبي وهي ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركي ذات العقوبة الأخف ، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعا للحكم بانقضائها في جريمة التهريب الجمركي للتصالح ، ولا تقتضى بداهة انسجاب أثر الصلح في الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم ، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٦ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحداها حكم من الأحكام المعقية من المستولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة واتضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كياتها ولا يحول دون تصدى المحتمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فسي إحدى الستهم أو المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فسي إحدى الستهم أو القضائها .

( الطعن رقم ۱۷۴ لسنة ۳۹ق جلسة ۱۹۱۹/۵/۱۲ س ۲۰ ق ۱۳۹ ص ۱۸۵ ) .
 ( والطعن رقم ۱۲۴ لسنة ۵۶ق جلسة ۱۹۷۷/٤/۲۷ س ۲۱ ق ۸۳ ص ۲۵ ) .

### الصلح اللاحق على صدور الحكم لا يمس الحكم بذاته ولكن يجوز

### طلب إعمال أثره بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا أمام محكمة النقض :-

. إن ما يثيره الطاعن في أسباب الطعن من تصالحه مع المجنى عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه ابتغاء أخذه بالرأفة ، مردود بأنه أمر لاحق لصدور الحكم ولا يمسه .

( الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨ س٢٠ ق٢٠٤ ص٩٩٨) .

### الفصل الثانسي

### تصالح المجنى عليه مع المتهم

نص المادة ١٨ مكرراً (أ) :

المُضافة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ أى قانون الإجـراءات الجنائيـة والعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ :-

"للمجنى عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص أبسات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال ، وذلك فى الجنح والمخالفات المنصوص عليها فى المسواد ٢٣٨ ( الفقرتان الأولى والثانية ) و ٢٤٢ ( الفقرتان الأولى والثانية ) و ٢٤٢ ( الفقرتان الأولى والثانية والثانية والثانثة ) و ٢٤٢ ( الفقرتان الأولى والثانية والثانية و ٢٢٥ مرراً ، و ٣٢٠ مورراً ، و ٣٢٠ مورراً ، و ٣٢٠ مورراً ، و ٣٢٠ و ٣٠٠ و ٣

ويجوز الصلح في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وبعد صدرورة الحكم باتاً .

ويترنب على الصلح القضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة طريق الادعاء المباشر ، وتأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا حصل الصلح أثناء تنفيذها ، ولا أثر الصلح على حقوق المضرور من الجريمة " . • وقد أخد المشرع في التعديل السابق بالاتجاهات الحديثة التى تمنح المجنى عليه قدرا ملحوظاً في التأثير على الدعوى الجنائية التى لا تهدف فقط إلى اقتضاء حق المجتمع وإنما إلى جبر الأضرار الناشئة عسن الجريمة بالنسبة للمجنى عليه ، وحتى يتحقق ذلك لابد ، إعطاء المجنى عليه دوراً في إنهاء الدعوى الجنائية بالنسبة لبعض الجرائم ، التى تقسع على المجنى عليه بمناسبة علاقات الاجتماعية بالمتعاملين معه .

#### وكل ما يشترط للحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح :-

أولاً :- أن تكون الجريمة من الجرائم الواردة بالمادة ١٨ مكرراً ﴿ أَ ﴾ وهي :-

### 

" من تسبب خطأ فى موت شخص آخر بأن كان نئك ناشئ عن المسائ عن إهماله أو عدم مراحاته للقواتين والقرارات واللوات والأنظمية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ويغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقويتين .

# ٢- جريمــة القتـــل الخطــأ المســدد المـــؤثم بالمــادة ٢٣٨ / ٢ مــن قانون العقوبات :

" وتكون العقوية الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمسس سنين وغرامة لا تقل عن مائة ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاتى إخلالا جسيماً بما تفرضه عنيه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكرا أو مخسدرا

عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ".

#### ٣- جريمة الضرب المؤثمة بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات :

" كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ولا تجاوز ثلاثمائسة جنبه مصرى ".

#### ٤- جريمة الضرب المشدد المؤثم بالمادة ٢/٢٤١ من قانون العقوبات :

" أما إذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق إصرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخسرى فتكون العقوبة الحيس ".

### ٥- جريمة الضرب المشدد المؤثم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات :

" إذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل على عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتي جنيه مصرى ".

#### ٣- جريمة الضرب المشدد المؤثم بالمادة ٢/٢٤٢ من قانون العقويات :

" فإذا كان صادرا عن سبق إصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلاثماتة جنيه مصرى ".

### ٧- جريمة الضرب الشدد المؤثم بالمادة ٣/٢٤٢ من قانون العقوبات :

" وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصلى أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوية بالحبس".

#### ٨- جريمة الإصابة الخطأ المؤثمة بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات :

" من تسبب خطأ فى جرح شخص أو إيذائه فإن كان ذلك ناشئا عسن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقسرارات والانظمة يعاقب بالحيس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ".

### ٩- جريمــة الإصبابة الخطــأ المسددة المؤثمــة بالمادة ٢/٢٤٤ مــن قانون العقوبات :

" وتكون العقوية الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تجاوز ثلاثمانة جنيه أو إحدى هاتين العقويتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاتى إخلالا جسيما مما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة مسن وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه مع ذلك ".

### ١٠ جريمــة إعطساء المسواد الضسارة المؤثمــة بالمسادة ٢٦٥ مسن قانون العقوبات :

" كل من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل يعاقب طبقاً لأحكام المواد ٢٤١، ٢٤١ على

حسب جسامة ما نشا عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده " .

# ١١- جريمة العثورعلى شيء أو حيسوان فاقت وعندم رده أو تسليمه المؤثمة بالمادة ٣٢١ مكررا من قانون العقوبات :

" كل من عثر على شيء أو حيوان فاقد ولم يرده إلى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطه أو جهة الإدارة خلال ثلاثية أيام ،يعاقب بالحيس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين إذا احتبسه بنية تملكه

أما إذا احتبسه بعد القضاء تلك الفترة يغير نيـة التملك فتكـون العقوبـة الغرامة التي لا تتجاوز مالة جنيه ".

### ١٢ جريمة إختلاس الأشياء الحجوزة المؤثمة بالمادة ٣٢٣ من قانون العقوبات :

" اختلاس الأشياء المحجور عليها قضائيا أو إداريا يعتبر قسى حكسم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلق بالإعفاء من العقوية " .

# ١٣ جريمة إختلاس المنقولات من المدين البراهن المؤثمة بالمادة ٣٢٣ مُكرر من قانون العقوبات :

" ويعتبر في حكم السرقة كذلك إختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضماناً لدين عليه أو على آخر ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢١٣ من هذا القانون إذا وقع الاختلاس إضراراً بغير من نكروا بالمادة المذكورة ".

### ١٤- جريمة الاستيلاء على سيارة بدون نيسة التملك المؤثمية بالمادة ٣٢٣ مكرر أولا من قانون العقوبات :

" يعاقب كل من استولى بغير حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، ويغرامة لا تقل عن مائسة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ".

# ١٥- جريمة تقليد المفاتيح بقصد ارتكاب جريمة المؤثمة بالمادة ٣٢٤ مكررا من قانون العقوبات :

" كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

أما إذا كان الجانى محترفاً صناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقسب بالحبس مع الشغل".

### ١٦- جريمة النصب المؤثمة بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات :

" يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عسروض أو سندات دين أو سندات مخالفة أو أى متاع متقول وكان ذلك بالاحتيال نسئب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأتها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجسود مسند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وإما بالتصرف في مال ثايت أو منق أيس منكا له ولا له حق التصرف فيه وإما باتخاذ إسم كاذب أو صفة

غير صحيحة . اما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة .

ويجوز جعل الجاتى في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل " .

### ١٧ - جريمة فيانعة الإتمان علس توقيع المؤثمة بالمادة ٣٤٠ مسن قانون العقوبات :

" كل من أوتمن على ورقة ممضاه أو مفتومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يراد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاه أو المختومة على بيساض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يحد مزورا ويعاقب بعقوية التزوير ".

#### ١٨ - جريمة التبديد المؤثمة بالمادة ٣٤١ من قانون العقويات :

" كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصية أو غير ذلك إضرارا بمالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الاجازة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلا بأجرة أو مجانيا بقصيد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعية الماليك لها أو غيره يحكم عليها بالحبس ويجوز أن يزاد عليه غرامية لا تتجاوز مائية جنيه مصرى ".

### السداد اللاحق لوقوع الجريمة دون طلب المجنى عله التصالح لا يؤثر في قيام جريمة خيانة الأمانة :-

من المقور أن :- السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر في قيامها . [الطعن رقم ٢٧٥ لسفة ٤١ ق مكتب ففي ٢٢ جلسة ٢١ / ٥ / ٢٩٧١

القضاء مستقر - فيما يتعلق بجريمة الإختلاس - على أنه متى ثبت على الله متى ثبت على المتهم عدم إستعماله المبلغ المسلم إليه فى الغرض المتفق عليه و لم يرد المبلغ إلا بعد الشكوى فى حقه و ثبت كذلك قيام نية الإختلاس عنده فإن تسديد المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة عنه ، بل قد يكون سبباً للتخفيف .

[الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٤٦ ق مكتب فني جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٢٩]

رد مقابل المبلغ لا يمحو فى كل الأحوال جريمة التبديد . بل يكون العقاب واجباً حتى مع حصول الرد إذا كان هذا الرد مسبوقاً بسوء القصد . إنما يجوز إعتبار الرد ظرفاً مخففاً للعقوبة .

رَائطَعَنْ رَفَّمُ ١١٠٢ لَسَنَّةً ٤٧ قَ جَلَسَةً ١ / ٥ / ١٩٣٠]

من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر في قيامها [الطعن رقم ٥٥٦ السنة ٤٨ ق مكتب فني ٢٩ جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٧٨]

١٩ - جريمة التبديد للمالك الحارس على الأشياء الحجوز عليها المؤتمة
 بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات

" يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا علسى أشيائه المحجوز عليها قضائيا أو إداريا إذا اختلس شيئا منها".

### ٢٠- ُجريمة التخريب المؤثمة بالمادة ٢٥٤ من قانون العقوبات :

" كل من كسر أو خرب لغيره شيئا من آلات الزراعة أو زراتب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى " .

# ٢١- جريمة إتلاف الحدود بقصد اغتصاب أرض المؤثمة بالمادة ٣٥٨ مـن قائدن العقوبات :

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصريا من أتلف كل أو بعض محيط متخذ مسن أشحار خضراء أو يابسة أو غير ذلك . ومن نقل أو أزال حداً أو علامات مجعولة حداً بين أملاك مختلفة أو جهات مستظة ومن ردم كل أو بعض ختدق مسن الخنادق المجعولة حداً لأملاك الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوية الحبس مدة لا تتجاوز سنتين " .

### ٢٢-جريمة الحريق بإهمال المؤثمة بالمادة ٣٦٠ :

"الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحالات الأخرى التى توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تبن أو حشيش يابس وكذا الحريق الناشئ عن إشغال صواريخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو دفع غرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصرى .

فإذا وقع الحريق من التدخين أو من نار موقدة في محطات الخدمـــة وتموين المبارات أو محطات الغاز الطبيعي أو ثمراكـــز لبيـــع امـــطواقات البوتاجاز أو مستودعات المنتجات البترولية أو مخازن مستغلة على مـواد الوقود أو أى مواد أخرى قابلة للاشتعال تكون العقوية الحبس والغرامـة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ".

#### ٢٣-جريمة الإتلاف العمد المؤثمة بالمادة ١/٣٦١ من قانون العقويات :

" كل من خرب أو أتلف عمدا أموالا ثابتة أو منقولات لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين "

### 

" إذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيها أو أكثر كانت عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

### ٢٥-جريمة دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة المؤثمة بالمادة ٣٦٩ مـن قانهن العقوبات :

" كل من دخل عقارا فى حيازته آخر بقصد منع حيازتــه بــالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان دخله بوجه قانونى ويقى فيه بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة ويغرامــة ثلاثمائــة جنيــه مصريا . وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم حساملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة خمسمائة جنيه مصرى ".

### ٢٦-جريمة اغتصاب الحيازة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات :

" كل من دخل بيا مسكونا أو معد للسكنى أو فسى أحد ملحقاتسه أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى ويقى فيها بقصد ارتكاب شئ مما ذكر .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجساوز ثلاثمائسة جنيه مصرى " .

#### ٧٧-جريمة الإختفاء في عقار المؤثمة بالمادة ٣٧١ من قانون العقويات :

" كل من وجد فى إحدى المحلات المنصوص عليها فى المادة السابقة مختفيا عن أعين من لهم الحق فى إخراجه يعاقب بالحبس مسدة لا تجساوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه " .

# ٨٠- جريمة دخول عقار رغم صدور تكليف بالخروج المؤثمة بالمادة ٣٧٣ من قانون العقوبات :

" كل من دخل أرضا زراعية أو فضاء مبانى أو بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو في أحد ملحقاته أو سقينة مسكونة أو في محل معد لحقظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك يعاقب بالحيس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه ".

### ٢٩-جريمة التعدى دون ضرب أو جرح المؤثمة بالمادة ٩/٣٧٧ من قانون العقوبات :

- " يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية : ...... ٩-من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيداء خفيف ولمم يحصل ضرب أو جرح " .
- ٣٠-جريمة الإتلاف بإهمال لنقول أو موت أو جرح بهائم أو سبب غير
   علنى المؤثمة بالمادة ٨٣٧٨ ، ٧ ، ٩ من قانون العقوبات :
- " يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيه كل من ارتكب فعلا مسن الافعال الآتية : ...... ٢-من تسبب بإهماله في إتلاف شئ من منقولات الغير . ٧-من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو إهماله أو عدم مراعاة اللواتح . ..... ٩-من ابتدر إنسانا بسبب غير علني " .

# ٣١- جريمة دخول أرض مهيأة للزرع أو مزروعة المؤثمة بالمادة ٣٧٩ ك من قانون العقوبات:

" يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة وعشرون جنيها كل من ارتكب فعلا من الأتية : ............ ٤ – من دخل فى أرض مهيأة للسزرع أو مبذور فيها زرع أو محصول أو مر فيها بمفرده أو ببهاتمه أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهاتم أو الدواب تمر فيها أو ترعى فيها بغير حق " .

### لا أثرُ للصلح إذا لم تكن الجريمة من الجرائم الهاردة بالمادة ١٨ مكرراً ( أ ):

من المقرر قانونا أنه: لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الصلح المبرم بين الطاعن والمجنى عليه ما دامت أركان الجريمة قد تـوافرت إذ لا تأثير لهذا الصلح في قيامها.

### [ الطعن رقم ١٨٢ه لسنة ٥٢ ق مكتب فني ٣٣ جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢]

ومن المقرر أيضا أن الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قاتماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً و ذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من إدعائه .

[الطعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ۳۵ ق مكتب فني ۱۷ جلسة ۷ / ۱۹۹۳]

ثانياً: -أو أن تكون الجريمة من الجرائم التي أجاز فيها قانون آخر الصلح مثل جرائم التهرب الضريبي والتهرب الجمركي وغيره من الجرائم التي يجوز فيها الصلح بنص خاص .

ثالثاً :- ان يثبت الصلح من الجنى عليه أو وكيله الخاص أصام النيابة العامة أو في محضر الجلسة أمام الحكمة في أي مرحلة كانيت عليما الدعوى ولو كان أمام محكمة النقض :-

وإذا قدم الصلح من غير المجنى عليه فيجب أن يكون هذاك توكيل خاص ببيح له ذلك . ولا يشترط تقديم اتفاق الصلح أو صورة منه .

كما لا يشترط إثبات بنود الصنح في محضر الجلسة وإتمسا السذي يشترط فقط إثبات أن المجنى عليه قد تصالح مع المتهم . ولذلك فإن الصلح المعلق على شرط لا ينتج أثره في القضاء الدعوى الجنائية . ويترتب على الصلح القضاء الدعوى الجنائية ولو كانست مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا يؤثر التقرير بالصلح ولا انقضاء السدعوى الجنائية على حقوق المضرور من الجريمة .

وهذه الجرائم واردة على سبيل الحصر وليست على سبيل المئال .
 ومع ذلك فيجوز التفسير باستخدام القياس باعتبار أن القياس محظور فقلط في مواد التجريم وجائز في غير ذلك .

### أحكام الصلح وفقا للمادة ١٨ مكررا (أ) بعد تعديلها :--

- \* تخويل المجنى عليه أو وكيله أو ورثته أو وكيلهم الخاص الحق فسى أن يثبت أمام النيابة العامة أو المحكمة يصب الأحسوال الصلح مسع المتهم ، كما يجوز للمتهم أو وكيله إثبات الصلح المشار إليه .
- جواز الصلح في أية حالة كاتت عليها الدعوى وكــذنك بعــد صــيرورة الحكم باتاً.
- أثر الصلح هو انقضاء الدعوى الجنائية ولـو كانـت مرفوعـة بطريـق
   الادعاء المباشر .
- على النيابة العامـة أنـه تـأمر بوقـف تنقيـد العقوبـة إذا حصـل
   أثناء تنفيذها .

# وتطبيقاً لأثر الصلح فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ( ١٨ مكرراً " أ " ) سالفة البيان فى انتضاء الدعوى الجنائية ووقف تنفيذ العقوبة التضع بها يجب اتفاذ بما يلى :

- التحقق من حصول الصلح بين المتهم والمجنى عليه سواء بإقرار المجنى عليه أو وكيله الخاص أو رثته أو وكيلهم الخاص أمام النيابة العامسة بحصول الصلح أو بتقديم أوراق أو مستندات موثقة أو مكاتبات رسمية تقيد حصول الصلح ، أو قيام المتهم أو وكيله بتقديم هذه المستندات .
- مع مراعاة أنه لا تعد في سبيل إثبات الصلح بأقوال المجنى عليه فسى
   محضر جمع الاستدلالات أو أية أوراق أو محاضر غير موثقة ترفق بذلك

المحضر أو تقدم من المتهم أو وكيله في شأن إثبات الصلح إلا إذا أقرها المجنى عليه أو وكيله الخاص أو ورثته أو وكيلهم الخاص أمام النيابسة العامة أو المحكمة ، وأعلن المتهم المجنى عليه بمضمونها ولم يحضر والم ينكرها .

- فى حالة حصول الصلح من ورثة المجنى عليه من حصول الصلح من جميع الورثة الثابتة أسماؤهم فى إشهاد الوارثة الصادر من محكمة الأسرة.
- إذا تعدد المجنى عليهم نتيجة فعل إجرامى واحد فلا يكون للصنح أثره فى القضاء الدعوى الجنائية إلا إذا صدر من جميع المجنى عليهم ، وإذا تعدد المجنى عليهم فى جرائم متعددة سواء أكانت مرتبطة ببعضها ارتباطأ لا يقبل التجزئة أو غير مرتبطة فلا يكون للصلح اثره إلا بالنسبة للدعوى الجنائية التى صدر بشأتها الصلح.
- \* يجب إصدار أمر بالحفظ للقضايا التى تم الصنح فيها قطعياً أو التقرير فيها بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بحسب الأحوال لاتقضاء السدعوى الجنائية بالصنح ، ولا أثر لرجوع المجنى عليه أو وكيلسه الخساص أو ورثته أو وكيلهم الخاص فى الصلح الذى حصل وفقا للقواعد المقسررة على التصرف بالحفظ أو بالتقرير بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية السذى تم فى الدعوى وذلك إذا كانت القضايا لم تحال إلى المحكمة .
- إذا كانت النيابة قد أمرت بإحالة القضايا التي تم الصلح فيها إلى محكمة
   الجنح الجزئية ، ولم يكن المتهم قد أعلن بورقة التكليف بالحضور ، فيتم

العدول عن الإحالة ويتم ، حفظها قطعياً أو التقرير فيها بالأوجه الدعوى الجنائية - بحسب الأحوال - لانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .

- \* إذا تم الصلح بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصسة أو أثناء نظر الدعوى في أية مرحلة ، تصدر المحكمسة الحكسم بإتقضاء السدعوى الجنائية بالصلح .
- إذا تم الصلح بعد الحكم وأو كان باتاً أو أثناء تنقيد العقوية ، يجب على اعضاء النيابة أن يبادروا إلى إرسال ملفات القضايا مرفقاً بها الطلبات والأوراق والمستندات المتطقة بالصلح على النيابة الكلية المختصلة للأمر بوقف تنقيد العقوية المقضى بها والإفراج فوراً عن المتهمين المحبوسين تنفيذاً لهذه الأحكام ، وذلك بعد التحقيق من تمام الصلح وفقاً للقواعد المقررة قانوناً .
- وإذا كان الصلح واللها في جريمة غير المنصوص عليها بالمادة ١٨
   الكار أسالفة الذكر فلا تأثير لهذا الصلح في قيام الجريمة .

حيث أنه عن المقرر أنه: - لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الصلح المبرم بين الطاعن والمجنى عليه مادامت أركان الجريمة قد توافرات أد لا تأثير لهذا الصلح في قيامها.

ر الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٦٣ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ س٣٣ ق٥١٠ ص١٠٥٤ ر

### طبيعة الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصـــــالح

#### تعلقٌ الدفع بالنظام العام :

يثور التساؤل عن طبيعة هذا الدفع من حيث تعلقه بالنظام العام والآثار التي تترتب على اعتباره دفعاً متعلقاً بالنظام العام .

ولأول وهلسة يبدو الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ينطبق بمصلحة الخصم الذي يتمسك به ولا تجوز إثارته لأول مرة أمسام محكمسة النقض ، ما لم يكن قد أثير ابتداء أمام محكمة الموضوع .

يؤيد ذلك أن محكمة النقض قد أوردت فى قضاء لها أن " تقدير التصالح من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متسى كان المقومات التسى أسست عليها قولها فيه تودى إلى النتيجة التى خلصت إليها .

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد نقى فى تدليل سائغ - له سند من الأوراق - إبرام صلح بين الطاعن ووزارة التجارة فسى شأن جريمتى الاستيراد التى دائهم بها ، فإن منعى الطاعن من أن الدعوى الجنائية قد القضت بالتصالح يكون غير سديد " .

ومن ذلك يتضح أن الدفع بالقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح أو التنازل ، لا يتطق بالنظام العام باعتباره من الأمور الواقعية التى تتصل بصالح الخصم على ما ورد بحكم النقض المشار إليه غير أن هذا الدفع شأته شأن سائر الدفوع المتعلقة بالقضاء الدعوى الجنائية تتعلق بالنظام العام باعتبار أن الصلح وان كان يتعلق بأشخاص إلا أنه في حقيقته يعد بمثابة

نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في إقامة السدعوى الجنائيسة مقابسل الجعلى الذي قام عليه الصلح أو المصلحة التي ارتأى المجتمع الحفاظ عليها من التنازل ، كما في التنازل عن جريمة الزنسا أو المسرقة بسين الأصسول والقروع ويحدث أثره إذا تحقق بقوة القانون مما يقتضي من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائيسة مسن تلقاع نفسها .

### وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض أنه :--

" إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده ، وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز التمسك به في أى حالة كانت عليها الدعوى ،ولو لأول مرة أمام محكمة المنقض لتعلقه بالنظام العام ، وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية قسى خصوص جريمة الزنا ، وهو ما يرمى إليه الشارع بغض النظر عن الماديات في خصوص جريمة الزنا ، ويرمى إليه بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات " . (')

#### كما تضبت بسأن:-

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٢٢ لمسنة ١٩٥٥ أن مصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكـم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تتفيذ العقوية حسسب

<sup>(</sup>۱) - نقض جنانی جلسة ۲۸ مارس ۱۹۸۰ س۳۲ ص ۲۰ نقض جنانی جلسة ۲۱ مارو ۱۹۷۱ س۲۲ ق۲۲۵

الأحوال فالصلح يعد – فى حدود تطبيق هذا القانون -- بمثابــة نــزول مــن الهيئة الإجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنانية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ، ويحدث اثره بقوة الفانون مما يقتضى من المحكمــة إذا مــا تــم التصالح فى أثناء نظر الدعوى ان تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، وهــو أمر متطق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو بغير دفــع من الخصوم " . (')

ولهذا الدفع طابع أولى باعتبار أن قاضى الموضوع هو الذي يتسولى الفصل فيه استنادا لمبدأ قاضى الدعوى قاضى الدفع .

<sup>(</sup>۱). تقض جنائي جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٦٣ س ١٤ ق ٩٢٧، جلسة ١١ توقيير طرقم ١٠٩٨ نستة ٦٢٣ غير منشور .

مشار لهده الاحكام لدى المستشار الدكتور مدحت محمد سعد الدين ، المرجع السابق ، صدا ٠٠ .

### قائمة بأهم الراجع

- ١- دكتور / أحمد فتحى سرور الوسيط من قاتون الإجراءات
   الجنائية طبعة نادى القضاة .
- ٢- دكتور/ مأمون سلامه ، قانون الإجراءات الجنائية معلقا عليه لععة ثلاء القضاه .
- ٣- المستشار الدكتور / مدحت محمد سعد الدين نظرية الدفوع في
   قاتون الإجراءات الجنائية طبعة نادى القضاة .
- ٤- الستشار / عبد العليم الجندى التعليق على القانون رقم ١٤٥
   اسنة ٢٠٠٦ طبعة ٢٠٠٦
- و- الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ الصادر من النائب العام بشأن ضماتات الحبس الحتياطي تتفيذا للقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦



رقم الصفحة	" الموض <u>وع</u>
٣	إهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥	مقدمة الطبعة الثانية
٩	القسم الأول
	أحكام الحبس الاحتياطى
١.	الفصــــل الأول
	تعريف الحبس الاحتياطى وتكييفه
١.	الحبس الاحتياطي : ( التعريف به )
١.	الفرق بين الأمر بسلحبس الاحتيساطي والأمر بالضبط
	والإحضار .
١.	أولا : الأمر بالضبط والإحضار .
17	إلزام المحقق باستجواب المتهم المقبوض عليه .
17	أحكام عامة لأمر الإحضار ولأمر القبض والإحضار :-
11	ثانيا: الحبس الاحتياطي
**	النصل الثانى
	شروط وضمانات الحبس الاحتياطي
44	الشروط الشكلية للحبس الاحتياطي .
**	شروط موضوعية لإصدار أمر الحبس .

رقم الصفحة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y£	المبحث الأول
	الشروط الشكلية لإصدار أمر الحبس
4.5	أولا : - صدور أمر الحبس بعد استجواب المتهم .
۲۸	أ– حالة هروب المتهم .
44	ب - حالة التحقيق في الجرائم المنصوص عليها بالقساتون ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن مكافحة الإرهاب
۳.	ثانيا :- شرط دعوة محامى المتهم أو ندب محام لسه قبل الاستجواب وأمر الحبس
۳۱	ملاحظات على هذا التعديل
**	استثناء من حالة الالتزام الوجويي بحضور محامي المتهم أو ندب محام له
77	الحالة الأولى : حالة التلبس
77	الحالة الثانية : حالة السرعة بسبب الخوف مـن ضـياع الأدلة على النحو الذي يثبته المحقق في المحضر
۳۷	ثالثًا :- شرط سماع أقوال النيابة العامة في حالة صدور أمر الحبس من قاضي التحقيق
44	رابعا :- شرط تضمين الأمسر بيسان بالجريمسة المسسندة أ والعقوبة المقررة لها .
٤٠	خامسا: - شرط تسبيب أمر الحبس الإحتياطي .

رقم الصفحة	الموضـــــوع	
£ Y	المبحث الثانى	
	الشروط الموضوعية لإصدار أمر الحبس الإحتياطي	
£ 7"	أولا :- شروط تتعلق بالسلطة المختصة باصدار أمر الحيس	
	الاحتياطي	
<b>£</b> ٣	الجهات القضائية التى تملك الحيس الاحتياطى	
£ \( \tau \)	١ - النيابة العامة .	
<b>£0</b>	٢ - قاضـــــى التحقيــــق .	
٤٧	٣- القاضـــــى الجزئــــى .	
٤٧	٤ - محكمة الجنح المستأثقة .	
٤٨	٥-محكمة الموضوع التي أحيلت إليها الدعوى	
٤٨	ثانيا: شروط تتعلق بالجرائم التي يجوز فيها الحسيس	
	الاحتياطي .	
٥.	فالشأ: - شروط منطقة بالمنهم لامكان الحبس الاحتياطي -	
00	وابعاً :- شروط تتطق بعبررات الأمر بالعبس الإحتياطي .	
ργ	حالات إصدار الأمر بالحبس الإحتياطي .	
٥٨	١-بالنسبة للحالة الأولى: وهي توالمر إحدى حالات التلبس	
	وكان الجريمة مما يجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره.	
31	<ul> <li>٣- بالنسبة للحالة الثانية : وهي الخشية من هروب المتهم</li> </ul>	

رقم الصفحة	الموضــــــوع
7.4	٣- بالنسبة للحالة الثالثة : وهي ميرر أو حالة خشية
	الإضرار بمصلحة التحقيق
7.6	٤- بالنسبة للحالة الوابعة: وهي مبسرر تسوقي الإخسلال
	الجسيم بالأمن العام الذي قد يترتب على جسامة الجريمة .
77	٥- بالنسبة للحالة الخامسة: حالة عدم وجود محل إقامــة
	المنهم معروف وثابت في مصر إذا كانت الجريمة جنايــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	جنحة معاقبا عليها بالحبس
٦٧	عدم جواز طلب حسيس المستهم مسن المجنسي عليه أو
	المدعى المدنى
٦٨	الفصل الثالث
	مدة الحبس الإحتياطى وتنفيذه
٦٨	المبحث الأول
	مدة الحبس الإحتياطي
79	المدة المحدده للحبس الاحتياطي وإجراءات مدها
V Y	كيفيـــة تحديـــد المـــدة .
٧٤	خروج المشرع عن هذه القواعد في نوعين من الجرائم
٧٥	استعمال النيابة العامة سلطة قاضى التحقيق فسى الحبس
	الاحتياطي .
1	

رقم الصفحة	الوضـــــوع
۷٥	الحالات التي يجوز للنيابة العامة أيضاً بالإضافة إلى
	السلطة المقررة لها - استعمال سلطة قاضى التحقيق في
	الحبس الإحتياطي في تحقيق الجرائم التي تختص بنظرها
	محاكم أمن الدولة " طوراىء " .
V4	الحد الأقصى للحبس الإحتياطي .
۸۰	أولا :- بالنسبة للحد الأقصى للحبس الإحتياطي قبل الإعلان
	بالإحالة .
۸۱	الفرق بين الجنح والجنايات فـى الحـد الأقصسي المحـيس
	الإحتياطي
۸۱	أ- بالنسبـة الجنـح .
٨٧	ب:- بالنسبة للجنايات ،
۸۳	فانسا: - بالنسبة للحد الأقصى للحبس الإحتياطي عموما
	حتى بعد الإحالة للمحاكمة
۸٧	المبحث الثانى
	تتفيذ الحبس الإحتياطي
۸۸	العبرة في احتساب مدة الأربعة أيام هو بأمرين .
۸۹	خصم مدة الحبس الإحتياطي.

رقم الصفحة	الموضيينييوع			
91	بدائل الحبس الإحتياطي			
97	هل تخصم مدة التدبير المفروض على المتهم من العقوبة			
	المقضى بها مثله في ذلك الحبس الإحتياطي وهل النص			
	على هذه التدابير يسلب سططة التحقيق أو المحكمة			
	المختصة بنظر أمر الحبس الإحتياطي حقها في الإفسراج			
	عن المتهم يكفالة ماليــــة ؟			
4 £	الأمر بحبس المتهم احتياطياً بعد الإفراج عنه .			
4.6	الأمر بالحبس الإحتياطي من جديد بعد الإحالة .			
97	النصل الراسع			
	استئناف أمر الحبس أو الإفراج المؤقت			
44	المبحسث الأول			
	صاحب الحق في الاستثناف وميعاده			
44	أولاً :- صاحب الحق في الاستئناف.			
4.4	شروط استئناف النيابة العامة .			
11	ثانياً :- مبعاد استئناف أمر الإفراج المؤقت أو الحبس			
	الإحتياطي .			
1	أولاً :- استئناف النيابة العامة .			
1.4	ثانيا :- استثناف المتهم للأمر الصادر بحبسه احتياطياً			

رقم الصفحة	الموضـــــوع			
١٠٤	المبحث الثانى			
	أثر الاستئناف والحكمة المختصة به			
1 - 2	أولا :- أثر استنناف النيابة العامة على أمر الإفراج الجوازى			
1.5	استناف المتهم أمر الحبس الإحتياطي أو مده لا يوقف تنفيذه			
1.0	ثانيا: - المحكمة المختصة بالاستئناف .			
1.7	بيان الجهة المختصة بنظر الاستئناف المقام			
١٠٨	استئناف المتهم أمر الحيس الإحتياطي أومد هذا الحبس			
1.4	استئناف النيابة العامة أمر الإفراج المؤقت عن المستهم			
	المحبوس احتياطيا			
117	الفصل الفامس			
	الإفـــراج المـــؤتت			
118	الإفسراج الوجويسى -			
110	الإفـــراج الجوازى .			
114	شروط الإفراج الجوازى :			
	لإفراج إما إن يكون بكفالة أو بغير كفائسة . ولا يستم			
	الإفراج الجوازي إلا يشرطين .			
117	الإفراج المؤقت الجوازى المطق على تقديم كفالة			
111	الإفراج الجوازى المصحوب بتدبير معين			

رقم الصفحة	المؤضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
14.	الأمير بالمنسع مسن السفس .
14.	إعادة حبس المتهم بعد الإفراج عنه.
141	(أولا) سلطة التحقيق .
171	(ثانيا): المحكمة المحالة إليها الدعوى .
144	ظروف تستوجب إعادة النظر في أمر الإفراج .
171	التظلم من أمر الحبس إلى الجهة التي أصدرته وهــي
	الجهة المختصة بالإفراج عند إحالة الدعوى
140	تنفيذ الحبس الإحتياطي .
144	مستولية الدولة عن الحبس الاحتياطي غير المشروع .
141	نشر الحكم بيراءة من سبق حبسه احتياطياً .
177	القصل السادس
	الأحكام المستحدثة في الحبس الإحتياطي بالقانون
	١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ حسب نصوص الواد العدلة
١٣٣	تقديــــم .
1716	نص المادة ١٢٤ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
140	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٣٤

	, and the second
رقم الصفحة	الوضـــوع
187	نص المادة ١٣٤ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
147	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٣٤
16.	نص المادة ١٣٦ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
1 £ .	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٣٦
144	نص المادة ١٤٢ (فقرة أولى) المعدلة بالقانون ١٤٥
	لسنة ٢٠٠٦
7 2 7	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٤٢ (فقرة أولى) المعدلة
110	نص المادة ١٤٣ فقرة أخيرة المعدلة بالقانون ١٤٥
	نسنة ٢٠٠٦
110	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٤٣ (فقرة أخيرة)
	المعدلة
149	نص المادة ١٥٠ المعدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
111	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٥٠٠ المعدل
10.	نص المادة ١٢٤ فقرة ثاتية من القاتون ١٤٥ نسنة
	74
10.	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٦٤ فقرة ثانية المعدل
107	نص المادة ١٦٦ المعدلة بالقاتون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
107	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٦٦ المعدلة

رتم الصفحة	للوضــــوع
101	نص المادة ١٦٧ الفقرات الأولسي والثانيسة والثالثسة
	المحلة
100	الأحكام المستخدمة في نص المادة ١٦٧ أولسي وثانيسة
	وثالثة المعدلة
104	نص المادة ١٦٨ الفقرات الأولى والثانية المعدلة
104	الأحكام المستحدثة في نص المادة ١٦٨ الفقرات الأولى
	والثانية المعدلة
177	نص المادة ٢٠١ فقرة أولى المعدل
177	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٠١ فقرة أولى المحل
ስግዩ	نص المادة ٢٠٢ فقرة ثاتية المعدل
171	الحكم المستحدث في نص المادة ٢٠٢ فقرة ثاتية المعدل
١٦٥	نص المادة ٢٠٥ فقرة ثانية معدلة
170	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٠٥ فقرة ثانية
	المعدل .
117	نص المادة ٢٠٦ مكرر فقرة أولى المعدلة
117	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٠٢ مكرر فقرة أولى
	المعدل

رقم الصفحة	الموضـــــوع
174	نص المادة ٢٣٧ مكرر فقرة أولى المعدلة بالقانون
	١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
159	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٢٣٧ مكرر فقرة أولى
	المعدل
14.	نص المادة ٣١٢ مكرر المضافة بالقانون ١٤٥ لسنة
	Y 7
١٧٠	الأحكام المستحدثة في نص المادة ٣١٢ مكرر المعدل
140	القسم الثاني
	الصليح الجنسائي
177	تمهيد: إعتبارات الصلح.
١٧٧	تعريف الصلح
۱۷۸	نظام التصالح في التشريعات القرنسية
174	التصالح في التعديل الأخير القانون الإجراءات الجنائية
	المصيرى
١٨١	النصـــل الأول
	التصالح في الجنح و المقالفات
141	نص المادة ١٨ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٧٤ اسنة
L	1846

رقم الصفحة	الموضـــوع
171	شروط التصالح الذي تنقضي به الدعوى الجنائية فسي
	المادة ١٨ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٧٤ لمسنة
	1994
١٨٥	أثر الصلح بعد القصل في الدعوى هـو وقـف تنفيـذ
	العقوبة المقضى بها وجوباً .
۱۸۲	انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في أحد الجرائم لا يمنع
	من نظر الجرائم الأخرى المرتبطه .
144	الصلح اللاحق على صدور الحكم لا يمس الحكم بذاتـــه
	ولكن يجوز طلب إعمال أثره بانقضاء الدعوى الجنانية
	صلحا أمام محكمة النقض .
١٨٨	النصسل الثانسي
	تصالح المبنى عليه مع المتهم
۱۸۸	نص المادة ١٨ مكرراً (أ)
144	أولا :- ما يشترط للحكم بانقضاء المدعوى الجنائية
	بالصلح .
٧	لا أثر للصلح إذا لم تكن الجريمة من الجسرائم السواردة
	بالماية ١٨ مكرراً (١):

رقم الصفحة	ً الموضوع
۲	ثانياً :-أو أن تكون الجريمة من الجرائم التي أجاز فيها
	قانون آخر الصلح
۲	ثالثًا :- ان يثبت الصلح من المجنى عليه أو وكيله
	الخاص أمام النيابة العامة أو في محضر الجلسة أمام
	المحكمة في أي مرحلة كانت عليها الدعوى ولـو كـان
	أمام محكمة النقض
7.7	أحكام الصلح وفقا للمادة ١٨ مكررا (أ) بعد تعديلها .
۲.0	طبيع السدفع بإنقضاء السدعوى الجنائيسة
	بالتصـــــالح .
7.0	تعلق الدفع بالنظام العام .
7.7	تطبيقات محكمة النقض .
4.4	" قائمة بأهم المراجع
*11	فهرس الكتاب

تم محد الله وتوفيقه ،،،

## و يتضمن:

- الحبس الاحتياطي وتكييفه
- شروط وضمانات الحبس الاحتياطي
- الشروط الشكلية و الموضوعية لإصدار أمر الحبس.
  - الحد الأقصى للحبس الاحتياطي
    - تنفيذ الحبس الاحتياطي
      - بدائل الحبس الاحتياطي
  - استنشاف أمر الحبس أو الافراج المؤقت.
    - أثر الاستنفاف و المحكمة المختصة به
      - التظلم من أمر الحبس.
      - . الإفراج المؤقت و الوجوبي و الجوازي
- مستولية الدولة عن الحبس الاحتياطي غير المشروع
- الأحكام المستحدثة في قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالحبس
  - الإحتياطي بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦
    - اعتبارات الصلح
  - نظام التصالح في الجنح و المخالفات (المادة ١٨ مكرر)
    - شروط التصالح الذي تنقضي به الدعوى الجنانية.
      - أثر الصلح بعد الفصل في الدعوى
        - تصالح المجنى عليه مع المتهم.
    - مايشترط للحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح.
    - أحكام الصلح وفقا للمادة ١٨ مكررا (أ) بعد تعديلها.
    - طبيعة الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.



DAR ALRIAD **دار الراضی** للنشر و التوزیم

ים פסעאפריווי